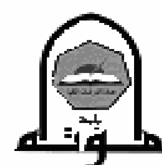


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال

إعداد الطالب

نواف مسلم عودة الهوانية

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجـــــة

الدكتوراه في النحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة 2010

الإهداء

إلى روح والدي التي ترفرف في سماء الجنة، وأسأل ا   العلي القدير أن تكون مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً .

إلى والدتي الرؤوم التي لم تبخل علي بالدعاء.

إلى من وعدتها بالدعوة .... ووعدت بالحضور ... فصدقت الدعوة وأخلـف الموت الحضور ... إلى الروح الملائكية الطاهرة... زين .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل .

نواف الهوانية

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعـي علـى تفـضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه لي من عون وإرشاد طيلة فترة دراستي، حتى استقام هذا العمل على ما هو عليه، فجزاه ا عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الأكـارم: الأسـتاذ الـدكتور محمد حسن عواد، والأستاذ الدكتور محمد الروابدة، والدكتور عادل بقاعين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة، واعداً إياهم أن أولي ملاحظاتِهم وآراءهم جلّ اهتمـامي لأنها – بلا شك - ستثري هذا العمل.

فجزاهم ا عني خير الجزاء.

نواف الهوانية

فهرس المحتويات

الملخص

المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال

نواف مسلم عودة الهوانية

جامعة مؤتة، 2010 م

تتناول هذه الدراسة المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال التداولي لما لهذه المسوغات من أهمية في تشكيل القاعدة النحوية.

وقد اقتضت هذه الدراسة أن تأتي في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له، ثم تناولت عدداً من الكتب والدراسات التي ذكرت موضوع الدراسة.

وأفردت الفصل الأول للحديث عن المسوغات من حيث المفهوم والنشأة وإشكالية المسوغ بين القاعدة والاستعمال، وأهمية الاستعمال بالنسبة للمسوغات والقاعدة ، ثم تناولت المنطلقات المعرفية للمسوغات النحوية.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه الحديث عن أثر المسوغات في تشكيل قواعد النحو العربي والتي تتمثل بـ: كسر قاعدة الباب العامة، والخلاف النحوي النظام النحوي بين المسوغ والقاعدة، وخروج بعض الأمثلة الاستعمالية من النصب إلى الرفع، وخروج الاستعمال من الرفع إلى النصب، والمسوغات والتداولية، والمسوغات والكفاية اللغوية.

وتكفل الفصل الثالث بدراسة وسائل المسوغات النحوية بين الاستعمال والمنطق، فدرست فيه وسائل المسوغات التي اعتمدت على كيفية الاستعمال وكميته، وتحدثت فيه عن الشذوذ والضرورة، ثم تناولت وسائل المسوغات التي اعتمدت على العقل والمنطق وتناولت فيه القياس والتّأويل .

أمأ الفصل الرابع، فتناولت فيه مظاهر المسوغات في النحو العربي وهي:

الحذف والتقدير والزيادة والحمل على المعنى والحمل على الجوار والتقديم والتأخير والفصل وغلبة الفرع على الأصل والتحريف.

وختمت دراستي بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

ABSTRACTION

The Grammatical Justifications
Between the Rule and the Use

Nawaf Al-Hawanyeh

Mu'tah University, 2010

This study deals with the grammatical justifications between the rule and the use which is commonly used as these justifications have a significant value in forming the grammatical rule. This study includes an introduction, four chapters and a conclusion.

In the introduction, I discussed the importance of the subject and the reasons for choosing it, including the books and the studies which dealt with the same subject of the study.

In the first chapter, I discussed the justifications concerning the concept and the emergence and the confusion between the grammar and use .Also the importance of use concerning the justifications and the rule. Then I discussed the cognitive justification for the grammatical justifications .

In the second chapter, I discussed the influence of the justifications in forming the Arabic grammar which is represented in breaking the general rule , the grammatical conflict, the grammatical system between the justification and the grammar, some exceptions of examples using the movement of the doer and the done to and visa versa. used justifications and linguistics increase .

In the third chapter, I discussed the media of grammatical justifications between the use and logic, I also discussed the points which depend on how and the quantity, the necessity and exceptions which depend on the mind and logic. then I discussed the evaluation and speculation .

In the fourth chapter, I discussed the justifications appearance in the Arabic grammar which means deleting, evaluation and the over load on the meaning and the neighboring, advancing delaying, separations and the overwhelming the branch and the rout and the twisting.

I ended my study with a conclusion which summarizes the most important results which I reached in this study.

المقدمة

أحمد ا تعالى، وأشكر له جزيل عطائه وفضل هدايته وعونـه، وأنّـه نعـم المولى ونعم المعين؛ فقد لفت نظري امتلاك المسوغات النحوية مركزاً مهمـاً فـي جسم اللغة العربية وكيانها بحيثُ تشكل الجزء الرئيس في الـدرس النحـوي وفـي تصنيف النحاة للمادة التي استقرؤوها من الاستعمالات التـي جـرت علـى ألـسنة العرب، لكن ما استوقفني أكثر، هو أثر تلك المسوغات في القاعدة النحوية، إذ قامت بدورٍ مهمٍ في تشكيل كثير من القواعد من مثل التقديم والتأخير والحذف والزيـادة والاستغناء والمجاورة والحمل على المعنى، والتوهم، والضرائر الشعرية، وغيرهـا من القواعد التّركيبية والسّياقية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن النحو قد بدأ من منطلق عظيم هو الـسعي لفهم معاني القرآن الكريم ومعرفة أساليب التعبير عن تلك المعاني، والكـشف عـن أسرار بلاغته ووجوه إعجازه، ثم ارتقى النحاة به إلى أرفع مستويات الرقي العقلي، فبعد أن جمعت المادة النحوية، ووضعت القاعدة واستقرت في أذهان النّحاة، لم يعـد هناك مجال للشك حول وجود فجوة واسعة بين القاعدة والاستعمال.

فقد حاول علماء العربية سد هذه الفجوة وتسويغ المفارقة الناشئة بينهما عبر وسائل عديدة منها، الضرورة، والشذوذ، ووصف بعـض الاسـتعمالات باللغـات وقصر بعضها على لهجات معينة، وكما نعرف أن من واجب النحـوي أن يـصف اللغة وصفا محايداً، فلا يحق للباحث أن يصف بعض الاستعمالات التي وردت عن العرب الفصحاء بالخطأ، لما لذلك التعسف من أخطار على جسم اللغة. وقد أثار هذا الاتجاه في الدراسات النحوية اهتمامي وزاد حبه في نفسي.

وكان لأستاذي الفاضل عبد القادر مرعي أكبر الفضل في ترسيخ هذا الاهتمام وزيادة ذلك الفضول، الذي كان يحرص كل الحرص على أن يضع في كل محاضرة من محاضراته حجراً في بناء هذا الاتجاه القويم.

ولقد ارتأيت أن أبحث في المسوغات النحوية، وأكشف عن أثرها في القاعدة النحوية، فالمسوغات لم تكن عبارة عن مصطلح شكلي موجود في ثنايا كتب النحـاة فقط، بل أحد الأسس الذي قامت عليه اللغة وقواعدها، وكنت أدرك في بداية عملـي

في إعداد هذه الرسالة، أني قد وضعت على عاتقي حملاً ثقيلاً غير أنّي توكلت على ا جلت قدرته، واستعنت به بكل ما أوتيت من قوة وجلد لإنجاز هذا البحث ليقيني أن هذا الموضوع جدير بأن تبذل له الجهود، بوصفه واحداً من الموضوعات التي تكون اتجاهاً جديراً بالدرس النحوي، وكان مما زاد الموضوع صعوبة، أنّي لم أعثر على دراسة مستقلة – في حدود علمي - تتناول المسوغات النحوية، خاصة أن النحاة لم يبوبوا تآليفهم على أساسه، لذا فقد كنت مضطراً إلى البحث عنه في كل مبحث من مباحثهم، وكل قول من أقوالهم، وهذا ما قادني إلى اتّباع المنهج الوصفي التفسيري القائم على رصد الظاهرة في مكانها ثم تصنيف المادة بناء على تلك الاستعمالات النحوية، ثم دراسة هذه المادة دراسة تحليلية ما أمكن.

واسترشدت في دراستي بآراء النحاة القدماء وأفكارهم، حول المسوغات النحوية وتتبعت كتبهم المختلفة، ومناهجهم المتعددة، وكذلك الأمر بالنسبة لآراء الدارسين المعاصرين ومناهجهم.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة قائمة على أربعة فصول وخاتمة.

أما الفصل الأول، فقد تناولت فيه المسوغات بين المفهوم والنشأة، تطرقت إلى دراسة المسوغات وتجاذب القاعدة والاستعمال، فتحدثت عن فكرة التّسويغ ومفهومه، وإشكالية المسوغ بين القاعدة والاستعمال وأهمية الاستعمال بالنسبة للمسوغات والقاعدة.

وتناولت المنطلقات المعرفية للمسوغات النحوية وهي البحث عن المعنى، والبحث عن النحو التعليمي، والعقل والمنطق، واطّراد القاعدة النحوية، والكشف عن أسرار واضع اللغة.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه الحديث عن أثر المسوغات في تشكيل قواعد النحو العربي والتي تتمثل في:

1. كسر قاعدة الباب العامة
2. الخلاف النحوي
3. النظام النحوي بين المسوغ والقاعدة
4. خروج بعض الأمثلة الاستعمالية من النصب إلى الرفع

5. خروج الاستعمال من الرفع إلى النصب
6. المسوغات والتداولية
7. المسوغات والكفاية اللغوية

وتكفل الفصل الثالث بدراسة وسائل المسوغات النحوية بين الاستعمال والمنطق كالتالي:

1- وسائل المسوغات التي اعتمدت على كيفية الاستعمال وكميته وتحدثت فيه عن الشذوذ والضرورة.

2- وسائل المسوغات التي اعتمدت على العقل والمنطق وتناولت فيه القياس والتّأويل.

أما الفصل الرابع، فتناولت فيه مظاهر المسوغات في النحو العربي وهي: الحذف والتقدير والزيادة والحمل على المعنى والحمل على الجوار والتقديم والتأخير والفصل وغلبة الفرع على الأصل والتحريف.

وختمت دراستي بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

ولا شك في أن هذا الموضوع واسع ومتشعب لا يمكن استقصاء جوانبه كلها في دراسة واحدة، ومن هنا فلعل منهجي في هذا البحث ينزع إلى الاختصار وعذري في ذلك من أجل أن أكون متمكناً من الإحاطة بأغلب جوانبه، وليكون ما طرقته تمثيلاً لا استيفاء.

ومهما يكن من أمر فهذه الدراسة ليست إلا محاولة لوضع المسوغات النحوية في مسارها الصحيح انطلاقاً من القاعدة وانتهاء بالاستعمال، ويعلم الله أنني ما ادخرت جهداً وما توانيت أو تكاسلت في عملي لإنجاز هذه الدراسة، بل سعيت بكل طاقتي لإظهاره بأكمل ما أستطيع، ولا أدعي الريادة فيه؛ لأن الكمال لله وحده، ولغيره لن يكون، هذا جهدي وعلى الله الاتكال.

الفصل الأول

المسوغات بين المفهوم والنشأة

1.1 المسوغات وتجاذب القاعدة والاستعمال

أولاً: مقدمة عن فكرة التّسويغ

للمسوغات أثر واضح في الدراسات النحوية التي ظهرت منذ بدء التـأليف النحوي، ويظهر هذا الأثر واضحاً في مناهج البحث النحوي وصياغة النحاة أصول النحو وفروعه وتعليلهم ظواهره وأحكامه، ودراستهم دلالةَ مفردات اللغة وتراكيبها، وفهمهم أساليب الكلام وطرائق التعبير وجدلهم في اختلاف أوجه الإعراب في اللفظ الواحد، وتسويغها وتخريجها، وغير ذلك مما زخرت به تصانيفهم مـن مـسوغات نحوية وحجج وموازنات ومناظرات.

ويتضح من هذا أن علم النحو هو وليد الاستقراء لكلام العرب: شعره ونثـره وهذا الاستقراء تم الاعتماد فيه على مصدرين أساسيين همـا: الـسماع، والروايـة والفرق بينهما يتحدد بالإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية والدارس لها، فإذا كانت هناك فواصل، كانت رواية.

وأما إذا كان الدارس لها هو الذي بنفسه عرف فتُعد من قبيل السماع وعلى هذا فإن السماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها والمرويات نوعان: نثر وشعر، وكان النثر المعتد به إما نصوصاً دينية تتمثل فـي القـرآن والحـديث النبوي، أو نصوصاً غير دينية تتمثل في غير القرآن والحديث، ممـا ينـسب إلـى العرب من نصوص[1].

(1) انظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربيـة، 1973 ص 21.

إلا أن الاحتجاج بكلام العرب، والاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو لـم يكن على إطلاقه، بل أجمع علماء العربية على الاحتجاج بكلام من يوثق بفصاحتهم، وسلامة عربيتهم من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين، فقد وضعوا شروطاً لأحوال هؤلاء، كما وضعوا حدوداً زمنية ومكانية للقبائل التي تنقل عنها اللغة، أما الزمـان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى نهاية القرن الثاني الهجري في المدن، ونهاية القرن الرابع الهجري في البادية كما حددوا زماناً للشعر، فأجمعوا على أن آخر من يحتج بشعره هو إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة (150هـ) الذي ختم الأصمعي به الشعر، وعلى هذا الأساس أجمعوا على أنّه لا يحتج بكـلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية كما حددوا الأماكن التي يحتج بلغة القـاطنين فيها، بحيث لا تتجاوزها إلى غيرها والقبائل التي يؤخذ عنها فيهـا، وهـي قبيلـة قريش، والقبائل التي أخذت عنها – أي قريش- وهي تميم، وقيس، وأسد، وهـذيل، وبعض كنانة، وبعض طيئ [1].

ويمكن أن نستشف من هذه القيود والحدود الزمانية والمكانية التـي حـصر علماء العربية اللغة المعتمدة للاحتجاج بها في نطاقها، ومن ثم استندوا إليهـا فـي التأصيل للغة بشكل عام، واستنباط قواعد النحو بشكل خاص؛ لأنهم أسسوا قواعدهم، وبنوا أحكامهم على أساس من الاستقراء الناقص لكلام العرب، إذ اعتمدوا مـستوى لغويا معينا في التقعيد، يتمثل في اللغة الأدبية الفصيحة، وأهملوا ما دون ذلك مـن مستويات اللغة، كاللغة التي تستعملها الناس في تيسير شـؤون حيـاتهم، وقـضاء حوائجهم والتواصل فيما بينهم، وهذا أدى بدوره إلى خروج كثير من تلك النصوص والاستعمالات اللغوية عن نطاق قواعدهم، ومـن هنـا انطلقـت البـذور الأوليـة للمسوغات النحوية، إذ كانت تمثل ردود أفعال النحاة لمثل هذه الاسـتعمالات عـن نطاق القواعد.

ويفسر عبده الراجحي سبب شيوع كثير من التراكيب اللغوية التي خرجـت على المجمع عليه من قواعد النحو وشذت عن المألوف، منها الاسـتقراء النـاقص

---

(1) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، 1978 ص 24-26.

لكلام العرب، فقال: "إن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني، أي أنّه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية" [(1)]، ويضيف مبيناً ما يترتب على ذلك من نتائج قائلاً: "وقصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة أفضى بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، لم يكن مناص من أن يواجه نصوصاً من هذا المستوى الأدبي، وتخالف ما وضعوه من قواعد؛ فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير، واعتساف التفسير، وتقديم المسوغات بشتى الطرق حتى تعود هذه الاستعمالات إلى طريق الرواة واللغويين في نقلهم للنصوص" [(2)]، وهو ما ألمح إليه تمام حسان فقال: "على أن الرواة واللغويين أنفسهم لم يكونوا في بعض الأحيان فوق مستوى الشبهات، فقد كان الرواة يأخذون من كلام العرب ما وافق أهدافهم ويتركون منه ما لا يعجب به الناس في الحاضرة، ولا ينفع اللغويين أو لا يحفل به اللغويون لبعده عما قعدوه من قواعد"[(3)].

ثانياً: مفهوم المسوغات:

قبل البدء ببيان ملامح هذا الأثر لا بد من الإجابة عن سؤال يطرح في مثل هذه الدراسة: ما المقصود بالمسوغات...؟؟

لقد بحثت في المعاجم العربية عن معنى التّسويغ فلم يكن هناك خلاف حول مدلول هذا المصطلح عند أصحاب المعاجم القديمة، بل جاءت جميعها على معنى واحد، فالتّسويغ: هو التجويز، وسوغ بمعنى جوز، يقول ابن منظور في لسان العرب: " أجاز له أي: سوغ له، وساغ الشراب في الحلق يسوغ سوغا وسواغاً: أي

---

(1) الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص 48.

(2) المرجع نفسه، ص 49.

(3) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، الشركة الجديدة، دار الثقافة، دار البيضاء، المغرب ص 83.

سهل مدخله" [1]، وأورد ابن منظور في اللسان مثالاً ذكر فيه معنى كلمـة مـسوغ بوضوح فيقول:«وأرى أن ما يسوغ تعدية الفعل (يعلّهم) إلى مفعولين في قول ابن الأعرابي:

فَباتوا ناعِمين بِعيش صدقٍ   يعلّهم السديفَ مع المحال

أنّه بمعنى(أطعمت) فكما أن (أطعمت) متعدية إلى مفعولين كذلك (يعلهم) هنا متعدية إلى مفعولين[2] »، وفي القاموس المحيط: ساغ له:جـاز لـه، وسـوغه أي: جوزه[3].

ونلاحظ أن المعنى اللغوي لكلمة يسوغ هي: جوز وسـائغ يقابلهـا جـائز ويسوغ: يجوز، فالمعنى اللغوي يدل على وجود هذه الكلمة عنـد العلمـاء القـدماء وعلى استخدام (سوغ) و (جوز) بمعنى واحد، وقد قمت بمتابعة هذه الكلمة في كتب النحاة القدماء ورصدت أغلب هذه الاستعمالات[4].

ومن هنا فقد أخذت المسوغات مدلولها ومفهومهـا مـن التـراث النحـوي وأصبحت تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بـين النـصوص والقواعـد

---

(1) ابن منظور، لسان العرب دار صادر، بيروت، مادة (سوغ).

(2) ابن منظور، لسان العرب.

(3)الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، م القاموس المحيط، طبعة البابي الحلبي، مصر مادة (جوز).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيـروت، ط 1 ص 76/1. ابن جني ابو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامـة للكتاب، ط 3، 1991، 341/1، 18/1، 3 /242 ابن هشام، أبو محمـد عبـد ا جمـال الدين، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد محي الـدين، المكتبـة العـصرية، 588/1، 591/1، 610/1 الاستراباذي، رضي الـدين، شـرح الـشافية، 84/1، 85/1، 171/2، 282/1، 342 ابن جني، سر صناعة الإعـراب، 32/1، 261/1 522/2ابـن السراج، الأصول في النحو، 353/1، 272/2، 429/2 العكبري، اللباب في علـم البنـاء والإعراب، 139/1، 152/1، 167/1 حسن، النحو الوافي، 319/1، 327/1 الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، ط1، 1993، الكرك جامعة مؤتة، ص 29

الملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي، ط1، عمان / دار الشروق 2000، ص 130.

وأصبحت تشكل ظاهرة نحوية وتُعني هذه الظاهرة (المسوغات) بصب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد.

إذن فالمسوغات النحوية جاءت لتجيز بعض الاستعمالات التي لا تتوافق مع القواعد، وأشار إلى ذلك السيوطي في كتابه الاقتراح في معرض حديثه عن بعض أساليب التّسويغ النحوي التي سأتحدث عنها في الفصل الثالث من هذه الدراسة إذ يقول:((فإن التأويل لا يصح ولا يسوغ إلا إذا كان الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول أي: يرجع ما يخالف الجادة إلى الجادة))[1].

والواضح من هذا القول ما أورده حسن الملخ في كتابه نظرية التعليل إذ يقول:" المسوغات علل تجيز كسر قاعدة الباب العامة أو توجب التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والذكر والإضمار"[2].

وعليه فإن الهدف الرئيسي من التّسويغ هو إرجاع النصوص التي لا تتوافر فيها شروط الصحة نحويا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية فصحة القاعدة وسلامة الاستعمال في ضوء أبعاد التّسويغ النحوي، وأساليبه المختلفة يحمل على الاعتقاد بأن الغاية الحقيقية التي توخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد وذلك بتسويغ ما يختلف معها من استعمالات بوسائل متعددة مثل: الضرورة والتأويل وغير ذلك.

ونصل من هذا كله إلى أن التّسويغ عند النحاة مظهر من مظاهر الالتزام بالاستعمال، وأنّه لا يحق لأي باحث استبعاد أي استعمال ورد عن العرب، وقد نشأت هذه المسوغات نتيجة لوجود هذه الاستعمالات التي كانت على صراع دائم مع القاعدة أو المعيار النحوي الذي وضعه النحاة القدماء بناء على استقرائهم الذي نُعت بالاستقراء الناقص[3].

وحري بنا أن نقف وقفة العدالة عند هذا النعت الذي ينوبه التطرف والغلو فورود النقصان شكلاً ومضمونا عند أي دراسة تأخذ الصيغة النحوية لا يعني انتفاء

(1) السيوطي، الاقتراح، ص 39.

(2) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 130.

(3) أبو المكارم، أصول التفكير اللغوي، ص 32.

الكمال عنها، ولكن وجود الهنات يوجب البحث عن علاجها. وعليه فإن المسوغات قد أخذت صبغة جدلية في معظم دراسات النحو وعليه فإن من نعت النحو بهذه الصفة جانب الصواب عند نعته استقراء النحاة بالناقص.

فالنحاة القدماء – رحمهم ا – لم تتوفر لهم الوسائل والسبل المسموع منها والمرئي في ظل معطيات الحضارة الآنية، وكذلك فالنحاة لا يستطيعون أن يسمعوا جميع الاستعمالات اللغوية؛ لأن هذه اللغة واسعة بحكم ما أنزل منها من السماء قرآناً معجزاً، ولأهلها خاصةً، ناهيك عن أنها لغة اشتقاقية متطورة تستوعب مفرداتها الكثير من المعاني والدلالات التي عجزت جميع اللغات عنها. وما كنا نستطيع أن نصل إلى ما وصلنا إليه عن علم ونظريات لغوية حديثة دون الاتكاء على هذه القواعد والأصول التي وضعها النحاة القدماء.

وقد قال الخليل بن أحمد: « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، واعتللت أنا بما عندي... فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها» [1].

فنلاحظ من كلام الخليل أنّه يضع منهجا، بل مجموعة من القواعد والقوانين للأجيال لتعلم العربية، ولكنّه لم يغلق الباب لتكون قواعده وعلله هي الطريق الوحيد لتعلم العربية.

فترك الباب مفتوحا على مصراعيه لمن أرد أن يعلّل ويبسط قواعده وقوانينه التي يمكن أن تسوغ بها الظواهر اللغوية إلى يومنا هذا وكأن به يضع منهجا تعليميا على أسس لم تتسن لأولئك الذين ينعتون استقراءهم بالناقص.

وفي دراستي هذه عن المسوغات النحوية لا أقلل من شأن النحاة القدماء بل على العكس تماماً أقدر جهودهم التي قاموا بها وتركوها لنا علماً وموروثاً، فهم معذورون في ذلك، لأن هذا الاستقراء يتطلب جهوداً مضنية، ويحتاج إلى وسائل

---

(1) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط4 دار النفائس، بيروت،، ص 66.

كثيرة، فلذلك لجأوا في كثير من أبواب النحو إلى الأمثلة المصنوعة، وأعـد ذلـك مهارة لا يستطيع آخرون إتقانها.

فكنت في دراستي هذه باحثاً عن ضالتي وهي المسوغات النحوية؛ لأحـاول قدر الإمكان التخلص من التأويلات التي لا حاجة لها ولا تتحملهـا طبيعـة اللغـة العربية، وهذه المسوغات يلجأ النحاة إليها لإخضاع الشواهد الاسـتعمالية المخالفـة للقواعد إلى سلطان القاعدة النحوية.

ثالثاً: إشكالية المسوغ بين القاعدة والاستعمال

لما كانت مفردة الاستعمال من مفردات هذه الدراسة، فقد ارتأيت أن أوضـح ما المقصود بالاستعمال اللغوي؟ وما علاقته بالقاعدة النحويـة والمـسوغات؟ لأن الاستعمال هو المادة التي أخذت من القبائل العربية عن طريق السماع، ومـن ثـم القياس عليها لاستنباط قواعد اللغة التي استقرؤوها تباعا للمعايير الزمانية والمكانية وقد تختلف رقعتها ضيقا أو اتساعا حسب الأشخاص الدارسين واختياراتهم.

ويصطلح الدارسون وعلماء الأصول على تسمية هذا الجانب مـن جوانـب العملية بركن السماع أو النقل الذي يتخذ نماذجه شـواهد لتـصويب الاسـتخدامات المماثلة واستبعاد المخالفة فيما يعرف بعملية القياس، فيتحرك بضمنها ليرتضي مـا يوافق اختياراته ويرفض ما يخالفها، وبهذا فإن نهج القياس يكمـل طريقـه النقـل والسماع ولا يقف في مواجهتها، فالسماع والقياس يكمل أحدهما الآخر في طريـق بناء القواعد واستنباط الأحكام.

وتدور مفردة الاستعمال في كتب النحو بشكل كبيـر فيقـول التهـانوي: "الاستعمال مرادف العادة "(1).

وقد ذكره عند الحديث عن الحقيقة اللغوية إذ قال: " هي اللفظ المستعمل فيمـا وضع له، أي وضع به التخاطب وهي قسمان: مفردة وهي الكلمة المـستعملة فيمـا وضعت له، ومركبة وهي المركب المستعمل فيما وضع له" (2).

---

(1) التهانوي، محمد علي، (1996)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 689/1 طبعة 1 تحقيق، علي دحروج وزملاؤه، لبنان، مكتبة لبنان.

(2)المصدر نفسه، 691/1.

ويذكر أن العرف اللغوي (الاستعمال) هو طريقة الاستعمال لعناصر لغة ما في الكلام المفيد الذي يعبر عن فكرة إنسانية في بيئة وزمان معينين، الأمر الذي يدل على أن العرف اللغوي يعتمد على مواضعات خاصة في الكلام يعتبرها الناس في زمان ما أو بيئة أساسا للصحة [1].

فالتهانوي فيما ذكر يقصد الكلام مفرداً أو مركباً دون النظر إلى موافقة هذا الاستعمال للأصل النحوي، ومن هنا تظهر العلاقة بين القاعدة والاستعمال فإنّه لم يعد هناك مجال للشك حول وجود فراغات كبيرة بين القاعدة والاستعمال، وقد حاول النحاة سد هذه الفراغات وتسويغها عن طريق وسائل كثيرة وظّفها النحاة في تحليلهم اللغوي حين يواجهون استعمالات تخالف القاعدة، ومن هذه الوسائل: الضرورة الشعرية، ووصف بعض الاستعمالات باللغات وقصر بعضها على لهجات معينة ومحددة حتى أنهم يصفون بعض الاستعمالات بالخطأ والشذوذ، ولم يدركوا أثناء ذلك ما يمكن أن يجره ذلك التعسف من أخطار على جسم اللغة.

فقد سوغوا بالضرورة للشاعر أن يتجاوز كل عرف فيما ينظم حتى اضطر علماء العربية بعد ذلك تسويغها فما كان للشاعر عنه مندوحة.

وكان مصطلح (اللغات) مدخلاً يجعلون منه ما وافق أقيستهم صحيحاً وما لم يوافقها لغة قد تكون لهجة نسمعها فلا نقبلها إلا ضمن شروط، وهذا كفيل بأن يجعل الاستعمال محاطاً بمحاذير عديدة من شأنها أن تُضيق من حدوده.

وعلى هذا فلا معنى للالتباس الذي يقع فيه بعضهم حين يقرر أن المذهب البصري مذهب قياسي، وأن المذهب الكوفي مذهب سماعي، وأن المبرد كان يتمسك بالقياس في حين كان ثعلب يعتمد السماع أو النقل والراوية.

والصحيح أن يقال: كان المذهب الكوفي يتسع في النقل والسماع فتتسع بناء على ذلك دائرة القياس لديه، فاتسعت بذلك دائرة المباحات لدى الكوفيين وضاقت إلى حد ما دائرة المحظورات وبناء على ذلك قد كثرت المسوغات في دوائر البصريين

---

(1) وهبة وزميله 1984، معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب، طبعة (2) بيروت، مكتبة لبنان، ص 346.

وقلّت في دوائر الكوفيين، فيظهر جلياً أثر المسوغات في القاعدة النحوية لأننا كما نعرف أن أي نوع من الاستعمالات سواء أكان موافقاً للقاعدة أم مخالفاً فهو استعمال من شأنه أن يغني اللغة ويحررها من التضييق.

فكثيراً ما ترجع القاعدة إلى الاستعمال لأنّه من شروط الإبداعية اللغوية بعقد اجتماعي عرفي أقامته الطبيعة بين أفراد الجماعة الواحدة ليحافظوا على اللغة[1]، وبذا يكون المتكلم قادراً على اتخاذ أحكام صحيحة تجاه ما يسمع من التعبيرات اللغوية، فعندما تكون مسافات الحرية الاستعمالية أكبر يكون المتكلم هو القائم بدور الرقيب، ويستطيع أن يعبر عن احتياجاته بطريقة يقبلها ويستسيغها المتلقي.

رابعاً: أهمية الاستعمال بالنسبة للمسوغات والقاعدة

لقد شغلت الاستعمالات اللغوية كثيراً من الدارسين قدماء ومحدثين في تيسير الفهم إذ تشكل المادة التي أظهرت القواعد اللغوية والنحوية، وساهمت في بنائها بناء على هذه الاستعمالات، فلم توضع هذه القواعد والضوابط اعتباطاً وإنّما اعتمد النحاة منذ الإرهاصات الأولى إلى ما بعد سيبويه على أصول تحكم هذه القواعد والضوابط تعرف بأصول النحو العربي وهي: السماع، والقياس واستصحاب الحال.

فاعتمد النحاة على هذه الأصول في تقعيدهم للنحو العربي، وكان اعتمادهم عليها ضمن ضوابط وحدود فقاموا بتحديد الكلام الذي تبنى عليه القاعدة وتحديد البيئتين الزمانية والمكانية لهذا الاستعمال المعتمد في التقعيد من قبل النحاة الأوائل، خاصة البصريين[2].

وتكمن أهمية الأمثلة الاستعمالية بأنواعها من قرآن وشعر ونثر في أنها قد وثّقت كلام العرب كما ورد على ألسنتهم منذ القدم فمنها ما كان شائعا ومنها ما كان

---

(1) انظر: فندريس جوزيف، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1950، ص 304.

(1) انظر: الحموز، عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي، ط1، دار عمار، 1997 ص 7.

غير ذلك ويظهر أن للغرابة أثراً في عدم شيوع الاستعمال على مستوى المفـردة أو التراكيب. ولقد كان معيار العرب في الحكم على الاستعمال هو كثرة دورانه أو قلته على ألسنة الناس فمتى كان كثيراً كان مقبولاً، حتى إن كثرة الشيوع كانت مـسوغاً من مسوغات قبول بعض الاستعمالات مع أنها بعيدة، ثم إن الاستعمال وكثرته مـن أهم معايير فصاحة المفردات والتراكيب[1]، ولما كان الاستعمال يلعب دوراً مهما فقد بدأ العلماء خطواتهم في التقعيد للغة به فهو نقطة البداية، لذا يمكن القول إن وصف هذا الاستعمال هو الذي أدى إلى وجود أمثلة استعمالية متشابهة في التركيب وأخرى مخالفة[2]، مع أن الذي يوجه الاستعمال ويرعاه هو العرف الاجتماعي واللغوي الذي يخضع له الناطقون في نظام الاستعمال.

وصحيح أن هذا الاستعمال مأخوذ من قبائل محددة في زمـن محـدد، إلا أن ذلك لا يعد ميزة لأننا إذا أخذنا بذلك فإنّنا نقر بأن مساحة الأمثلة الاستعمالية ضـيقة وهذا ينعكس بدوره على القاعدة النحوية؛ لأنّها بذلك تكون قد قامت علـى مـادة لا يمكن عدها حجة إلى الحد الذي ذكره القدماء، ومرد ذلك يعود إلى أنها قليلة وغيـر كافية للتقعيد النحوي.

يقول السيوطي: "وقال الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحـروف): كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها علـى اللـسان عنـد النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس والذي عنهم نقلـت العربيـة وبهم اُقتدي وعنهم اُخذ لسان العربية من بين قبائل العرب وهم: قيس وتميم وأسـد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما اُخذ ومعظمه وعليهم اُتكل فـي الغريـب وفـي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البـراري

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعهـا د.ط، شـرحه وضبطـه وصـححة وعنـون وموضوعاته وعلق حواشيه محمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل ابـراهيم، بيـروت، صيدا، منشورات المكتبة العصرية، 1986، 1/185-187.

(2) عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغـة الحديث ط3 القاهرة عالم الكتب، 1988.

ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم فإنّه لم يؤخذ عن لخم ولا عن جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا عن قضاعه وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بغير العربية، ولا عن تغلب واليمن فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا عن بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا عن أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا عن بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا عن ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا عن حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط عن أهل أمصار العرب"[1].

وعلى الرغم مما دار حول هذا النص من شكوك ونقد، فإنني قد اخترت هذا النص لأنه الأكثر دوراناً في كتب النحو، إذ تكمن أهميته في أنه قد حدد المساحة الاستعمالية اللغوية التي اتفق النحاة على الاحتجاج بكلام كل من ينتمي إليها، فهي محددة زمانياً ومكانياً، ومسوغ القبول والأخذ بما ورد عن أبناء هذه القبائل هو الاطمئنان إلى عدم الاختلاط بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى التي كانت لها مع العرب وغيرهم احتكاك واختلاط.

وبذلك فهم بعيدون كل البعد عن قضية التأثر والتأثير فأمثلتهم الاستعمالية الحية التي وثقت للتراكيب اللغوية لا تشوبها أي شائبة، ويمكن القول إنّها عربية خالصة، ولكن لو نظرنا إلى هذا النص لوجدنا أن الفارابي قد مدح لغة قريش وتحدث عن مميزاتها ولكنه لم يوردها ضمن القبائل الستّ، وقد وضع البصريون مقياسا للفصاحة، وهو الانعزال وعدم الاختلاط وهذا المقياس لا ينطبق على لغة قريش التي أجمعوا على أنها أفصح لغات العرب[2].

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح، قدم له وطبعه وصححه، أحمد سليم الحمصي و محمد أحمد قاسم، بيروت، 1988، ص 44.

(2) حسنين، عفاف، في أدلة النحو، ط1، القاهرة المكتبة الأكاديمية، 1996، ص 19.

إذن نظرة العلماء إلى لغة قريش على أنها أفضل لغة نظرة قاصرة لا سيما أن اللغة ظاهرة اجتماعية تميز كل مجتمع إنساني، واللغة تطورت بتطور الإنسان ذاته ونمت بنمو حضاراته، وليس هنالك مسوغ للمفاضلة بين لغة وأخرى[1].

فنلاحظ أن جمع النحاة لهذه الاستعمالات عن هذه القبائل وعدهم إياها حجة لا سبيل إلى رفضه، وإن خالف السلوك اللغوي العام وشذ عن المعهود المطرد من نظام العربية، وهذا بدوره يؤدي إلى اضطراب القواعد واللجوء إلى المسوغات النحوية حتى تطرد القواعد، فلما رصد النحاة القدماء الأمثلة الاستعمالية وجدوا عدداً منها اتفق وتشابهت تراكيبه فبنوا عليه القواعد النحوية ثم وجدوا عدداً آخر غير متفق فقبلوه دون أي تردد، لكنهم وجدوا له مسوغات كثيرة فكانت الاستعمالات اللغوية التي لم تتفق مع القاعدة سبباً لتقديم المسوغات النحوية لها حتى لا تكون القاعدة متصفة بالقسرية عن هذه الاستعمالات.

أما فيما يخص الجانب الآخر من المسوغات النحوية وهو ما يمكن أن نطلق عليه الجانب العقلي أو الاستنباطي أو الاستدلالي في تسويغ الاستعمال النحوي، وإثبات صحته مقابل الجانب النقلي الذي يمثله الاستشهاد، والمبني على الاستدلال بالنصوص المنقولة عن الكلام العربي الفصيح شعره ونثره ولا بد هنا من الانتباه إلى قضية هامة جداً وهي السؤال الذي يدور في ذهن القارئ: ما هو الفرق بين التعليل النحوي والتّسويغ النحوي ؟ وهذا هو موضوع هذه الدراسة.

فالتّسويغ النحوي لا يقصد به تفسير الظاهرة النحوية أو اللغوية؛ لأن هذا التفسير مهمة التعليل النحوي ووظيفة أصحاب العلل، فتفسير رفع الفاعل ونصب المفعول من شأن المعللين، وكذلك رفع اسم كان ونصب خبرها، ونصب اسم إن ورفع خبرها من شأنهم أيضاً، وليس للأمر علاقة بالتّسويغ.

ومختصر القول إن كل ما كان جواباً لسؤال السائل: لماذا رفع هذا أو نُصب ذاك فهو تعليل وليس تسويغاً، ولا مجال هنا إلى بسط الحديث في مباحث العلة

(1) فريحة، أنيس، نحو عربية ميسرة د.ط بيروت، دار الثقافة، 1955، 72-73.

النحوية وتقسيماتها إلى علل تعليمية أو علل أوائل أوعلل ثوانٍ وثوالث فهذا ليس من شأن هذه الدراسة، وقد تكفلت بذلك كتب الأصول من مثل:

1. الإيضاح في علل النحو للزجاجي.
2. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري.
3. لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري.
4. الاقتراح للسيوطي.

وكذلك الدراسات الحديثة، التي تناولت بعض قضايا الأصول في الفكر النحوي كدراسات إبراهيم أنيس وسعيد الأفغاني، وأمين الخولي، ومازن المبارك وعلي أبي المكارم ومحمد خير الحلواني، وغيرهم.

والمسوغات التي نبحثها هنا هي ما يستدل بها عقلاً واستنباطاً لا نقلاً وسماعاً على إثبات استعمال ما، أو رأي وتأييده وتسويغه حتى يكون مقبولاً ومستساغاً عند المتلقي، ولعل أهمية الأمثلة الاستعمالية تكمن في أنها الأدلة التي يستدل بها النحوي على صحة القاعدة وتعد سبباً من أسباب حفظ النماذج اللغوية هذا إذا كانت توافق القاعدة، أما إذا لم تكن توافق القاعدة فتكمن أهميتها في إثبات قسرية القاعدة وأنها تضيق عن كثير من الاستعمالات.

وهذا مدعاة إلى إعادة النظر في كثير من الأبواب النحوية بحيث تكون القاعدة أكثر إحاطة بالأمثلة الاستعمالية، فيمكن لهذه المسوغات أن تقرب الهوة بين هذه القواعد والاستعمالات على وجه سواء، واعتبارها آخذة لعنصر الشمولية من ضروب الاستعمال التداولي.

خامساً: ضروب الاستعمال:

1. القرآن الكريم:

أما القرآن فهو أصح الكلام وأبلغه، ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية النصوص القرآنية والاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة، وهي كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقريراً وتواتر نقلها[1] فاستفاد النحاة

(1) انظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، د.ت تحقيق عبد السلام هارون 4/1.

من آياته البينات في كثير مما استنبطوا من قواعد نحوية إما عن طريق الاستـشهاد به أو تسويغ بعض القواعد النحوية.

فهذا سيبويه يعد القرآن الكريم عنده مصدراً أكثر أهمية لاستنباط القواعـد أو جبراً للقواعد التي قُررت ووضعت، فكانت آياته معرضاً لكثير من الآراء النحويـة والتوجيهات، فكان يأتي بالشاهد القرآني؛ ليدعم القاعدة التي توصل إليها وما سـاقه عليها من الشواهد، فكان يستخدم القرآن بوصفه مـسوغاً للقاعـدة، إذ إنّـه يـسبق الاستشهاد بالآيات الكريمة من العبارات التي تدل على أهمية القرآن الكريم عنـده، ومن هذه العبارات قوله: "ومما يقوي ذلك "، ثـم يـأتي بالآيـة , أو قولـه: " وتصريف ذلك "، ثم يأتي بالآية [1].

وقد نهج النحاة البصريون نهج سيبويه بالاستـشهاد بلغـة القـرآن الكـريم والاستنباط منه ما فات الأسلاف من قواعد أو تصحيح ما سبقوا إليه من أصول.

ومن هؤلاء الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) فقد توصل إلى بعض القواعد التي انفرد بها جماعة البصريين مستعيناً بآيات من القرآن الكريم ومن ذلك تـسويغه زيادة (من) بالإيجاب محتجاً بقوله تعالى: "ِإن تُبدواْ الصدقَاتِ فَنِعِما هِي وإِن تُخْفُوها وتُؤْتُوها الْفُقَراء فَهو خَير لَّكُم ويكَفِّر عنكُم من سيئَاتِكُم واللّه بِما تَعملُون خَبِير "[2][3].

وتسويغه زيادة الواو مسوغا بقوله تعالى:" وسِيقَ الَّذِين اتقَوا ربهم ِإلَى الْجنـةِ زمراً حتى ِإذَا جاؤُوها وفُتِحتْ َأبوابها وقَالَ لَهم خَزنَتُها سلَام علَيكُم طِبتُم فَادخُلُوهـا خَالِدِين " [4][5].

فنلاحظ دور القرآن الكريم في الاستدلال على القواعد وتـسويغها، ويـرى بعض العلماء أن النصوص اللغوية أقوى في الاستشهاد من القرآن الكريم وفي هـذا شيء من التجور؛ لأن القرآن الكريم والنصوص اللغوية الأخرى هي أمثلة استعملتها

---

(1) انظر: سبيويه، الكتاب 59/1، 65/1.

(2) البقرة / 271.

(3) الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، ص 32.

(4) نوح / 4.

(5) انظر: الفراء، معاني القرآن 98/1.

العرب، ثم أنها جاءت على وفق ما استعملوا، فالنصوص مستعملة في مختلف نواحي حياة العرب، والقرآن أنزل على لغات العرب فتراكيبه شائعة عندهم ومعروفة، وورودها فيه دليل للعرب ومسوغ على أفضلية الاستعمال ودقته، ثم إن القرآن ليس من الشعر في شيء أبداً، فليس معقولاً أن يحتجوا بقول عجوز في بادية العرب ويتركوا آية من القرآن الكريم، أو قراءاته.

فللقرآن خصوصية ليست كخصوصية الشعر والأمثال، لا سيما أنّه يعالج أمور عقيدة، فالأمثلة القرآنية التي تُعد مادة لغوية كأي مادة أخرى من غير القرآن الكريم تخضع للاستعمال اللغوي والعرف إلا أنّه لا يرقى إلى مرتبتها أي مثال آخر وفي ذلك قيل: " لغة القرآن " أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "[1].

والمتتبع للشواهد القرآنية في كتب النحاة، يجد أنهم يستشهدون بالمثال القرآني إجلالاً، فسيبويه كان يضعه في المرتبة الأولى؛ لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل[2]، ولما كان النحاة البصريون لا يخضعون القرآن بوصفه مادةً في التقعيد النحوي فقد قيل: " إن المنهج السليم، يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجين بالقراءة كما فعل الكوفيون، لا أن يضعفوا قراءة متواترة يرويها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "[3]، أما فيما يخص الاستشهاد بالقراءات القرآنية فلقد انقسم النحاة إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: حاولوا أن يخضعوا النص القرآني إلى قواعدهم، بل إن بعضهم ذهب إلى اتهام القراء الثقات باللحن إذا لم تستقم قراءتهم مع القاعدة[4]، فنراهم يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى

---

(1) الفراء، أبو زكريا يحيى ابن زياد، 207 هـ معاني القرآن ط2، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب،(1980)، 14/1.

(2) عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص 38.

(3) مصطفى، ابراهيم، إحياء النحو د.ط، القاهرة، مطبعة لجنة التاريخ والترجمة والنشر، 1959، ص 32 و 43.

(4) الجارحي، رسمية طراف، أمثلة النحاة ودورها في صناعة النحو وتعليمه، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، 1990، ص 12.

اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها[1].

أما الفئة الثانية، فقد كانوا رفقاء بالقراء إذ قبلوا القراءة المخالفة للقياس في ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه.

أما الفئة الثالثة، فقد خضعت القاعدة عندهم للنص القرآني وأجازوا ما وردت به القراءة الصحيح سندها[2].

نظراً إلى ما سبق من اختلاف النحاة في الضرب الأول من الاستعمال ندرك أثر الاستعمال في وجود المسوغات النحوية، فلا بد لكل نص من القرآن يخرج عن القاعدة من وجود مسوغ له؛ وهذا ما دفعني إلى تكرار الحديث الذي ذكرته دراسات كثيرة قبل هذه الدراسة، فكان ذكرها هنا ليس من قبيل التكرار، ولكن للبحث عن ضالتي وهي المسوغات النحوية وانتقالها في الفجوة الموجودة بين القاعدة والاستعمال، فمن المؤكد أن اختلاف نظرة النحاة للاستشهاد بالقراءات القرآنية ونصوص القرآن الكريم بالغ الأثر في تكوين منهج تفكيري عند النحاة، وسبيل لمن جاء من المحدثين، لمحاولة إعادة النظر في كثير من أبواب النحو، لمعالجة هذه الفجوة التي نجدها بين القاعدة والاستعمال.

2. الشعر:

يعد الشعر من الركائز الأساسية للغويين في استنباط القواعد ودعمها والتمثيل لها، فقد اهتموا به وبرواته وسمعوا إليه واستمعوا إلى الأعراب وقصدوهم وكانوا لا يبالون إذا سمعوا من أعرابي فصيح شعراً أن لا يسمعوا من صاحبه، ثم لم يبالوا أعرفوا اسم ذلك الأعرابي أم لم يعرفوه، وحسب سيبويه أن يقول: "هذا بيت سمعته من بعض العرب الموثوق بهم" [3].

والنحاة - لشدة اهتمامهم بشواهد الشعر - أفردوها بالتصنيف فصنفوا في شواهد الجمل وشواهد الإيضاح وشواهد المفصل وشواهد المغني، وشواهد شرح

(1) السيوطي، الاقتراح، ص 37.

(2) الجارحي، أمثلة النحاة ودورها في صناعة النحو وتعليمه، ص 12ـ13.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 36/1 ـ44.

الكافية وغير ذلك، وكان مفسرو الكتاب العزيز سـبقوا إلـى الاحتجـاج بالـشعر والاستشهاد به لتفسير ألفاظ القرآن الكريم وذلك منذ زمن مبكر[1]، وعندما تكون علم أصول النحو وقام النحاة باستقراء المادة من خلال استقراء الأصول المعتمدة من قبل النحاة في الاحتجاج بالشعر، وجدوا أن بعض الشعراء الذين احتجوا بـشعرهم هـم شعراء أزمن، فجعلوهم في طبقات زمنية، طبقة الجـاهليين وطبقـة المخـضرمين وطبقة الاسلامين وطبقة المولدين، وهم من لا يصح الاستشهاد بشعرهم من مثل أبي نواس وأبي تمام [2].

والاهتمام بالشعر قديم، ولكنه كان في بعض القضايا، إلا أن أمره قـد توسـع فأصبح مادة الاستشهاد بالقضايا اللغوية، وصار مدار الجواز والمنع يدور في فلكه، ولعل من أسباب هذا الخلاف أن النحاة قد قيدوا ما عرف بعصور الاحتجاج بقيـود أدت إلى قبول بعض الشعر في حين رفض كثير منه، مع أن أصحابه يـشهد لهـم بالفصاحة، ومرد ذلك أنهم لم يكونوا ينتمون إلى الفترة الزمنية التي حددها النحاة.

وقد نُعت تحديد عصر الاحتجاج بأنه متشدد حتى أن بعض الدارسين أسـماه (دكتاتورية الزمان والمكان) [3]، ويذكر أن ركون النحاة إلى الشعر في حقيقته بحث عن لغة مثالية منتقاة يطمئنون إلى دراستها[4].

ومن المعاصرين من رفض البحث في اللغة القديمة المثالية ووصفه بأنه عبث في عبث وأنّه فرض خيالي لا قيمة له، إذ يجب أن نسلّم بالتغير بأنه حتمي ويجـب أن لا نستسلم للبكاء على العصر الذهبي كأنه لا وجود له[5].

---

(1) انظر: الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي، ص 152.

(2) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العـرب، 3/1، الـسيوطي، الاقتـراح، ص 56، أبوالمكارم، أصول التفكير النحوي، ص 19.

(3) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة ط5 القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية،1975، عيـد، محمـد الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص 190.

(4) المرجع نفسه، ص 190 ـ 191.

(5) فندريس، اللغة، وانظر: أنيس، أسرار اللغة، ص 321.

ويلحظ على النحاة أنهم قد غلب الشعر على أمثلتهم، وقد التمس إبراهيم أنـيس العذر للنحاة في اعتمادهم على الشعر وحده في التقعيد لقوله: " إن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وإن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وإن احتمـال التغييـر والتبديل في الشعر أقل في احتماله في المروي من المنثور"[1].

ويظهر لي أن إبراهيم أنيس غير محقّ فيما يقول؛ لأنّه إن صدق ما قاله عن النثر لا يمكن أن يصدق على القرآن الكريم، الذي تضفي عليه قدسيته ما يجعله في منأى عن التبديل، زيادة على أن حفظه وتذكره أيسر من حفظ الشعر وأدق، ويـذكر أن الأمثلة الاستعمالية الشعرية قد أحيطت بشروط وقيود جازمة اهتمـت بالروايـة اهتماماً كبيراً ووثقت لها.

ويمكن القول إن مرد ذلك عندهم الصلة بين التوثيق والنسبة وقيمة الشاهد وقد أدى التعدد في رواية الأمثلة النحوية وبخاصة الشعر إلى التوسـع فـي ضـروب الاستعمال اللغوي[2]، على أن معرفة الرواية الحقيقية التي وردت على لسان الشاعر أمر صعب؛ لأن تلك الرواية كانت تعتمد على المشافهة والمعـروف أن المـشافهة موطن تغيير وتبديل، حتى على الشاعر نفسه إذ يمكن أن يقرأ الشاعر بيتاً من الشعر في قصيدة، ويضع مفردة مكان مفردة دون أن يؤثر ذلك في الوزن، ولعل هذا مـا جعل علماء اللغة يقبلون كل ما يرد عن راجز ثقة، حتى وإن تعددت الرواية، ويذكر أن الرواة واللغويين أنفسهم لم يكونوا في بعض الأحيان فوق مستوى الشبهات، فقـد كان الرواة يأخذون من كلام العرب ما وافق هدفهم ويتركون منه ما لا يعجب الناس في الحاضر[3].

ويظهر لي أن للاختلاف في الرواية والصناعة النحوية الناشئة بسبب التقدير أثراً في الخلاف النحوي بين النحاة على اختلاف مذاهبهم، وخير مثال علـى ذلـك كتاب الإنصاف وغيره من الكتب التي ذكرت المسائل الخلافية، فنتج عن ذلك كلـه

---

(1) أنيس، أسرار اللغة، ص 321.

(2) الدناع، محمد خليفة، مسالك النحاة في وجوه الروايات، عرض دراسـته لـشروح أبيـات الكتاب، د.ط بنغازي، جامعة قاريونس، 1996، ص 7.

(3) حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 83.

كثير من المسوغات النحوية لكثير من الظواهر الاستعمالات التي تخرج عن القاعدة ويظهر ذلك جليا في الضرب الثاني من ضروب الاستعمال عند الحديث عن الضرورة الشعرية.

ويعد موضوع الضرورة الشعرية من الموضوعات المهمة في اللغة ولذا فقد تعرض له عدد من العلماء وتناولوه بالدراسة المستقلة، ولما كان أمر الضرورة الشعرية أمراً مهماً في تسويغ كثير من الظواهر النحوية فقد رأيت أنّه لا بد من إيراد حديث موجز للوقوف على دورها في تسويغ كثير من المخالفات اللغوية ومن هذه المؤلفات:

الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين لإبراهيم صالح.

الضرورة عند اللغويين لمحمد عبد الحميد سعد.

القرآن والضرورة الشعرية لأحمد مكي الأنصاري.

سيبويه والضرورة الشعرية لحسن إبراهيم حسن.

وتكاد تلتقي الدراسات عن الضرورة عند القدماء والمحدثين التقاء تاماً حتى أن الأمثلة الاستعمالية التي سوغتها الضرورة هي نفسها عندهم جميعاً.

إذا فالضرورة الشعرية تلتقي التقاء مباشراً مع المسوغات النحوية، إذ هي مخالفة وخرق لقواعد اللغة وفي الوقت نفسه اعتبرت مسوغاً لقبول الاستعمالات المخالفة، وسوف أفرد لذلك باباً خاصاً عند الحديث عن وسائل التّسويغ النحوي.

3. المثل:

احتج النحاة بأمثال العرب وأقوالهم والمثل في اللغة: الشبه والنظير والحديث والصفة والخبر والمقدار، والتمثيل: هو تشبيه شيء بشي[1]، وقد احتج سيبويه في الكتاب، بشيء من كلام والعرب وأمثالهم[2]، ويقول ابن سلام: " الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت،

(1) ابن منظور، لسان العرب مادة مثل.

(2) سيبويه، الكتاب 170/1.

من حاجاتها في المنطق، بكناية، غير تصريح، فيجتمع لها بـذلك، ثـلاث خـلال: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه " [1].

وللأمثال أهمية بالغة في حياة الناس وهي تختلف عن فنون القول الأخرى إذ إنّها لا تحتاج إلى مستوى عقلي محدد، بينما الشعر ليس كذلك فهو يحتاج إلى عقلية لا تتوافر عند كل الناس، ثم إن المثل نثر موجز اللفظ وبسيط التركيب وهـذا مـا يجعله مستساغاً، ولأهمية المحافظة على الأمثال دون تحريف أو تغييـر قيـل: إن الأمثال لا تتغير، أي تروى ولو خالفت القواعد المألوفة، فقال الزجاجي: " الأمثـال تخرج عن القياس، فَتُحكى كما سمِعت " [2].

وهذا القول يتفق في اعتماد هذا الضرب من الاستعمال فـي حـديثي عـن المسوغات النحوية، ويلعب دوراً هاماً في تشكيل الكثير من المسوغات فـي جميـع الأبواب النحوية؛ لأن مجرد قولنا: هذا مثل، يعني بالنسبة للمتلقي استـساغة هـذا الاستعمال، ولو أنه خارج عن القاعدة، ولعل كثرة المؤلفات في الأمثال عند العرب شاهد على أهميتها ومكانتها عندهم، حتى قيل: " لقد كان جمع الأمثال ورواية الكتب المصنفة فيها سابقاً على جمع فنون اللغة الأخرى في الشعر والخطابة، فقد روي أن أول من جمع الأمثال ورويت عنه مجموعة هو عبيد بن شرية، ويقال ابن سـارية، ويقال ابن شرية الجرهمي" [3].

ولقد وقف النحاة من الأمثال موقفاً خاصاً، إذ تجوزوا فيهـا وتـسامحوا فـي مخالفتها القاعدة النحوية على أنها تشارك النظم في بعض الجوانب، إذ أجازوا فيهـا من الضرورات ما أجازوا في الشعر[4]، يقول ابـن جنـي: " الأمثـال وإن كانـت منثورة؛ فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك" [5].

---

(1) السيوطي، المزهر، 486/1.

(2) السيوطي، المزهر، 487/1.

(3) الحموي، ياقوت، معجم الآدباء، دط، بيروت، دار الفكر، دت، 1581/4.

(4) عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص 172.

(5) ابن جني، الخصائص 70/2.

والمثل لون من ألوان التعبير، وقد كثر استعماله وجريانه على الألسن ولما كان كذلك قد كان موضع تخفيف وهذا ما جعل التجوز فيه يقارب ذلك التجوز في الشعر[1]، ويذكر أن الأمثال لم تعد من النثر العالي الذي يقصد إليه الباحثون، لذلك لم يكن استشهاد النحويين بها كثيراً[2]، والسبب في ذلك أن المثل يملك قدسية في الاستعمال فلم يتمكن أحد على تبديله أو محاولة التغيير في مفرداته وإن خالف القواعد النحوية، فبمجرد قولك: وهذا مثل، يعتبر مسوغاً لمخالفة هذا الاستعمال للقاعدة.

4. الحديث النبوي

كان بالإمكان تجاوز مبحث الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف؛ لأن مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف لم تكن مطروحة على نحو نظري لدى النحاة ولم يلتفتوا إليها مع أنهم كانوا يحتجون بالحديث ولكن بمقدار وعلى ندرة فسيبويه احتج بالحديث في عشرة مواضع[3]، أما المبرد فإنه أكثر من الاحتجاج بالحديث على قضايا لغوية وبلاغية[4]، وأما ابن جني فقد كان أكثر احتجاجاً بالحديث[5].

وذهبت خديجة الحديثي إلى أن ابن جني أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وفاق من تقدمه، وكان الخلاف حول الاستشهاد بالحديث، بين مؤيد ورافض، والعلماء في ذلك انقسموا إلى ثلاثة أقسام:

---

(1)أنيس، أسرار اللغة، ص 43.

(2) السامرائي، ابراهيم، دراسات اللغة وتاريخها د.ط بغداد مطبعة العاني،1960، ص 24.

(3) سيبويه، الكتاب، 37/1، 130، 164.

(4) المبرد، أبو العباس، المقتضب، دط، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ـ مصر،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث، دت، 34/1.

(5) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، 88/1،انظر ابن جني الخصائص، 25/1.

قسم لم يكترثوا بالاستشهاد به، لأنه مروي بالمعنى ولاستعمال الأعـاجم لـه، ويمثل هؤلاء أبو عمرو بن العلاء وعيس بن عمر، والخليل والكـسائي والفـراء، وهشام الضرير[1].

أما القسم الثاني فهم الذين كان رأيهم وسطاً، ومـنهم الـشاطبي فقـد جـوز الاحتجاج بالحديث الذي يثبت أنّه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً، إنما يوجد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة[2].

أما القسم الثالث، فقد أكثر النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ومنهم ابـن مالك والذي قيل عنه أنه أول من وسع دائرة الاستشهاد بالحديث الـشريف وعـول عليه في إثبات القواعد وتقرير المسائل[3].

والحقيقة أنّه لا يمكننا أن نغفل هذه المدونات من الحديث الشريف التي وردت بأسانيد صحيحة، واهتم بها اللغويون والمفـسرون وسـائر علمـاء الـشريعة لأن الأحاديث النبوية قد استنبطت بعض القواعد الجزئية التي تحد من تعميمات بعـض القواعد الكلية ويمكن أن تقدم لنا أساليب في القول قد لا تحظى بها في كلام العرب.

ولا ضير أن تكون الأحاديث قد رويت بالمعنى طالما الذين رووها يعيـشون في بيئة استعماليه تتسم بالفصاحة.

فيلاحظ مما سبق، ومن خلال الحديث عن ضروب الاستعمال من قرآن كريم وحديث نبوي وشعر، أنها كانت تشكل بالغ الأثر في تعبيد الفجوة التي تـسكن فـي طريق الاستعمال إلى القاعدة وكـان لارتكـاز المـسوغات النحويـة علـى هـذه الاستعمالات أثر كبير في تقريب وتسهيل اللغة إلى البـاحثين والمتعلمـين؛ لأن أي باحث لا يمكن أن يفهم أية ظاهرة من الظواهر النحوية المخالفة للقواعد دون وجود مسوغ، خاصةً أنّه لا يمكن استبعاد أي استعمال من جسم اللغـة فمتـى اسـتخدمت العرب، وتداولت أي ضرب من ضروب الاستعمال أصبح جزءاً لا يتجزأ من جسم

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص 40، وانظر: الحديثي، خديجة، موقـف النحـاة مـن الاحتجـاج بالحديث د.ط، العراق، دار رشيد،1981، ص30.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص 40.

(3) المصدر نفسه، ص 40.

اللغة فتلتقي التداولية مع الإثراء اللغوي الذي امتازت به لغتنا العربيـة عـن بـاقي اللغات.

2.1 المنطلقات المعرفية للمسوغات النحوية:

إن كل شيء يصدر عن العقل البشري، الذي كرمنا به ا وميزنا به عن باقي المخلوقات، لا بد من أن يكون وراءه دوافع دعت إلى وجوده وبروزه وكانت سـبباً في بقائه معلماً أساسياً من معالم الدرس النحوي، والمسوغات في النحو العربـي، لا بد لها من منطلقات مكّنتها من جسد الدرس النحوي.

ولعل الخوض في قضية المسوغات في النحو العربي تدفعنا إلى التساؤل عـن فكرة وجود هذه المسوغات ومدى أصالتها في التراث النحوي وما هي المنطلقـات المعرفية والفكرية التي دفعت النحاة إلى اللجوء إلى هذه المسوغات، ولكي نـستطيع الوصول إلى إجابة حقيقية عن هذا التساؤل لا بد من دراسة المحاور التـي شـكلت دوافع أو منطلقات لوجود هذه المسوغات، والبحث عن الوظائف اللغويـة وتنـوع المقاييس التي يستند إليها النحاة.

أولاً: البحث عن المعنى

إن ظاهرة التّسويغ التي اقتضاها البحث النحوي كانت لرد الاستعمالات التي تخرج عن القاعدة النحوية، ذلك أن منهج النحاة قد قام على استقراء اللغة لاسـتنباط الأحكام ووضع الأصول والفروع، لكنهم لم يجدوا في جميع الاسـتعمالات تعلـيلاً مناسباً لأحكامهم، فلجأوا إلى تسويغ تلك الاستعمالات التي خرجت عن القاعدة.

ومن يتتبع المسوغات التي أجازوا بها الاستعمالات الخارجة عن القاعـدة يرجع إلى اختلافهم في تحديد المعنى المراد، فقد روي أن عيسى بـن عمـر وأبـا عمرو بن العلاء[1] كانا يقرآن قوله تعالى:

---

(1) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفـضل، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1954، ص 36.

" ولَقَد آتَينَا داوود مِنا فَضلاً يا جِبالُ أَوِبي معه والطير وَألَنا لَـه الْحدِيـد "[1] بالنصب ويختلفان في تسويغ هذه القراءة، فكان عيسى يقول: هو على النـداء كمـا يقول: (يا زيد والحارثَ) لما لم يمكنه وياالحارث، وقال أبوعمرو لو كان على النداء لكان رفعاً ولكنها على إضمار، وسخرنا الطير، كقوله في قوله تعالى على أثر هذا: " ولِسلَيمان الريح عاصِفَةً تَجرِي بِأَمرِهِ إِلَى الْأَرضِ الَتِي باركْنَا فِيها وكُنا بِكُل شَيءٍ عالِمِين " [2].

فلم يخرج أي منهما عن التّسويغ المفضي إلى الفهم الصحيح، المرتبط ارتباطاً واضحاً بتركيب الكلام وطبيعة اللغة على الرغم من اختلافهما في التقدير ومثل هذا كثير في كتب النحاة الأوائل.

فالتّسويغ في معنييه اللغوي والاصطلاحي، يعني الإجازة والتقدير والتسهيل، وهذا واضح مما نلاحظه في دراستهم لكثير من الظواهر النحوية التي لا تتفق مـع الأصول التي اتفقوا عليها سواء من استقراء النصوص أم مما تـسرب لهـم مـن المنطق وعلم الكلام.

ومن يتأمل كتب النحاة يجد أنّهم كانوا مولعين بالتقدير والتأويل، فهم يذكرون تقدير أفعال متروك استعمالها، وأفعال جائزة الحذف وأسـماء تحـذف وجوبـاً أو جوازاً، وأسماء تقدم وحالها التأخير، وأخرى تؤخر وحقها التقـديم كمـا تجـدهم مولعين بالبحث في تفسير الوجوه الإعرابية المختلفة للكلمة، إذا أُبهم عليهم تركيـب الجملة، وخالف ما اصطلحوا عليه من قواعد وأصول؛ فقد كان النحـاة يرفـضون القول بمجيء الحال جملة فعلية فعلها فعل ماض، وهم في رفضهم يستندون إلى أن معنى الحال لا يتفق ودلالة الجملة على المضي، إذ الأصل في الحال اسم للفاعل، ثم يقام الفعل المضارع مقامه[3]، كقول الشاعر:

---

(1) سبأ، 10.

(2) سبأ، 12.

(3) العكبري، ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، ط1، الكويت، 1984، ص 132/1.

متَى تَأْتِهِ تَعشو إلى ضوءِ نارِهِ		تجد خير نارٍ عندها خير موقدِ[1]

أي متى تأته عاشياً، وفي ضوء هذا الفهم لمعنى الحال رفضوا قراءة الآيـة الكريمة: " {إلا الذِين يصِلُون إِلَى قَومٍ بينَكُم وبينَهم مِيثَـاقٌ أَو جـآؤُوكُم حـصِرتْ صدورهم أَن يقَاتِلُوكُم أَو يقَاتِلُواْ قَومهم ولَو شَاء اللّه لَسلطَهم علَيكُم فَلَقَـاتَلُوكُم فَـإِن اعتَزلُوكُم فَلَم يقَاتِلُوكُم وأَلْقَواْ إِلَيكُم السلَم فَما جعلَ اللّه لَكُم علَيهِم سبِيلاً }[2] فلجأوا إلى التّسويغ، فنلاحظ أن السهولة والتيسير في التّسويغ مصدرهما الفهم الدقيق للمعنـى، ذلك أن إدراك النحاة الأوائل لأسرار اللغة أوقفهم على معاني التراكيـب والجمـل، وهذا ما فتح أمامهم أبواب التّسويغ الدقيق السهل النابع من طبيعة اللغة، فقد افترض نحاة البصرة وجود (قد) قبل الفعل الماضي (حصر) إلا أنها قد حذفت [3].

فالبصريون يعتمدون في تسويغهم هذا على المعنى؛ لأنهم يدركون أن الحال ينبغي أن يعبر عنها ما يدل على الحال من الألفاظ مثل اسم الفاعل فوجدوا في(قـد) معنى يقرب الماضي من الحال، فإن قلت:(قام زيـد) فيحمـل الماضـي القريـب والماضي البعيد، وإن قلت: قد قام اختص بالقريب[4]، وقد وردت شواهد كثيرة تثبت مجيء الحال فعلاً ماضياً منها قوله تعالى: " ولَما فَتَحواْ متَاعهم وجـدواْ بِـضاعتَهم ردتْ إِلَيهِم قَالُواْ يا أَبانَا ما نَبغِي هـذِهِ بِضاعتُنَا ردتْ إِلَينَا ونَمِير أَهلَنَا ونَحفَظُ أَخَانَا ونَزداد كَيلَ بعِيرٍ ذَلِك كَيلٌ يسِير "[5]، إذ وردت جملة (ردت إلينا) حالاً من غير أن يسبقها (قد).

فنلاحظ أن المعنى يعد سببا من الأسباب التي دعت النحاة للتسويغ؛ ذلـك أن كثيراً من النصوص أو الاستعمالات لا يمكن أن تعمل على ظاهرها، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع، فيقول الحموز في بيان أثر المعنى

---

(1) الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك العبسي، ديوانه، تحقيق نعمان محمد أمين طـه، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987،ص 51.

(2) النساء، 90.

(3) ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 172/1.

(4) ابن هشام، مغنى اللبيب.

(5) يوسف، 65.

في ظهور المسوغات: " في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهرها لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى وعليه فلا بد من الاغتراف من إنائه "[1].

ومن ذلك قوله تعالى:" هو الذِي خلَقَ السماواتِ والْأرض فِي سِتةِ أَيامٍ ثُم استوى علَى الْعرشِ يعلَم ما يلِج فِي الْأرضِ وما يخْرج مِنْها وما ينزِلُ مِن السماء وما يعرج فِيها وهو معكُم أَين ما كُنتُم والله بِما تَعملُون بصِير "[2].

فقد جمع في هذه الآية بين استوى على العرش وبين (وهو معكم) والأخذ بالظاهر يؤدي إلى التناقض؛ فالآية محمولة على حذف مضاف أي(وعلمه معكم) ومهما تكن الأسباب فإن التّسويغ ظاهرة برزت في البحث اللغوي للمواءمة بين ما اتفقوا عليه من أصول وقواعد وما يخرج عنها من نصوص صحيحة فصيحة إلا أنّها لا تنطبق عليها تلك النصوص والقواعد فيصبح التّسويغ طريقا إلى تقريب المعنى المراد إلى ذهن المتلقي أو اجتهاداً في فهم النص وإدراك معانية.

ثانياً: اطّراد القاعدة النحوية

أما ثاني هذه المنطلقات، فهو محاولة النحاة إثبات صحة القواعد التي توصلوا إليها، وطردها على جميع الاستعمالات، ولا أقصد من ذلك إلا تقديراً لتلك الجهود التي قام بها النحاة القدماء _ رحمهم ا _لأنّهم معذورون في ذلك؛ لأن هذا الاستقصاء يتطلب جهوداً مستفيضة ويحتاج إلى وسائل كثيرة.

فقد شكل البحث عن تطويع الاستعمالات اللغوية المخالفة هاجساً عند النحاة لإخضاعها إلى سلطان الأصل النحوي، حتى لو كلفهم ذلك اللجوء إلى الأمثلة المصنوعة، أضف إلى ذلك أن هنالك استعمالات لا تتضح الفروق بينها إلا عن طريق دراسة متأنية تترسخ معها القاعدة النحوية، فجاءت المسوغات لتوضيح هذه الهوة التي حصلت بين الاستعمال والقاعدة.

فبعد أن قام النحاة بجمع المادة اللغوية المسموعة والمروية من شعر ونثر وقرآن، وقعدوا لها ظهرت هناك استعمالات كثيرة لا تنطوي تحت مظلة هذه

---

(1) الحموز، عبد الفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، 1984، ص 23/1-24.

(2) الحديد، 4.

القواعد، وظهرت فجوة كبيرة بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي، فحملت هـذه الفجوة النحاة القدماء إلى ابتكار مسوغات يستطيعون من خلالها تسويغ أي خـروج على حدود القواعد التى رسموها.

فهي صغيرة في حجمها إذا ما قيست بمسافات الاستعمال التداولي ودورانه بين المتكلمين، إلا أنها مجهزة بوسائل التّسويغ التي تحفظ حدودها واستيعابها فلجأوا إلى الضرورة الشعرية، واختلاف الروايات، وشذوذ القـراءات واللغـات وتـسمية اللهجات، لتسويغ قصور هذه القواعد عن الاستعمالات اللغوية المخالفـة للمـألوف اللغوي؛ لأن بنيان اللغة المعياري يحتاج إلى مجموعة مـن الأسـس الـضرورية لترسيخه، الأمر الذي يجعل القاعدة معدة منذ البداية لاستعاب جميـع الاسـتعمالات التي تتم بطرق تداولية عشوائية يصعب التنبؤ بوقوعها.

فكانت طبيعة النحو الاجتهادية دافعاً من دوافع ظهـور المـسوغات النحويـة فالنحو العربي في تشكله، يرتكز على ركيزتين أساسيتين، الوصف ثم التفسير فكان الوصف يتمثل بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة وأما التفسير، فهو اجتهاد من النحوي في تسويغ القاعدة المستخلصة من الوصف.

ونلاحظ ذلك عند النحاة القدماء منذ بداية نشأة النحو العربي بمختلف قواعده والاستعمالات التي سمعوها عن العرب وقاسوا عليها، ما لم يسمعوه

فيقول سيبويه: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهـاً"[(1)] وأكد ذلك ابن جني في كتابه الخصائص بقوله: "وهذا أصل يدعو إلى البحـث عـن علل ما استكرهوا عليه، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به ويستمد التنبـه على الأسباب المطلوبات منه"[(2)].

ونلاحظ انه يؤكد على مبدأ مهم في اطراد القاعدة بقوله: " للإنسان أن يرتجل على المذاهب ما يدعو إلى القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع"[(3)].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 32/1.

(2) ابن جني، الخصائص، 54/1

(3) نفسه، 190/1.

وتوالت المسوغات النحوية بسبب إخضاع النحاة الاستعمالات اللغوية جميعها للقواعد، فالاستعمالات اللغوية لا تشكل مرايا عاكسة للقاعدة النحوية بحيث تظهـر توافقنا تاماً بين كل استعمال نحوي وقاعدته أو أصله النظري.

وتوالت المسوغات حتى تكاد القواعد المتفـق عليهـا تغـوص فـي هـذه الاستعمالات، ولا سيما عند المتأخرين كالأزهري والسيوطي وغيرهم من الذين جاء نحوهم في مجمله جمعاً لاجتهادات السابقين[1] فمثلا لو أخـذنا مـسوغات الابتـداء بالنكرة والتي لا يكاد مصنف نحوي أو دراسة يخلو منها لوجدناها كثيرة، وقد زادوا فيها ونقصوا فهي عند سيبويه أربعة[2] وعند الزمخشري خمسة[3]، وعند ابن يعيش سبعة [4]، وعند السيوطي عشرة [5]، وعند ابن عصفور ستة عشر[6].

ثالثاً: البحث عن النحو التعليمي

لقد شكل تيسير النحو وتسهيله للدارسين هاجساً كبيراً عند العلمـاء المحـدثين منهم والقدماء، فكانت معظم القضايا المولدة تثير جدلاً وإشكاليات، وإن كانت نمطية في بعض طرائق الطرح والمعالجة، إلا أنها كانت تفضي إلى عزوف عن التعمـق في دراسة اللغة بشكل عام والنحو بشكل خاص، فإمكانية العبث في الأصول كانـت من أخطر ما تفضي إليه مثل هذه القضايا،وكان علاج هذه القضية قد ظهر مبكـراً، حتى نسلم أخيراً بسحر معطيات اللغة العربية تارة، وأخذها على محمل الإيجاز تارة أخرى، فبين الشواهد الشعرية والأيات القرآنية، نجد الخلاص من كل معضلة أثارتها الصغائر من القضايا النحوية الخلافية غير المبررة والمستساغة عند المتلقي.

---

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال مكرم، الكويـت، 1980، 54/1.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب،. 1\54

(3) انظر: الزمخشري، المفصل، ص25.

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل،1\225.

(5) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر 2\62.

(6) انظر: ابن عصفور، المقرب 1\82.

فلقد تحول النحو بعد أن وضعت القواعد، من طابع البحث العلمي إلى طـابع التعليم، والتدريس على نطاق واسع؛ نتيجةً لدخول كثير من الأمم الأخرى في ديـن ا ، يتعلمون القرآن الكريم بلغته العربية التي حباها ا بقدسية نالتها بنزول القرآن بها.

فكان من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن مسوغ أي حكم نحـوي سـؤالاً يحث ذهن النحاة على التفكير بمسوغات نحوية مقنعة يتخذون منها وسائل وطرقـا لشرح الحكم النحوي أو إقناع المتعلمين به، ولا سيما أن المعيار النحوي يستمد شيئاً من قوته الإقناعية من المسوغات النحوية التي تسانده، فيقول تمام حسان:

" إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها فرضت على هذا النحو أن يتـسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي"[1].

فنلاحظ أن من أهم المنطلقات المعرفية للمسوغات النحوية هي تعليم النحو لأن التعليم بطبيعته يرتبط بمعيارين، الأول هو القاعدة، والثاني هو اعتماد القاعدة علـى مسوغ يستند إليه المعلم، فمن الطبيعي، أن يملك المعلم المسوغ الذي يبرهن صـحة ما يعمله ويجعله مقبولا عند تداول المتلقين له؛ لأن الأمر الذي يدعو إلـى وجـود المسوغات هي الأسئلة الموجودة في أذهان المتلقين، والقناعة التي تشكل هاجساً عند أي متعلم يريد أن ينظر بين القاعدة والاستعمال التداولي لها.

فقد تبين النحاة أن العرب اعتادوا على رفع الفاعل والمبتدأ ونصب المفعـول والحال وجر المضاف إليه وقاسوا بعضها على بعض، فقاسوا الفاعل على المبتـدأ كما قاسوا المبتدأ على الفاعل[2].

فجاءت المسوغات في مجملها تفسيراً لما هو في الكلام العربي عادة، حتـى يسهل على من يأتي بعد أهل السليقة تعلم هذا النحو، فقبول أي حكـم واستـساغته يفرض نفسه على مستعمل هذه اللغة.

---

(1) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، طبعة 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعـة 3، 1985، ص 13.

(2) انظر: الأنباري، أسرار العربية، تحقيق صالح قداره، دار الجيل، بيروت 1995، ص 56-61.

فنلاحظ كيف كان لتعلم النحو من دور كبيـر فـي المـساهمة فـي وجـود المسوغات النحوية في جميع أبواب النحو التي بسطها النحاة القدماء في مؤلفاتهم ثم جاء من تلاهم لتفسير ما جاء عندهم إلى الأجيال التي تليهم، حتى وصـلنا النحـو بطريقة تكاد لا تخلو من التعقيب والشرح؛ لأن أية مسألة نحوية إذا لم تستسغها ولم تقبلها القناعة العقلية للمتداولين فلن تكون سهلة، فلذلك شكلت عمليـة البحـث عـن تيسير تعليم النحو دافعاً ومنطلقاً معرفياً لوجود المسوغات.

رابعاً: محاولة كشف أسرار حكمة واضع اللغة

إن مسألة واضع اللغة، تجنب معظم النحاة التعمق في بحثها؛ لأنّها كمـا قـال فندريس: " ليست من مسائل علم اللغة "[1]، والبحث فيها لا يفيد في شيء؛ لهذا كان النحاة غالبا يتركون الخلاف فيها ويسعون إلى مبتغاهم في التقعيد والتّسويغ.

ومن ذلك أن الفرخان قال في أول كتابه (المستوفي في النحو): "هـذا اللـسان العربي المبين لا يخلو الأمر فيه من توقيف من اللطيف الخبير لا يختـار لـه مـن الأقوال إلا الأشرف الأفضل أو اصطلاح من الحكماء لا يجتمعون من أوضاعه إلا على الأحسن الأجمل"[2]، ثم مضى إلى بحث مسائل النحو وأحكامه وجهود النحـاة بعد أن استقرؤوا وجوه العربية، ووجدوا أنّها تسير وفق نظام محكـم مطـرد فـي الإعراب والبناء إلا ما ندر، ومراعاة العلامات التركيبية بين أجزاء الكلام.

فآمن عامتهم أن ذلك لم يكن إلا لحكمة أرادها واضع اللغة، وسر مغيب سـير وفقه الأوضاع والمباني، فلم يتأتَ للعرب مراعاة رفع كـل فاعـل، ونـصب كـل مفعول، وجر كل مضاف إليه عفواً من غير قصد مقصود وحكمة مبتغاة.

لذلك فإن مهمة النحوي لا ينبغي أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بغية تقعيدها بل تمتد إلى ما في الظواهر، وما فيها من حكمة هدفت إليهـا[3] وجمهـور

---

(1) فندريس، اللغة، ص 29.

(2) الفرخان، علي بن مسعود، المستوفي في النحو، تحقيق محمد بدري المختون، دار الثقافـة القاهرة، 1987، ص 4/1.

(3)أبو المكارم، علي، تاريخ النحو العربي، حتى أواخر القرن الثاني 1971 طبعة 1، القاهرة، ص 115

النحاة يذهبون إلى أن "العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة، فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه فإن وافق قياسه، وإلا رواه على انّه شاذ عن القياس" [(1)].

وقد دلّل ابن جني في محاورته مع أبي عبد ا الشجري على أن العرب غير مدفوعة عما تقوله، فقال: "فقلت له كيف تجمع دكان؟ فقال: دكاكين، فقلت: سرحان... ؟ قال: سراحين، قلت: قرطان...؟ قال: قراطين، قلت فعثمان...؟ قال: عثمانون، فقلت له: هلا قلت أيضا (عثامين) ؟ قال: أيش عثامين أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته...؟ وا لا أقولها أبداً [(2)].

وذهب ابن جني يتحدث عن إرادة العرب من المسوغات، والأغراض وما نسبته النحاة إليها وحملته عليها[(3)] وهو في حقيقته شكل من أشكال الكفاية اللغوية الموجودة عند جميع البشر تقريبا فلو سألنا أي شخص من غير المتعلمين وقلنا له: (ذهبت علي)؛ لاستهجن عبارتنا ورفضها وصوبها بحذف التاء، فإن سئل عن السبب سكت، أو قال: هكذا نقول، أو يقول: إن (علي) مذكر وليس امرأة مؤنثة من غير أن يعي المطابقة بالجنس بين الفعل والفاعل وأن هناك مسوغات لعدم المطابقة بين الفعل والفاعل.

وقد أوضح محمد حباص هذا بقوله: " فلنتفق على تسمية ما قام في نفوس العرب بالحكمة، من رفع الفاعل أو نصب المفعول أو جر المضاف إليه... الخ لأن ذلك حدث منهم بالسليقة، أما ما قام به النحاة فهو البحث العلمي في سبب رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه. وحكمة الشيء عند العرب طبع وسليقة وما قام

---

(1) ابن ولاد، أبو العباس أحمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ط1، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت 1996، ص 55.

(2) ابن جني، الخصائص، 242/1.

(3) المصدر نفسه.

به النحاة تجريد وصنعة"[1].هدفه التعرف على أسرار الحكمة التي تضفي نوعا مـن التنظيم على لغة العرب.

خامساً: العقل والمنطق

وقبل الحديث عن المنطلقات المنطقية لا بد من توضيح معنى كلمة المنطق فقد وردت عند ابن منظور في لسان العرب بمعنى "الكلام" فنطق: تكلم والمنطق هـو الكلام، وأنطقه ا ، أي كلّمه وناطقه[2].

وقد وردت كلمة منطق في كثير من المؤلفات القديمة وكانت كلها تصب في نفس المعنى؛ فابن سينا يرى أن المنطق هو القناعة[3]، وعرفه زكي نجيب محمـود بأنه (علم يبحث في صورة الفكر) [4].

فنلاحظ من التعريفات السابقة أن المنطق ينطلق من قناعة المتلقـي وصـورة الفكر التي تتكون في ذهنه؛ فهو الطريقة التي يكون عليها التفكير السليم في الظاهرة النحوية، وهل يقبل المتلقي ويستسيغ هذا الكلام فإذا كان الكلام معقولاً قبلناه وقلناإنّه منطقي.

أي: يقبله العقل ويستسيغه ومن هنا اعتبرت أن المنطق من أهـم المنطلقـات المعرفية، للمسوغات النحوية إذ إن طبيعة العقل البشري، أن يسأل عـن الأسـباب الكامنة وراء أي ظاهرة حتى يستسيغها ويخضعها للأحكام التي يرتضيها[5].

وهذا ما أورده العكبري في التبيين بقوله "النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس"[6]؛ فالعقل البشري يحيط ما يستطيع من المعارف بإطار

---

(1) حباص، محمد يوسف، الحمل على المعنى عند النحاه،، حوليات كلية دار العلوم العـدد الخـامس عشر، القاهرة 1992، ص136.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نطق).

(3) الدجني، فتحي، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات الكويـت ط1، 1982، ص 15

(4) محمود، زكي نجيب، المنطق الوصفي، طبعة 1، مكتبة الأنجلو مصرية، ص 3.

(5) انظر: دمشقية، عفيف، تجريد النحو، ط 1، بيروت، 1976، ص 159.

(6) العكبري، التبيين عن مذاهب البصريين والكـوفيين، ط1، تحقيـق عبـد الـرحمن، دار الغـرب الإسلامي، بيروت 1986، ص 189.

من المسوغات ليوضحها، ويفسرها، وكأنّه يحميها من التشكيك، والضياع والمتتبـع لنشأة النحو العربي، يرى مدى التزام النحاة بالأصول النظرية التزاماً دقيقا وتطبيقهم هذه الأصول على منهجهم النحوي، ولا يمكن أن تكون الجملـة النحويـة منطقيـة مقبولة إلا إذا خضعت لهذه الأصول؛ لأن الشهادة في النحو مأخوذة مـن العـرف والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل، من غير عادة سابقة وغيـر مقيـسة علـى مسموع.

فالناظر إلى كتاب سيبويه يلاحظ ذلك نحو: (سمعنا من العرب) [1]،و(سـمعنا من يوثق به من العرب) [2]، و (هذه حجج سمعت عن العرب) [3] وكذلك اهتمـامهم بالقياس في المرحلة التالية للسماع وهذا يعني، أن تكون الجملة قـد سـمعت عـن العرب الموثوق بعربيتهم، ثم القياس.

وتأتي المرحلة الأخيرة وهي منطقية الجملة النحوية،وتسويغها حتـى يقبلهـا المتلقي ويفهمها، فلو أخذنا مثلاً لتوضيح ذلك قوله تعالى: " وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ ورسـولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورسولُه فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْـرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِـيمٍ " "[4] برفع(رسوله)، وفيه ثلاثة آراء[5]، أولها أنّه مبتدأ على أن الخبر محذوف والتقدير: (ورسوله برئ منهم)، وثانيها، أنّه معطوف على الضمير المستتر في الخبر وثالثها أنّه معطوف على محل اسم أن، فهذا الاستعمال مقبـول سـماعاً ومنطقـاً ولكنـه مرفوض قياسا عند النحاة.

أما الجمل التي تصطدم مع المنطق، فهي مرفوضة تمأما مثل (خرق الثـوب المسمار) و (كسر الزجاج الحجر) فنلاحظ أن تسويغ رفع لفظ (رسوله) بدل نـصبه

---

(1) سيبويه، الكتاب، 124/1.

(2) المصدر نفسه، 70/1.

(3) المصدر نفسه 217/1.

(4) التوبة، 3.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط1، دار العلم، دمشق، 1986، 7/6.

كان لا بد منه حتى تطرد القاعدة ويسوغها العقل، أما في المثال الثـاني لـم يكـن بحاجة إلى تسويغ بل قوبل بالرفض التام عند جميع النحـاة؛ لأنّهـا تـصطدم مـع المنطق.

ولو تناولنا أهمية هذا المنطق من ناحية تأثر اللغة العربية بـالعلوم الأخـرى وبالأمم الأخرى، فأنا أرى أنّه من الطبيعي أن تتأثر اللغة في العلوم الأخرى وهـذا الأمر ليس مرفوضا؛ وذلك لأن العلوم تنشأ نشأة تراكمية، نتيجة لتفاعـل عوامـل اجتماعية وسياسية وثقافية، فتظهر بذلك قضية التأثر والتأثير بشكل واضـح فربمـا يكون علماء النحو العربي قد تأثروا بغيرهم من علماء وفلاسفة غيـر عـرب فـي تشكيل قواعدهم، وتكون عدوى المنطق قد انتقلت من هذه العلوم إلى النحو العربي.

وهذا ما أشار إليه صبحي الصالح إذ يقـول: "وانتقلـت عـدوى المنطـق الأرسطي أيضا إلى العربية عند تطبيق المقولات العشر على أبواب النحو ومباحثه، ومن المعلوم أن هذه المقولات هي الجوهر، والكم، والكيف، والزمان... ومن السهل أن تقارن بين الدراسات النحوية العربية وتلك المقولات إذا تجردنا في نظرتنا إلـى بحوث بعض العلماء المعاصرين" (1).

ولعل من الطبيعي أن يكون هنالك تأثر وتأثير، وهذا لا يعيب اللغة في شيء، ولكن لا يمكن قبول الرأي الذي يرجع كل قاعدة من قواعد النحو العربي إلى النحو اليوناني، أو الهندي ويحاول التشكيك في أصالة النحو العربي، وقـد اتجـه بعـض الباحثين هذا الاتجاه، فمثلاً قالوا: إن فكرة التقسيم جاءت للعرب عن طريق التـأثر باليونان والى هذا ذهب صاحب كتاب (عناصر يونانية في الفكر اللغـوي العربـي) الذي ناقش مسالة أقسام الكلام على أنها ملمح من الملامح التي دخلت عـن طريـق التقليد لليونان؛ فقال:- "سأناقش في الفصول الثلاث التالية بعـض عناصـر النحـو العربي والتي نعتقد أنها جاءت تقليدا لأمثلة يونانية"(2).

(1) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم، ط2، 1989، ص 74.

(2) فيرستغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود علـي كنـاكري، وزارة الثقافة 2000، ص 54.

ومن الباحثين العرب من أشار إلى انطلاق النحاة العرب منطلقات تأثيرية باليونانيين على وجه العموم،والفلسفة، فيقول فؤاد ترزي: "قسم النحاة الكلم باعتبار دلالته إلى ثلاثة أقسام، اسم، وفعل، وحرف، ويبدو أنهم حين اتخذوا هذه القسمة كانوا متأثرين بفلسفة أرسطو المتأثر بدوره بفلسفة أفلاطون، إذ حاول أن يقرب بين الكلم والموجودات، فالموجودات في نظره إما (ذوات) أو (أحداث) أو (علائق) بينهما، فلا بد أن يكون الكلم إذا: إما اسما يدل على الذات أو فعلا يدل على حدث أو رابطة تدل على علاقة بينهما" [1].

ولا أريد أن أخوض في هذه النقاشات، لأنّها لاتفيد دراستي في شيء ولكنّي ذكرتها ليتسنى لي أن أدافع عن هذا النحو العربي الأصيل ولو بجهد ورأي متواضع، فالآراء السابقة لا تقترب من الواقع اللغوي في شيء، بل هي عبارة عن قتل لجهود النحاة العرب القدماء، والشك في جهودهم، فمن ادعى أن العرب أخذوا تقسيمهم عن الغرب، وعن المنطق الأرسطي، لم يعرف هو أصلاً أقسام الكلام عند العرب، ناهيك عن عدم معرفته عن اليونان شيئاً فالتراث النحوي العربي قام على أصول واضحة مستقاة من الواقع العربي الأصيل.

وقد بذل النحاة العرب جهدا مضنيا في جمع هذه المادة من البوادي والصحاري، وإن الترجمة أيضا لم تدخل الفكر العربي إلا في مراحل متأخرة فلا يمكن إخراج الدرس اللغوي عن جوهره،ويجب عليناأن لا نغفل أن النحاة العرب امتلكوا الفكر النحوي بآلياته المتعددة؛ فدرسوا ظواهر اللغة جميعها ووضعوا قواعد تمثل هذه الظواهر، وإذا خرجت بعض الاستعمالات، عن قواعدهم فهذا يعني أنّهم انطلاقا من فكرهم النحوي الذي قادهم إلى ترك الباب على مصراعيه لكل من يريد أن يطور هذه اللغة ويحافظ عليها ويقدم لها شيئاً جديداً يتواكب مع الاستعمال التداولي.

فقضية المنطق موجودة في كل اللغات فكل لغة لها منطقها الخاص، لأن الباحث ينطلق من معرفة العقل وتصوره لأي استعمال لغوي لدراسة أية ظاهرة.

---

(1) ترزي فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، ص 139.

فعندما تحكم عقلك في أي ظاهرة، لغوية فهذا يعني أنّك منطقي، ولذلك كـان للمنطق دور كبير في ظهور الكثير من المسوغات في النحو العربي.

الفصل الثاني

أثر المسوغات في تشكيل قواعد النحو العربي

إن دراسة أثر المسوغات في النحو العربي ترتبط ارتباطا وثيقـا فـي النحـو العربي ونشأته؛ لأنّها هي المفتاح الذي على أساسه تم تقسيم الدرس النحوي فرفض المسوغات والانتقاص منها كلية؛ هو رفض للنحو العربي، لأن النحو العربي ولـد معللا ولا توجد قاعدة إلا ولها علة تبررها وتُسوغ حكمها فلا يمكـن رفـض هـذه المسوغات أو قبول هذه المسوغات جميعها دون تدبر؛ لأن ذلك مدعاة لتجميد النحو العربي، وإضافة العوائق التي لا تفيد جسد الدرس النّحوي في شيء.

فنلاحظ أن المسوغات النحوية لها إيجابيات ولها سلبيات في النحو العربـي ولا تكاد تفصل بينهما، شأنها شأن الخلاف النحوي الـذي أغنـى النحـو العربـي بالاجتهادات، والأقيسة الشكلية، والعلل العقلية.

فلما كانت نشأة المسوغات النحوية بعد استقراء القواعـد النحويـة التـي أسست بناء على استقراء النحاة، للاستعمال اللغوي، من قرآن وشعر ونثر وجـدت بعض الاستعمالات اللغوية التي تخرج على القاعدة النحوية فوجـب علـى النحـاة تسويغ هذا الخروج وإعادته إلى أصله النظري.

فدفع ذلك النحاة بتقديم الكثير من المسوغات النحوية؛ لإجازة كثيـر مـن الاستعمالات غير المألوفة لغويا لكنها متداولة في الاستعمال التداولي؛ لأنّنا نعـرف بلا شك أن الاستعمال هو التداول ودورانه على أفـواه المتكلمـين، وفـي أسـماع المتلقين، فكان لتلك المسوغات أثار كبيرة في النحو العربي

أولاً: كسر قاعدة الباب العامة

من خلال النظر إلى الاستعمال اللغوي في ضوء التداولية فإنّه لا يشكل مرايا عاكسة للقاعدة النحوية، بحيث تظهر توافقا تاماً، بين كل استعمال نحوي وقاعدته أو أصله النظري، فإذا كانت القواعد النحوية التي وضعها النحاة القـدماء رحمهـم ا بحاجة إلى مسوغ، يسوغها؛ حتى يرتضى حكمها مثـل: رفـع الفاعـل ونـصب

المفعول، فهل يعقل أن يخرج استعمال لغوي، سواء أكان شعراً أم نثراً عن القاعـدة النحوية دون أن يجد النحاة له مسوغا يرجعه تحت طي القاعدة النحوية.

فالمرفوعات، كالفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره، تشكل متلازمـات فـي النحـو العربي، أي أن النّحاة، من خلال استقراء المادة اللغوية، وجدوا أن العرب اعتـادوا على رفع الفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره فربطوا بينهما وقاسوا بعضها على بعـض، فقاسوا الفاعل على المبتدأ، كما قاسوا المبتدأ على الفاعل[1].

ومن الأمثلة على المسوغات التي تجيز كسر قاعدة الباب، الابتداء بـالنكرة فالأصل وقاعدة الباب تُقر أن المبتدأ اسم معرفة يقع في أول الجملة والخبـر يقـع بعده، ولكن وجد في الاستعمال اللغوي أمثلة استعمالية ابتدئ فيها بنكرة، فكان لكل حالة مسوغ يجيز الابتداء بالنكرة، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في المثل العربـي (شر أهر ذا ناب) [2] إذ جاء المبتدأ نكرة وهو شر والسبب عند ابن يعيش هـو أن المثل محمول على معنى (ما أهر ذا ناب إلا شر).

فيقول: "فالابتداء بالنكرة فيه حسن لأن معناه (ما أهر ذا ناب إلا شر) فالابتداء هاهنا محمول على الفاعل وجرى مثلاً فاحتمل[3]، فنلاحظ أن ابـن يعـيش يحـاول إرجاع هذا المثل الذي ابتدأ بنكرة إلى القاعدة التي تمنـع الابتـداء بـالنكرة إلا إذا اعتمدت على نفي أو استفهام، فهو يحمل هذا المثل على معنى النفي، ولكنـه فـي الوقت نفسه يحمله على معنى الفاعل، وكأنّه لا يريد التصريح بأن الجملة فعلية نظراً لثبات القاعدة التي تمنع تقدم الفاعل على الفعل، فحملها على معنى الفاعل.

ويتبدى لي أن هذا المثل جملة محولة عن أصل فعلي فأصل المثل (أهر شر ذا ناب) ولكن قُدم الفاعل للأهمية لأن الغرض في هذا المثل لـيس الإخبـار عـن

---

(1) انظر: الانباري، أسرار العربية، ص56.

(2) هذا القول من أمثال العرب وقد ورد في البغدادي، خزانة الأدب 469/4، ابـن منظـور، لسان العرب 261/5، مادة (هرر).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 225/1.

(شر)، وإنّما يريدون أن ارتفاع صياح الكلب من شر داهمه، فقُدم الفاعل للأهميـة على حد قول سيبويه:- "إن العرب إذا أرادت الاهتمام بالشيء قدمته"[(1)].

ومن الشواهد الأخرى، قول حسان بن ثابت:

كأن سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مِزاجها عسلٌ وماء[(2)]

فالشاهد في هذا البيت، نصب مزاجها على أنه خبر (يكون) وهـو معرفـة ورفع (عسل) على أنّه اسمها، وهو نكرة والمسوغ هنا، على حـد مـا أورده ابـن يعيش: "كان (المزاج) مضافا إلى ضمير سبيئة "وهي نكرة، وضمير النكرة لايفيـد المخاطب أكثر ما يفيد ظاهره وإن كان الضمير معرفة من حيث يعلم المخاطب أنّه عائد إلى المذكور، إلا أن المذكور غير متميز فكان حكمه حكم النكرة مع أن (عسل) (وماء) جنسان ولا فرق بين تعريف الجنس وتذكيره من حيث لم يكن لأجزاء اللفظ لفظ يخصهم، بل يعبر عنه بلفظ الجنس، فإذاً لا فرق بين قول: (عسل) و (العـسل) إذا أريد الجنس"[(3)].

وعند النظر إلى الاستعمال السابق وتسويغ ابن يعيش له نجـد أنّـه حـاول إرجاعه للقاعدة الأصلية التي تقتضي الابتداء بالمعرفة، وكـان الـسبب عنـده أن (مزاج) مضافة إلى ضمير يعود على (سبيئة) وهي نكرة وضمير النكـرة لا يفيـد المخاطب وإن كان الضمير معرفة، وكان حكمه حكم النكرة، فهـو بـذلك يعتبـر (مزاجها) نكرة و(عسل) و(ماء) جنسان ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره فهو يعتبر (عسل) معرفة.

ويتبدى لي أن ثبات القاعدة النحوية هو الذي دفع النحاة إلى إيراد مثل هـذا المسوغ مع أنّه صرح في بداية حديثه بقوله: "وهو نكرة ضـرورة كـون القافيـة

---

(1) سيبويه، الكتاب، 25/1

(2) البيت لحسان بن ثابت، انظر: ديوانه، تقديم أحمـد الفاضـل،ط1، دار الفكـر اللبنـاني ـ بيروت، 2003 ص 71، والبغدادي، خزانة الأدب 224/9.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 341/4.

مرفوعة"[1] فلو اكتفى ابن يعيش بإيراد هذا المسوغ، وهو (الضرورة الشعرية) لكان أكثر دقة في التّسويغ والقبول لدى المتلقي.

ومن هنا فإن النحاة قد أكثروا الحديث عن مسوغات، الابتداء بالنكرة ولا يكاد كتاب نحوي يخلو منها، وقد زادو فيها ونقّصوا حتى جاؤوا بمسوغات لا تثبت أمام النظر الجاد.

ويقول ابن هشام: "لم يقل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حـصول الفائـدة ورأي المتأخرين أنّه ليس كل أمر يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها من مقلٍ مخلٍ، ومن مكثرٍ مورد، مالا يصلح أو مورد لأمور متداخلة"[2].

فكانت المسوغات تلعب دوراً كبيراً في كسر قاعدة الباب النحوي فهـي دليـل على قسرية القاعدة النحوية، فزيادة عدد المسوغات يكون سبيلاً يمكّن الدارس مـن أن يرد رأياً ويقرر غيره، وينساق هذا الكلام على أكثر أبواب النحو، مثـل تقـديم المبتدأ والخبر وحذف المبتدأ والخبر وتقديم المفعول وحذف المفعول، وفـي بـاب الحال، حتى يكاد يصبح الأصل فرعاً والفرع أصلاً.

ثانياً: الخلاف النحوي:

إن من أهم الآثار التي تركتها المسوغات النحوية، ظاهرة الخلاف النحوي التي نشأت بين النحاة منذُ بوادر الخلاف بين عبد ا بن أبي إسحق الحضرمي وعيسى بن عمر من جهة، وأبي عمرو بن العـلاء مـن جهـة أخـرى، وبهـذا يكـون بدء الخلاف بنشوء النحو تقريباً، لأن قواعد النحو تحتمل أكثر من وجه[3].

ثم أخذ الخلاف بالنّمو، حتى جاء الخليل وتلميذه سيبويه فتنوعـت القـضايا وتفرعت المسائل، واختلفت وجهات النظر، وبدأت ظواهره تقوى فـي المنـاظرات

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 341/4.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب، ص 52.

(3) انظر: الوليدي، منصور صالح محمد، الخلاف النحوي في المنصوبات عالم الكتب الحديث ط1، 2006، ص 12.

التي كانت تجري بين العلماء في مجالس المناظرة والبحث حول آيـة أو بيـت أو عبارة[1].

ثم بدأت الخلافات تأخذ شكلاً آخر مع ظهور مدرسة الكوفة وتأصيل أصـولها على يد الكسائي والفراء، حتى تبدل النّزاع النّحوي الذي أملته المنافسة بين هـؤلاء العلماء، فاستمال في أذهان المتأخرين خلافاً بين طرفين ينتمي كل منهما إلى بلـد، فسيبويه والأخفش على ما بينهما من فوارق في المنهج والرأي يصبح نحوهما عنـد من جاء بعدهما نحواً بصرياً، مضافاً إليه آراء الخليل ويونس، ويصبح مـا خلّفـه الكسائي والفراء، ممثلاً لمذهب آخر ينتمي إلى مدرسة الكوفة[2]، ثم جـاء عـصر ثعلب والمبرد فاشتد الخلاف بينهما، وكل منهما رأس مدرسته.

وجاء بعد ذلك أبو بكر بن السراج والزجاج وأخـذوا فـي المفاضـلة بـين المذهبين ثم ظهرت أخيراً طبقة من النحويين، حاولـت الجمـع بـين آراء هـاتين المدرستين[3].

فإذا أردنا الحديث عن الخلاف فإننا سنتحدث عن أبواب النحو جميعاً، إذ يرتبط الخلاف بالموضوعات النحوية جميعاً، فلا تكاد تطالع موضوعاً نحوياً دون أن تجـد اختلاف النحويين في تسويغ ظواهره أو بيان عامله، كما أن طبيعة النحـو العربـي ومسوغاته تساعد على نمو الخلاف إذ إنّه علم اجتهادي، فللنحوي فيه أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إلى القياس ما لم يخالف نصاً[4].

فنلاحظ أن هذه الطبيعة الاجتهادية قادت النحويين إلى التفكير فـي تـسويغ الظواهر اللغوية. فهم لم يكتفوا بوصف ما يلاحظونه بل مضوا يقدمون المـسوغات لكل ما خرج من استعمالات على قواعدهم فاختلفت نظرة النحاة لكثير من التراكيب.

---

(1) الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، ص 14.

(2) الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتـاب الإنـصاف،، دار العلم، حلب، 1974، د ط، ص 42.

(3) ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1948، ص 58، ص 178، 216.

(4) السيوطي، الاقتراح، ص 35.

(1) أسباب الخلاف:

الاستعمال اللغوي

إن طبيعة المادة اللغوية التي تمتاز بالمرونة والسعة وغزارة الألفاظ كانت سبباً في نشوء الخلاف فالعربي يرجع إلى حسه الفطري يقدم ويؤخر في أجزاء الكـلام، ومن هنا كان النحوي يجتهد بقدر ما يملك من حس لغوي ونفاذ ذهني يفهـم بهمـا العبارة العربية فهماً قد يختلف عن فهم غيره، وهذا يفسر لنا كلمة المبرد لتلميذه ابن كيسان ((هذا شيء خطر لي فخالفت النحويين)) [1] وكلمة ابن جني: " فالخلاف إذن بين العلماء أعم منه بين العرب وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لمـا اتفقـت العرب عليه كما اختلفوا في ما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهباً وإن كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً"[2].

كمااختلفت المفردات من قبيلة إلى أخرى وربما استعملت هذه القبيلة المفـردة المستعملة عند القبيلة الأخرى بمعنى مغاير تماماً، كما أن المادة اللغوية نفسها كانت تحتمل الاختلاف؛ لأنّها بقيت مدونة بحروف غير معجمة إلى مدة ليست بالقصيرة، وكذلك عدم ظهور علامات الإعراب على بعض المفردات ساعد على فـتح بـاب الاجتهاد، فالمادة اللغوية كانت من أهم الأسباب التي ساعدت على وجود كثير مـن القضايا الخلافية من حيث قلة المادة وكثرتها وشيوعها على الألسن.

المنهج

اختلفت مناهج العلماء عند جمع المادة العلمية،ومن ثم عند التّطبيق ووضـع القواعد،فلكل منهم أسلوبه الخاص، ويتضح ذلك في استعمالهم للأصـول النحويـة كالقياس والسماع والرواية، فالكوفيون كانوا يمارسون فنونا كلها تقوم على الروايـة الواسعة كالقراءات والتفسير والشعر، فأنكروا على البصريين إصدار ما سموه غير فصيح من كلام بعض القبائل، وجوزوا القياس على كل ما سمع من العرب ولو كان بيتاً واحداً وإن خالف الشائع الأفشى في كلام العرب.

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، 92/5.

(2) الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص 68.

وبناءعلى ذلك الأصل جوزوا أن تبنى قاعدة نحوية على المثال الواحد وهو الذي سماه البصريون شاذاً[1].

زمن الاستعمال.

لقد شكل العامل الزمني وحصر الاستعمال اللغوي في حقبة زمنية معينة إلى مزيد من الاختلافات بين النحاة في قضية الاحتجاج وتسويغ الاستعمالات التي خرجت عن القاعدة، فاختلفت نظرة العلماء للمفردات والصيغ وجميع التراكيب فلجأ النحاة إلى التوفيق بين الاستعمالات اللغوية والقاعدة النحوية، فكان حصر الاستعمال الصحيح في عصر الاحتجاج ورفض ما لا ينتسب إلى هذا العصر وتقديم المسوغات لكل استعمال خارج حدود هذه الفترة الزمنية، كان أمراً صعبا يفضي إلى الاضطراب في القواعد، وفي نظرة النحاة إلى هذه الاستعمالات فكل ما جاء في فترة الاحتجاج صحيح، سواء قاله امرؤ القيس أو قاله ابن هرمة ولكن تناسى النحاة قضية التطور اللغوي لكثير من الاستعمالات – سواء أكانت مفردات أم تراكيب – في الفترة الزمنية التي سبقت عصر الاحتجاج فهناك صيغ وكلمات هجرت مع الزمن وزالت منها أصوات وأضيفت إليها أخرى، ثم إن هذه الكلمات أثارت بسبب ما أصابها من تطور جدلاً بين النحاة[2] فكان لذلك أثر في اختلاف النظر إلى مثل هذه المفردات والتراكيب، وكذلك ما بعد عصر الاحتجاج.

الفكر النحوي وسعة الاطلاع عند النحاة:

لقد شكل الفكر النحوي عند النحاة وسعة إطلاعهم وقدرتهم على التحليل اللغوي، وفهم مقاصد العرب في كلامهم، سبباً من أسباب الخلاف، فكان النتاج النحوي يعتمد على هذا الفكر الذي وجد عند النحاة قبل وضع الأصول، فمن الطبيعي أن تختلف نظرة العلماء ومقاييسهم التي تبنوها على هذا الفكر، فكان لها الأثر الكبير، في وجود بعض الخلافات في الآراء ونظرتهم إلى الاستعمالات وسيرها بالنسبة للقاعدة النحوية ومما يتوجب من تقديم مسوغات لهذه الاستعمالات.

---

(1) السقا، مصطفى، نشأة الخلاف في النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، 91/10. انظر الوليدي الخلاف النحوي ص 12-13

(2) الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص65.

ونلاحظ مما سبق أن المسوغات شكلت سبباً من أسـباب ظـاهرة الخـلاف النحوي لأن النحاة اختلفوا في فكرهم النحوي ونظرتهم لجميـع الظـواهر اللغويـة والتّسويغ لها، وكما أنّهم اختلفوا في تقديم العلل لما اتفقت العرب عليه، اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهباً وإن كان بعضه ضعيفاً، فاختلفوا مـدارس كما اختلفوا أفراداً[1] وقد قال نهاد الموسى "إن الخلاف النحوي كـان فـي معظمـه خلافا على العلل، علل القواعد لا على القواعد في ذاتهـا"[2]؛ لأن دراسـة قـضايا الخلاف تظهر أن النّحاة كانوا يختلفون في مدى تطبيق نظرية النحو وأحكامه فـي موازاة الاستعمالات الواردة عن العرب، ومن أهم مظاهر الخلاف النحـوي التـي نشأت بسبب تقديم المسوغات للاستعمالات الخارجة عن القاعدة.

(2) مظاهر الخلاف:

تصادم الاستعمال مع القاعدة

اللغة بحسب طبيعتها لا تخضع لمنطق الاطراد، فالشذوذ ظاهرة طبيعية فيها، وخاصة إذا كانت القواعد تمثل لغة إئتلافية اجتمعت فيها عدة لهجـات فـي إطـار زماني ومكاني معين كاللغة العربية؛ لهذا اصطدم النحاة باستعمالات تخـرج عـن القاعدة فكان هذا التعارض بين المعيار وبعض النصوص سبباً من أسباب ظـاهرة الخلاف، ومنها مسألة تقدم التمييز على عامله، فذهب أكثر البصريين إلـى انـه لا يجوز، أما الكوفيون فاتفقوا بأن قالوا "الدليل على جواز التقديم النقل والقيـاس" أمـا النقل فقد جاء ذلك في كلامهم.

قال الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب[3]

---

(1) المسدي، عبد السلام، التفكير اللساني، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ط3 العدد الخامس، تونس 1981 ص 93.

(2) الموسى، نهاد، رأي في رسم منهاج النحو، مجلة التربية، العدد الرابع عشر، قطر، 1976، ص15

(3) ابن جنى، الخصائص 384/2، المخبل السعدي، ديوانه، تحقيق حاتم صالع الضامن، عـالم الكتب، بيروت، ط1، 1987، ص 290.

فتقدم التمييز "نفسا" على العامل به "تطيب".

أما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف، جاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، أما البصريون فكانت حجتهم انه بمعنى الفاعل فالتمييز (نفساً) هو الفاعل لفظاً، فلا يجوز تقديمه، فبعد النظر إلى هذه المسألة، فقد أجاز النحاة تقدم التمييز على فعله، إذا كان متصرفا، وذلك بعد أن وجد في الاستعمال ما خرج عن القواعد كما في الشاهد السابق[1]، فلجأوا إلى تسويغ هذا الخروج ورده إلى القاعدة وذلك عن طريق المسوغات الآتية:

أولاً: التمييز (فضله) والفضلة قد يتصرف بها تقديما وتأخيراً.

ثانياً: قياس التمييز على الحال التي قد يجوز أن يتقدم صاحبها.

ثالثاً: قياس التمييز حملاً على معنى الفاعل.

فنلاحظ أن معارضة وتصادم الاستعمال مع القاعدة النحوية هو مقياس المسوغات في النظر إلى الصواب النحوي، فهل الصواب ما قالته العرب أياً كان... ؟؟ أم القاعدة المستخرجة من كلام العرب، الكثير المطرد.

ولعل الصواب والاحتكام إلى القواعد لا إلى الاستعمالات؛ لأن القواعد تؤدي إلى انسجام في النظام النحوي، لأنها تتصف بالاطراد والشمول، أما الاستعمالات وحدها والركون إليها، قد يؤدي إلى شيء من الفوضى في بناء الكلمات والجمل.

إذاً فالمسوغات النحوية، من أسباب ظاهرة الخلاف النحوي وهي ظاهرة معروفة في دراسات اللغات الطبيعية، كما قال نهاد الموسى:"الخلاف النحوي في معظمه اختلاف على العلل علل القواعد، لا على القواعد في ذاتها"[2]، لأنها طرائق في التفكير النحوي، ومسائل مع المادة النحوية والنصوص التي بنيت عليها، وهي بهذا مستوى متقدم من مسوغات النحو، يأتي بعد مستوى الأحكام والأنظار المتفق عليها.

---

(1) لإنعام النظر في هذه المسألة، انظر: الأنباري، كتاب الإنصاف، مسألة 120.

(2)الموسى، رأي في رسم منهاج النحو، ص 15.

ثالثاً: النظام النحوي بين المسوغ والقاعدة:

تبين النحاة منذُ ولادة النحو أن العرب اعتادوا على رفـع الفاعـل والمبتـدأ ونصب المفعول والحال، وجر المضاف إليه،وهذه العادات كانت على سبيل التلازم تسير وفق نظام محكم وضعه النحاة بعد استقراء المـادة اللغويـة، فربطـوا بـين المتشابهات مثل المرفوعات كالفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، وقاسوا بعضها علـى بعض فقاسوا الفاعل على المبتدأ كما قاسوا المبتدأ على الفاعل[1] فجاءت المسوغات تفسيرا لما جاء خارج هذا النظام من استعمالات.

فلو كان النحو مجموعة من الأبواب لكل باب منها أحكامه الخاصة بـه ولا وجود للمسوغات التي تفسر خفايا ظواهره وتربط بين أبوابه فهل سيكون هناك نظام نحوي مفسر؟.

من الطبيعي أن لا يرتضى مثل هذا التساؤل، لأن أبواب النحو كأعضاء الجسم لكل باب وظيفة، ولا تؤدى هذه الوظائف إلا بوجود روابط كلية بجميع الأعـضاء، كاتصالها وجريان الدم فيها، وكذلك النحو تلتقي أبوابه على نحو مخصوص لتـشكل اللغة التي ترتبط بروابط مختلفة، فربط النحاة بين كـل المجموعـات والظـواهر، واصطلحوا على تفسير هذه التغييرات في بعض الظواهر في إطار نظريـة شـاملة منها نظرية العامل.

فالمسوغات حولت الاستعمال اللغوي من عادة في كلام العرب إلـى نظـام يسير وفق قاعدة تتسم بالالتزام؛لأنّه إذا كانت أمامنا ظاهرة معينة تحدث في حالات مختلفة فإننّا، نبحث في تلك الحالات ونحلل عناصرها وظروفها فإذا ما وصلنا إلـى أن في هذه الحالات عاملاً مشتركاً بينها، أي أن هذه الحالات المتعددة المختلفة تتفق في نظام نحوي مفسر.

فالمسوغات اقتران تفسيري لأنّه يفسر أحكام النحو وظواهره، ثم تجتمع هذه التفسيرات لتشكيل نظام نحوي، وفق نظرية شاملة،فالنظام النحوي ينتقل من الجـزء

---

(1) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص 56.

إلى الكل، فتطرد القواعد عن طريق ربطها بعضها ببعض[1] فتفسير المنادى، العلم بالبناء دليل على أن أشكال المنادى كلها تخضع لقانون واحد هو النصب.

إذن من الملاحظ أن أثر المسوغات في تفسير كثير من الاستعمالات الخارجة عن القاعدة النحوية وتحقيق النظام النحوي لها حتى تتساير مع النظام الشامل لنظرية النحو ومن الأمثلة على ذلك:

خروج بعض الأمثلة الاستعمالية من النصب إلى الرفع

والخروج من الرفع إلى النصب هو الأقل في الكلام العربي ويعود هذا الخروج إلى أن الضمة علم الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية، وإن الفتحة يصار إليها في الفضلات كالحال والتمييز والمفعول له.

ومن هذه الأمثلة:

رفع اسم إن.

إن الأصل الاستعمالي للنواسخ أن تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثاني ويسمى خبرها، ولكن وجد في الاستعمال اللغوي ما خرج على هذا الأصل، ومن ذلك قوله تعالى " {قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى } "[2] ولقد تعددت المسوغات والمجوزات لهذه الآية فمن المفروض أن يكون اسم (إن) منصوب ولكنه ورد في هذه الآية مرفوعاً.

فمن النحاة من سوغ ذلك على أن (إن) بمعنى (نعم) على أن (هذان) مبتدأ و(لساحران) الخبر، ومنهم من رأى أن (إن) مخففة ولا تعمل ومنهم من رأى أن اسمها ضمير الشأن المحذوف والجملة الاسمية خبر(إن) ومنهم من رأى أن (هذان)اسمها على لغة من يلزمون المثنى الألف[3].

ونلاحظ كيف فسر النحاة هذا الخروج عن طريق تقديم المسوغات بأساليب مختلفة.

---

(1) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 90.

(2) طه، 63.

(3) السمين الحلبي، الدر المضمون في علوم الكتاب المكنون، 65/8.

ومما يمكن عده من ذلك، قول الرسول صلى ا عليه وسلم[1]: "إن من أشـد الناس عذاباً يوم القيامة، المصورون"، ففي هذا الحديث خروج على الأصـل مـن نصب "المصورون" على اسم (إن) إلى رفعها، وقد سوغ لها النحاة بطرق مختلفـة، فقيل أنها خبرها على أن اسمها، (من أشد) على زيادة (من) والتقدير (إن اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) وقيل أيضا إن اسم (إن) وهو ضمير الشأن المحذوف.

خروج المفعول به من النصب على المفعولية إلى الرفع على الخبر

فالأصل الاستعمالي للمفعول بـه أن يـأتي منـصوبا ولكنـه فـي بعـض الاستعمالات خرج إلى الرفع ومن الأمثلة على ذلك:

خروج المفعول به من النصب إلى الرفع في جواب السؤال ومن ذلك.

قول رؤبة:- جواباً للسؤال:- كيف أصبحت ؟:(خيرٍ عافاك ا)، علـى أن التقدير (على خير) فحذف حرف الجر وبقي عمله وهذا الجر يفسر ما ذهب إليـه سيبويه من حيث أن (كيف) ظرف في محل النصب بمعنى: في أي حال أو على أي حال[2].

وقيل إن حذف حرف الجر وبقاء عمله لا يصار إليه إلا فيما يكثر اسـتعماله وإن قول رؤبة السابق يعد من باب الشاذ الذي لا يقاس عليه[3].

ويظهر لي أن اللجوء إلى مثل هذا الخروج يخلصنا من هـذا الحـذف غيـر المقيس على أن النصب هو الأصل فهو يسهم إلى جاب الانتباه إليها وينطبق علـى ذلك قراءة أبي عمر بن العلاء:- "ويسألونَك ماذا ينْفِقون قُل العفْو "[4]، برفع (العفو) على أن (ما) اسم استفهام مبتدأ خبره ذا الموصولة وصلتها، ولذلك وقـع جوابهـا مرفوعاً.

---

(1) ابن هشام، مغنى اللبيب، 231/1، 177/3، ابن مالك شواهد التوضيح 148، صحيح مسلم 92/14، السيوطي، همع الهوامع 216/4.

(2) انظر: ابن هشام، مغنى اللبيب 410/3.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 311/2، السيوطي، همع الهوامع، 225/4.

(4) البقرة 219.

ولم يجعلوا ماذا اسم استفهام في موضع نصب على المفعول به لئلا يقع جوابها منصوباً (العفو) كما في قراءة غير أبي عمر من القراء السبعة، لتتحقق المناسبة بينها وبين جوابها وهو الأحسن عند النحاة كما في قراءة النصب والتقدير (أنفقوا العفو) وهذا هو الأحسن أي أن تكون في حالة الرفع (ذا) موصولة وفي حالة النصب ملغاة(1).

ويرى عبد الفتاح الحموز أن ما ألجأ النحاة إلى توهم كون (ماذا) مركبة من (ما) و(ذا) الموصولة تحقيق المناسبة بين الجواب والسؤال رفعاً ونصباً ولا داعي إلى ذلك؛ لأن انزياح اللسان من النصب إلى الرفع يخلصنا من هذا التوهم ويحقق المناسبة، فضلاً عن تحقيق معنى يكمن في توكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها(2).

خروج الاستعمال من الرفع إلى النصب

وما يمكن عده تحت هذا الخروج هي مسألة الاشتغال وهي مسألة فيها خلاف بين النحاة من حيث وجوب نصب الاسم المشغول عنه وجوازه إذا توافرت قيود هذا النصب، ولهم في ذلك رأيان:- إما وجوب النصب أو جوازه وهو جواز قد يعد راجحاً أو مرجوحاً أو مستوياً مع الرفع إذا لم يعرض ما يجعل هذا النصب من باب الوجوب وللنحاة في إعراب الاسم المنصوب في باب الاشتعال ثلاثة أقوال(3):

الأول:- أن يكون منصوبا بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر بعده الذي يفسره على أن الجملة الفعلية من هذا الفعل وفاعله تفسير للجملة التي قبلها وهو قول البصريين.

الثاني: أن يكون منصوبا بالفعل الظاهر المؤخر، على أن عمله في الضمير ملغى.

الثالث: أن يكون منصوبا بالفعل بعده على أن هذا الفعل يعمل في الاسم وضميره.

---

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 480/2.

(2) الحموز، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، ص 225.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الآشموني، 76/2.

ويمكن أن يعرب بدلاً من الضمير؛ لأنه يفسره على الرغم مـن أن البـدل لا يتقدم على المبدل منه ولكن النحاة أجازوها في مثل هذه المسألة.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى " {ورسلاً قَد قَصصنَاهم علَيـك مِـن قَبـلُ ورسلاً لم نَقْصصهم علَيك وكلم اللّه موسى تَكْلِيماً } "[1] وقراءة أبي (ورسل) بالرفع على أن في هذا الرفع وجهين[2].

أولا: أن يكون مرفوعا على الابتداء، على أن يسوغ الابتداء بالنكرة العطـف عليها أو التفصيل كما في قول امرئ القيس:

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب لبستُ وثوب أجر [3]

وقوله أيضا:

إذا ما بكى من خَلفِها انصرفت له بشقٍّ وشقٌ عندنا لم يحول [4]

ثانياً: أن يكون مرفوعا على خبر مبتدأ محذوف تقديره (وهم رسل) وفي قراءة النصب ثلاثة أوجه:

الأول: أنّه منصوب على الاشتغال.

الثاني: أنه منصوب عطفاً على أن (أوحينا) بمعنى أرسلنا والتقـدير (أرسـلنا ونبأنا نوحا ورسلا).

الثالث: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره (وأرسلنا رسلاً).

ومما يقع تحت هذا الباب قوله تعالى " {سورةٌ أَنزلْنَاها وفَرضنَاها وأَنزلْنَا فِيها آياتٍ بينَاتٍ لعلكُم تَذَكرون } " على أن في (سورة وجهين) [5]:

الأول:- إن تكون مبتدأ، على أن الجملة الفعلية بعدها صفة لها وان الخبر إما أن يكون محذوفاً وإما أن يكون "الزانية والزاني" في قوله تعالى " {الزانِيةُ والزانِـي

---

(1) النساء، 164.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 159/4.

(3) امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي، الديوان، شرحه عبد الرحمن المصطاوي، ط1، دار المعرفة، 2003، ص 43، انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 160/4.

(4) نفسه، ص 123.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 377/8، ابن جنى المحتسب، 92/2.

فَاجلِدوا كُل واحِدٍ منْهما مِئَةَ جلْدةٍ ولَا تأْخُذْكُم بِهما رأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ إِن كُنتُم تُؤْمِنُون بِاللهِ والْيومِ الْآخِرِ ولْيشْهد عذَابهما طَائِفَةٌ من الْمؤْمِنِين } "[1].

الثاني: أن تكون، خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (هذه سورة).

أما قراءة الحسن بن عبد العزيز ومجاهد، (سورة) فإن لها أوجها[2].

الأول: أن تكون منصوبة بفعل محذوف تقديره (أتلو سورة).

الثاني: أن تكون منصوبة على الاشتغال والتقدير (أنزلنا سورة) ولكن في هذا الوجه إشكال هو عدم وجود مسوغ للابتداء بالنكرة لأن من شرط النصب على الاشتغال، صلاحية رفع الكلمة المشغول بها العامل على الابتداء.

ثالثاً: أن تكون منصوبة على الإغراء والتقدير (دونك سورة).

رابعاً: أن تكون منصوبة على الحال من ضمير النصب في (أنزلناها).

فمن خلال الأمثلة السابقة والتي خرج فيها الاستعمال من الرفع إلى النصب كان حتماً على النحاة أن يضعوا مسوغات لهذا الخروج حتى تعود هذه الاستعمالات إلى حيز القاعدة المعيارية والتي يجب أن تتسم بالاطراد.

رابعاً: المسوغات والتداولية

ترتبط المسوغات النحوية ارتباطاً وثيقاً بالتداول المستعمل بين المتلقي والمتكلم فوظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل، وموضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم والمخاطب والنحو الوظيفي نظرته للتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة نظر تداولية ويجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامع إلى الكفاية لتحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية النفسية والتداولية والنمطية[3].

إذ لا يمكن للمتلقي أن يتقبل أية ظاهرة لغوية في الاستعمال اللغوي الخارج عن حدود القاعدة النحوية المتشكلة في ذهنه دون وجود قابلية عقلية، وحتى تتحقق هذه القابلية لا بد من وجود مسوغ يقرب هذا الاستعمال من التداول فإذا كان الشذوذ

---

(1) النور،2.

(2) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، 43/6 والزمخشري الكشاف 46/3.

(3) المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، ط1، 1986، ص 9.

والضرورة مسوغات يقنع بها العقل مع أنها تبعد كثيراً من الاستعمالات، عن جـسد اللغة، فكيف به إذا بحث عن مسوغ يكون قريباً إلى العقل.

فالمسوغات تقوم على إدراك الدور الذي تقوم به الكلمة في الجملة وقيام كل كلمة من كلمات الجملة بوظيفتها يؤدي في النهاية إلى ظهور نظام خاص في وصف الألفاظ يساعد على ترجمة الفكرة المختلجة في ذهن المتكلم[1]، ولقد قام

النحو الوظيفي بتفسير علاقات المكونات الأساسية في الجملة على أساس أنهـا وظائف يؤديها كل مكون بحسب ارتباطه لما بعده ولما قبله[2].

ويلتقي أصحاب النحو الوظيفي مع وظيفة المسوغات فحاولوا أن يظهروا أن وجوهاً عريضة من الظواهر اللغوية يحكمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحوية وهم يسعون في نهاية الأمر إلى دراسة المعطيات اللغوية الحقيقية من اجـل اكتشاف العوامل المختلفة وفهرستها سواء على مستوى الدلالة أم مستوى النحـو أم مستوى مواقف الخطاب، ومقاصد الاستعمال، مما يجعل ما يظهـر علـى الـسطح الخارجي انه معطيات للغوية فوضوية[3].

وقد ظهرت البذور الأولى للتفكير الوظيفي عند مدرسة(براغ)، هـي أنهـا تنظر إلى اللغة من جانبها الوظيفي، أعني بهذا أن أعضاء مدرسة (براغ) فقط فكروا أو نظروا إلى اللغة على أنها تعمل ككل من أجل خدمة الهدف وهي الحقيقـة التـي تمييزها عن غيرهم[4].

لكن البداية الحقيقية للمنهج الوظيفي تتمثل بجهود (سيمون ديك) وقد تابعه في أفكاره أحمد المتوكل الذي يعد أشهر رواد هذا المنهج في الفكر العربي، وقد اهـتم الوظيفيون بالمسوغات، وقد دفع هذا الاهتمام رشيد العبيدي، إلى القول (إن النحـو العربي، نحو وظيفي مهمته الكشف عن علاقات المفردات بعضها بـبعض داخـل

---

(1) طليمات، غازي مختار، في علم اللغة، دار طلاس، ط2، 2000، ص 191.

(2) العبيدي، مباحث في علم اللسانيات، ص 124.

(3) الموسى، الصورة والصيرورة، ص 124.

(4) سامبسون جفري، المدارس اللغوية، التطور والصراع، ترجمة احمد نعيم الكراين، المؤسسة الجامعية،ط1، 1993، ص 106.

التفكير العربي السليم) [1] وهذا يدفعنا إلى القول بان المسوغات كانت تسمح للمـتكلم أن يستخدم تراكيب ومفردات وفق منهج وظيفي يبحث عنه المتكلم وأصحاب المنهج الوظيفي ينظرون إلى الفاعل والمفعول على أنها وظائف تركيبية بينما ينظـر إلـى المبادئ على أنها وظيفة تداولية[2].

وبذلك فإن الوظيفيين اعتنوا عناية فائقة بالسياق وما يحـيط بـه مـن أوجـه تواصليه

فيقول صاحب أبو جناح (إن مناهج النظر اللغوي المعاصر، استقرت على مبدأ التعامل مع النص كلا لا يتجزأ، فالأسلوبيون والسياقيون يرون أن السياق ينبغي ألا يقتصر على الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل ينبغي، أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يحيط بالكلمة من ملابسات) [3].

فالسياق اللغوي أصبح هو المميز بين المعاني المختلفـة[4] فالهـدف مـن الدراسات الوظيفية والتداولية هو إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعـرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي[5] ولقد نظر نهاد الموسى إلى هذه القـضية، بشيء من التنعم وأوضح أن المراد في نهاية الأمر هو أن يكون لـضبط الظـاهرة النحوية(سيناريو) يحدد الكوامن والمشخصات التي تكتنف، الموقف الكلامي سـعياً نحو ربط النحو بمحيطه الحيوي وجعله وظيفياً موافقاً مقنعاً[6].

وبما أن أصحاب هذه النظرة الوظيفية للنحو يرون، ضـرورة ربـط النحـو بمحيطه الحيوي وجعله وظيفياً موافقاً مقنعاً فقد شكلت المسوغات النحويـة الـدور الأساس في تحقيق هذه الغاية وذلك من طريق رد جميع الاستعمالات التي خرقـت

---

(1) العبيدي، مباحث في علم اللسانيات، ص 124.

(2) المتوكل، دراسات في النحو اللغة العربية الوظيفي، ص 7.

(3) أبو جناح، صاحب، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاته، دار الفكـر، ط1، 1998، ص 147.

(4) بالمر، علم الدلالة، ترجمة صبري السيد، دار المعرفة، ط1، 1995، ص 145.

(5) صطراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دار طليفة، ط1، 2005، ص 16.

(6) الموسى، الصورة والصيرورة، ص 147.

القاعدة، وذلك عن طريق تقديم المسوغ الذي كانت الوظيفة ضالته التي يبحث عنها، وكان هذا الطابع الأميز في جميع أبواب النحو وعلى ذلك فإن المسوغات النحوية تثبت أن الوظائفية التي سطعت أفكارها وآراؤها من بعض المسوغات التي وضعها النحاة تكشف لنا حقائق عدة:

أولاً: أن المسوغات استطاعت أن تثبت أن الأصول التقعيدية التي قام عليها النحو تراعي الجانب المعنوي والجوهري للتراكيب، فهي لا تنظر إلى الإطار الخارجي فقط، بل تحاول الربط بين الخارج والداخل في ضوء معادلة منطقية مقبولة وليس أدل على ذلك من نظرة النحاة إلى باب النداء من حيث علاماته ونظريه العامل في المنادى واختصاص حروف النداء.

ثانياً: أن الاستنتاجات التي توصل إليها النحاة من خلال المسوغات ووسائلها المختلفة تفرض علينا ضرورة قبول الحلول التي وصفوها من خلالها والتي تخلص النحو العربي من الخلافات التي أغرقت كتبهم وتخلصهم أيضا من تلك الأصول الجدلية غير المنطقية التي تتناقض في مسيرتها مع التداول اللغوي وطبيعة اللغة، إذ شكلت المسوغات النحوية جزءاً لا يتجزأ من النحو الوظيفي الذي يبحث عن المعنى والوظيفة والتركيب إضافة إلى أنّه يعنى عناية فائقة بجميع الاستعمالات ولا يسمح لنا باستبعاد أي استعمال طالما نطقت به العرب، وذلك ليس إلا من قبيل الحفاظ على هذه التراتبية للتراث اللغوي والمسلمات النحوية على اعتبار أن هذه المسوغات إن شكلت جدلية طالها العبث من المفهوم اللغوي فلا

نستطيع التلاعب أو التغيير في مسلماتها لأنها بوجه أو بآخر تطال القاعدة النحوية وتصفها بالاطراد تارة والقسرية تارة أخرى.

خامساً: المسوغات والكفاية اللغوية:

قد لعبت المسوغات دوراً كبيراً في اتساع دائرة الفكر النحوي من خلال اتساع دوائر الاستقراء اللغوي وساهمت في دعم اللغة في مسيرتها التداولية أو إغنائها بكثير من الاستعمالات حتى وإن خرجت المسوغات من حيز اختصاصها وينطبق ذلك على تلك الاستعمالات التي سوغت من قبل النحاة بمسوغات مختلفة مثل الحمل على المعنى والحذف والتقدير والزيادة والحمل على الجوار والتقديم

والتأخير فكانت في كل هذا تقدم حلولاً لكثير من الإشكالات التي وقع فيها كثير من النحاة.

فعند إنعام النظر في المسوغات النحوية ووظائفها فإنها تشكل دافعا هاماً لدى الدارسين للنظر بعين الحقيقة إلى تلك الأصول البراغماتية التي انتشرت بين طيـات كتب نحاتنا ومحاولة إثبات حيوية القاعدة التي تتهتم على الدوام بالتقييـد والتأويـل المنطقي.

فمرونة القاعدة في سياق التعبير عن وظـائف المـسوغات أوصـلتنا إلـى الخطوات الهامة كمعرفة حقائق اللغة وأسرارها مع الأخذ بعين الاعتبار التأكيد على ديمومتها مع اختلاف الزمان والمكان والتركيب، فالمادة اللغوية تنمو وتتطور مـن عصر إلى عصر إلى أن المسوغات بقيت محافظة على جوهرها من خلال ما تؤديه من وظائف صوتية وصرفية ونحوية ودلالية.

فكان للمسوغات النحوية دورهام في الكفاية اللغوية، وقد كان هـذا الإغنـاء متعدداً فلم يقتصر أثر المسوغات في إغناء اللغة بكثير من الاستعمالات النحوية التي استشهد بها النحاة في سبيل إثبات تجانس الاسـتعمال مـع القاعـدة، فكـان لهـذه الاستعمالات المسوغة نحوياً أن تشكل مادة خصبة من التـداولات اللغويـة التـي انطلقت من فكرة المسوغات.

ومن تلك الاستعمالات التي خضعت لسلطان الأعراف والعـادات والتقاليـد فخرجت على مقتضى الظاهر فكان لا بد مسايرتها والتأثر بها في الغالـب ومنهـا تغليب المذكر على المؤنث فكان المسوغ لهذا الخروج هو مكانة الرجـل بالنـسبة للمرأة، فتكاد المجتمعات المختلفة لا تحتل المرأة فيها تلك المكانة التي يحتلها الرجل فهو الآمر الناهي ذو السلطة لما يتمتع به من قوة جسديه أو غيرها أو لما يشيع فـي هذه المجتمعات من تدنٍّ وانحطاط لمستوى المرأة على الرغم من أن الإسلام قد رفع من مستواها ومكانتها، ولعل ما يعزز تسرب هذه المعتقدات والأعراف والتقاليد إلى اللغة العربية في هذه المسائلة ما يطالعنا من مسائل توحي بأن المذكر أولـى مـن المؤنث وأعلى فعلماء العربية من متقدمين ومحدثين عدوا التذكير أصـلاً والتأنيـث فرعاً.

فيقول ابن يعيش: "إن ما يدل على أن المذكر أصل أن العرب استعملت لفظة (شيء) المذكرة للدلالة على المؤنث والمذكر وان المؤنث يفتقر إلى علامـة تأنيـث لتحقيق أمن لبسه" [1] فبعض الألفاظ التي تستعمل للدلالة على المذكر لفظاً والمؤنث معنى قد ترك التأنيث فيها تمأما في بعض اللهجات المعاصرة مثل (ذراع)، (قـدم)، (دلو)، (سوق) وغيرها، كذلك عند جمع غير العاقل فانه يعامل معاملة المؤنث فـي تأنيث صفته فنقول (جبال عاليات) كذاك الأسماء المبهمة عدت مذكرات في العربية لأن المذكر أصل والمؤنث فرع مثل(بعض)(وغير).

ويعزز ذلك قول الفراء "فان هذا كله يجري مؤنثة على التذكير فيقال غيرهـا قام، ومثلها قام، وبعضهن ذهب" كذلك اختصاص لفظ الجلالة بالتـذكير فكـان قـد اختص على ذلك بسمات كثيرة، كجواز قطع الهمزة فيه[2] وتعويض الميم المـشددة من حرف النداء (اللهم) وندائه بحرف النداء (ياء) بلا وصلة نـداء (أي) [3]، ومـن ذلك قولنا (رجل بالغ) و (امرأة بالغ) و (رجل عاشق) و (امرأة عاشـق) و(فلانـة وصى أو وكيل فلان) و (امرأة عانس) فنلاحظ الكم الهائل من الاسـتعمالات التـي أدخلها هذا المسوغ إلى جسد اللغة وقد ورد ذلك أيضا في القرآن الكريم نحو قولـه تعالى " قَالَ رب َأنى يكُون ِلي غُلاَم وقَد بلَغَنِي الْكِبر وامرَأتِي عاقِر قَالَ كَذَلِك اللّـه يفْعلُ ما يشَاء "[4] ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

هنيئا لسعدٍ ما اقْتَضى بعد وقْعتي   بناقةِ سعدٍ والعشيةُ بارد [5]

فغلبت (بارد) المذكر على (باردة) المؤنثة لأن العشية بمعنى العشي وغيرهما من الشواهد الشعرية الأخرى التي غلب فيها المذكر على المؤنث.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 88/5.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (أله).

(3) الحموز، عبد الفتاح، المذهب الفلسفي ابن قيم الجوزية وشيخة ابن تيمية، مؤتـة للبحـوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول 1986، ص 74.

(4) مريم، 8.

(5) انظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق الـسيد ابـراهيم محمـد دار الاندلس ط1 1980 ص276، الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، 760/2.

ومما يمكن عده من ظاهرة التغليب قولنا (جاء محمد وفاطمة) وقوله تعالى: " وجمِع الشمس والْقَمر "[1]، فنلاحظ من خلال الأمثلة السابقة تغليب التـذكير علـى التأنيث، مما أوجد استعمالات لغوية جديدة تثري اللغة وتزيد من التداول الاستعمالي وحرية انتقاء المتكلم للتعابير.

فنلحظ مما سبق أن مثل هذه المسائل تثبت أن للمـسوغات دوراً كبيـراً فـي التقعيد النحوي وقد شكلت عنصراً من عناصر الكفاية اللغوية لكثير من الاستعمالات التي استشهد بها النحاة باعتماد رئيس على السماع أو القيـاس، وقـد أدت مـسألة الإغناء اللغوي إلى ظهور نوع آخر من أنواع الإغناء تنتج بفعل هذه المسوغات، ألا وهو الكفاية اللغوية بالنسبة إلى إغناء اللغة قواعدياً، إذ ظهر كثير من القواعد ما كنا نسمع بها لولا هذه الشواهد فأعطت اللغة مجالاً من المرونة في التعامل مع السياقات اللغوية، مما يثبت أن النحاة كانوا أصحاب نظرة شاملة ونظرية لغويـة متماسـكة، وهذا دليل على أن المسوغات محور هام من محاور الدرس اللغوي أدت إلى توسيع جوانبه الفكرية وتطبيقاتها التداولية.

فخدمت النحاة في الخروج من كثير من الإشكالات التي وقعوا فيها وفي الوقت نفسه فإنها كشفت عن الطرق المنهجية التحليلية التي تعامل فيها مع أساليب التقعيـد النحوي.

ولذلك فإن المنطق الواقعي التراكمي في دراسة هذه الظاهرة هو الذي شـكل المحرك الأساس لدراسة المسوغات النحوية المتعددة وما نقصده بالمنطق الـواقعي التراكمي هو الاعتماد على مرونة القاعدة وواقعيتها في النظر إلى الأبواب النحويـة ووظائفها في العملية التداولية تقوم على محورين مهمين من محاور وضع القاعـدة وهما المتكلم الذي يتفاعل مع الأنماط اللغوية التي تخرج عن القاعدة؛ لأنها شـكلت جزءاً من طابعه الذهني والمتلقي الذي يتقبل تلك الاستعمالات التي يتقبلهـا بفـضل وجود المسوغات التي جعلتها قريبة من المتلقي حتى شكلت عنده جزءاً من الصورة الذهنية لكل أداء لغوي يتلقاه.

(1) القيامة، 9.

الفصل الثالث

وسائل المسوغات النحوية بين الاستعمال والمنطق

1.3 وسائل اعتمدت على كيفية الاستعمال وكميته

أولاً: الشذوذ

إن ما دفعني إلى اعتبار الشذوذ من وسائل التّسويغ النحوي، أني وجدت في معاجم اللغة وكتب النحاة عند تعريفهم الشذوذ معاني كثيرة، ولكنها تصب في معنى واحد وهو الخروج عن القاعدة النحوية، أو ما خالف القياس، أو شذ عن القياس أو ما شابه هذا المعنى، وكأن النحاة يقبلون أن يكون الشذوذ تبريراً للاستعمال النحوي الذي يخرج عن القاعدة النحوية؛ لكي لا يتصادم مع تلك القاعدة، خاصة وأنهم يعلمون أن وجود مثل هذا الاستعمال الخارج عن القاعدة يخلق فجوة كبيرة بين القاعدة والاستعمال، وهذا بدوره يوجد فجوة تحول بين المتلقي وبين فهمه للكلام وضوابطه، حتى أننا في حياتنا اليومية نتداول مثل هذا المسوغ.

فكثيراً ما نجد المتكلم يستخدم مثل عبارة (لكل قاعدة شواذ) عند تبرير أية مخالفة سواء كانت كلامية أم اجتماعية أم أخلاقية، فتُحمل هذه الكلمة فوق ما تحتمل، والغريب في الأمر أنّك إذا سئلت عن سبب خروج استعمال ما عن القاعدة، وأجبت أنّه شاذ قُبل منك هذا الجواب دون تردد أو تفكير.

وللحديث عن الشذوذ كوسيلة من وسائل التّسويغ النحوي لا بد أن أقف قليلاً عند معنى هذه الكلمة عند أصحاب المعاجم وكتب النحاة لكي يتضح منه الطريق الذي سوف أسير عليه في هذه الدراسة، مبيناً الدور الذي لعبته هذه الوسيلة من أثر اتساع القواعد وعدم شموليتها، ومحاولة إعادة النظر في كثير من الأبواب النحوية.

ويغلب على ظني أن مفهوم الشاذ، ليس محل إعجاب بين النحاة، فقد أجاز السيرافي القياس على قرشي[1]، وقد قيل في حد الشاذ "إنّه ما خالف القياس ومن

---

(1)الأسترابادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، 29/2.

غير أن ينظر إلى قلة وجوده أو كثرته"[1] وقيل "الشاذ الكلام الوارد، قبـل وضـع القواعد النحوية وإن خالف قاعدة الكل أو الجمهور على الصحيح، بخلاف مـا ورد بعده فإن خالف الكل سمي ممنوعاً وإن خالف الجمهور سمي شاذاً"[2].

فالشذوذ يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية،ولكن جعل القاعدة النحويـة أصـلا واستعمال المخالف لها فرعا أمر فيه مدخل لنقد القاعدة النحوية.

إذا فقد صدر النحاة في تقعيدهم للغة العربية عن هـدفٍ ثـانٍ وهـو تقعيـد الظواهر النحوية، الواردة في كلام العرب على مختلف قبائلهم بـشرط أن توافـق القواعد ولهذا أهملوا تقعيد لغة كل قبيلة على حدة كما، صدروا عن خطة محكمة في الحكم على الشواهد النحوية تقوم على درجة اطراد هذه الاسـتعمالات فمـا اطّـرد أصبح قياسا وما تخلف عن الإطراد كان نصيبه الشذوذ، والقلة، والندرة وغيرها من الأحكام الدالة على عدم الإطراد.

ولكن في نفس الوقت لا يحق أن نصفها بالخطأ لأنهـا اسـتعملت وتـداولها العرب، فقد قال ابن بابشاذ:"والقرآن العظيم، في أعلى رتب البيان منه ما يأتي على أقيسة النحويين، وهو الأكثر، ومنه ما يأتي على غير أقيستهم وكـل مـسلم متـسع كالنص الذي ترتفع معه حكم القياس فلا يجوز العدول إلى القياس مـع وجـوده"[3] فنلاحظ مما سبق أن الشذوذ أصبح وسيلة من وسائل التسويغ النحوي التي أخذ بهـا النحاة في تسويغ الاستعمالات الخارجة عن الأصول النحوية.

وقد جاء في اللسان ((شذ عنه يشذ شذوذا، انفرد عن الجمهور، ونـدر فهـو شاذ))[4].

---

(1) نفسه، 4/4.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 741/3.

(3) ابن بابشاذ، طاهر ابن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكـريم، الكويـت، 1976، 434/2.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة شذذ.

فنلاحظ أن معنى الشذوذ يدور حول مصطلح الانفراد والتفـرق، وقـد جـاء مثل هذا المعنى في المزهر والخصائص وتاج العروس[1].

وقد ورد معنى الشذوذ أيضا بمعنى (النادر) [2] ومعنـى (القليـل) [3] وكـان ياقوت الحموي في معجم البلدان أكثر جرأة،وعد الشذوذ خطأ وذلـك بقولـه: " إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشـعر أهـل الفـصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[4].

ولن أطيل الحديث عن معنى الشذوذ؛ لأن هناك دراسات كثيرة تناولت هـذا الموضوع، ولكن سأبحث عن ضالتي في هذه التعريفات، فالمعنى العام للـشذوذ أن النحاة اعتبروا المعنى اللغوي للشذوذ بين الإنفراد والتفرق والندرة والقلـة والقـول الخارج عن القاعدة النحوية.

ويتبدى لي أن النحاة لم يستخدموا جميع المصطلحات التـي وضـعها أصحاب المعاجم، بل استخدموا بعضها، واختلفوا في معنى الـبعض الآخـر ومـن الأمثلة على استخدام الشذوذ كوسيلة للتسويغ، لغة (أكلوني البراغيـث) فقـد أشـار سيبويه في كتابه عن هذه اللغة، وأطلق عليها مصطلح القلة، فيقول: "وأعلـم مـن العرب من يقول، (ضربوني قومك) (ضرباني أخواك) وهي قليلة"[5] ولقد اسـتخدم النحاة الشذوذ في تسويغ هذه الظاهرة، فيقول الأشموني مسوغا لهذه الظاهرة "وقـد يقال على لغة قليلة – والقليل في الاصطلاح شاذ – (سـعدا الزيـدان) و (يـسعدان

---

(1) انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 227/1، ابن جني، الخصائص 96/1، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ط الأميرية، الكويت، 424/9.

(2) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، 354/1، االسيوطي، المزهر، 234/1، مادة ندر.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 494/1.

(4) الحموي، معجم البلدان، 354/13.

(5) سيبويه، الكتاب، 236/1.

الزيدان) و (وسعدوا العمرون) و (يسعدون العمرون)" [1] وهنـا تـسويغ صـريح للأشموني في هذه الظاهر بالشذوذ.

فنلاحظ الفجوة العميقة بين القاعدة والاستعمال، فالاستعمال هنا يخالف القاعدة مما يدفع النحاة إلى تسويغ ذلك بالشذوذ.

ويتبدى لي أن هذا التّسويغ قاصر أي لا يقبله العقل بسهولة، ويظهر ذلك عند متابعة سيبويه في كتابه عندما يسوغ قوله تعالى: "وأسروا النجوى الذين ظلموا"[2]، إذ قال "وأما قوله عز وجل: "وأسرو النجوى الذين ظلموا" فإنّه يجئ على البدل"[3].

وكذلك ابن هشام عندما سوغ هذه اللغة بالشذوذ، إلا إنّه قاس عليهـا قولـه تعالى " لاهِيةً قُلُوبهم وأسرواْ النجوى الذِين ظلَموا هلْ هذَا إلا بشَر مـثْلُكُم أَفَتَـأْتُون السحر وأَنتُم تُبصِرون " ولكنه يعود في شذور الذهب ويسوغ هذه الآية تسويغاً آخر وهو (الذين ظلموا) مبتدأ (وأسروا النجوى) خبر[4].

وفي الحقيقة أن هذه اللغة تُسوغ بالشذوذ ولا يقاس عليها، ولكنهـا اسـتعمال وهذا يعني في قانون التداول الاستعمالي أن من واجب النحـوي أن يـصف اللغـة وصفا محايدا، دون تدخل وهذا القول، يدفعنا إلى استبعاد أي رأي يؤدي إلى استبعاد أي استعمال ورد عن العرب.

فنلاحظ أن ملازمة الاستعمال والمسوغ شيء ضروري للنحوي عند تـسويغ أي استعمال؛ ليتناسب مع القاعدة النحوية فلا يجوز أن يبتعد المسوغ عن الاستعمال اللغوي.

فلاحظنا في الأمثلة السابقة عندما استبعد المسوغ وهو الشذوذ عن الاستعمال السابق، اضطر النحاة إلى وسيلة أخرى لإرجاع هذا الاستعمال تحـت أيـة قاعـدة ليتماشى معها؛ لأن منطلق المسوغ هو الاستعمال، وعلى الرغم من وصـف هـذا

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط1، دار الكتاب العربـي، بيروت، 170/1.
(2) الأنبياء 3
(3) سيبويه، الكتاب، 236/1.
(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 176.

المسوغ (الشذوذ) بالمسوغ القاصر إلا إنه كان له أثر كبير وفوائد عظيمة في جسد القاعدة النحوية ومدى مطابقتها للاستعمال وتنبه إلى الأصل النحوي والتخفيف وكثرة الاستعمال.

فكان لهذا المسوغ دور كبير في تسويغ الاستعمالات اللغوية الخارجة عن المألوف، فشكل للنحاة مخرجاً مناسباً للاستعمالات التي تصادمت مع قواعدها وكذلك أدى إلى التوسع في الاستعمالات النحوية، فأصبح النحاة لا يبالون لخروج هذه الاستعمالات عن أقيستهم، ويرافق ذلك كله ما تركه اختلاف النحاة في الأصول، وتباين المناهج النحوية فيما بينها، فأحياناً يكون الشاذ عند البصريين مقبولا عند الكوفيين، وهذا الاختلاف والتباين في الأصول يجعلنا ننظر إلى النحو نظرة الحائر، ولكن لا نتسرع مثل ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى ومن تبعه من محدثين؛ لأن هذا الخلاف كان خلافا طبيعياً ولا بد من وجوده؛لأن النحو قد مر بعصور متلاحقة ولم يكن له أصول موجودة قبل أن يسمعوا عن العرب، خاصة وأنهم لم يسمعوا كل شيء.

فكان وجود الشذوذ كوسيلة لتسويغ الاستعمالات التي خرجت عن القواعد، طبيعي، وكان له دور كبير في تنبيه النحاة إلى الأصل النحوي، أي أصل القاعدة النحوية، والأمثلة على ذلك الاتجاه كثيرة، فأي نحوي ينظر في استعمال مخالف للقاعدة مسوغ بالشذوذ فإنه يتذكر مباشرة القاعدة النحوية.

فعندما وجد النحاة النصب بعد (لدن) في قولهم (لدن غدوة) قد ذكرهم هذا الاستعمال بأصل (لدن) إذ لا يأتي بعدها، النصب على القياس فيقول سيبويه: "الجر في غدوة هو الوجه والقياس"[1] ومعنى كلام سيبويه أن لدن مع غدوة لها حالة خاصة تأتي بها، فهي من الأساليب التي سوغها الشذوذ؛ لأنها خرجت عن القياس؛ لأن القياس في غدوة هو الجر.

(1) سيبويه، الكتاب، 170/1.

وقد حاول ابن يعيش[1] بيان هذا المسوغ "الشذوذ" بمسوغ تركيبي أخر وهـو أن الالتحام بين (لدن) و (غدوة) وقع شذوذاً والنصب كان على التشبيه باسم الفاعل إذ شبه نونها بتنوين اسم الفاعل، فلاحظنا كيف دفع الشذوذ النحاة إلى التنبـه إلـى الأصل النحوي حتى أن ابن يعيش تنبه إلى أصل ثان أيضاً.

وهذا يلازمنا عند النظر في كثير من الاستعمالات التي خرجت عن الأصـل النحوي في جميع أبواب النحو، فعندما وجد النحاة بعض الشعراء يخرجـون علـى القياس في ظاهرة النداء عادوا مباشرة إلى الأصل النحوي، مثل قول الشاعر[2]:

من اَجلك ياالتي تَيمتي قَلبي   وأنتِ بخيلةٌ بالوصل عني

فنلاحظ أن الشاعر قد خرج في هذا الاستعمال عن الأصل النحوي الـذي لا يجوز فيه نداء المحلى بأل بـ (يا) فقال السيوطي "شاذ قياساً واستعمالاً، أما القياس بما فيه من نداء ما فيه الألف واللام، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا حرف أو حرفان"[3].

فنلاحظ أن التّسويغ بالشذوذ فتح أمام النحاة مجالاً واسعاً أن يقول أصل هـذا كذا، فهم مجرد أن رأوا المسوغ هو الشذوذ عادوا إلى الأصل النحـوي أو القاعـدة وهذا أيضاً سبب لتوسع في الاستعمالات اللغوية دون تحرج من النحاة فيما خرج من الاستعمالات عن القاعدة النحوية، ومن الأمثلة على استخدام الشذوذ كوسيلة للتسويغ: زيادة (كان).

لقد وردت (كان) زائدة في الاستعمال اللغوي كثيراً وقد سوغ النحاة مثل ذلك بالشذوذ واعتبروه مسوغا لهذا الاستعمال حتى لا يتعارض مع القاعدة فقد قال ابـن عصفور: " ((لا تفصل بين حرف الجر والمجرور)) [4].

نحو قول الشاعر:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 106/2.

(2) البيت بلا نسبة في الأنباري، أسرار العربية، ص 230، الـسيوطي، الأشـباه والنظـائر، 216/1.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر، 216/1.

(4) ابن عصفور، المقرب، 197/1.

جِياد بني أَبي بكْرٍ تسامى على كان المسومة العرابِ[1].

فالشاهد في زيادة (كان) والمراد (على المسومة العرب) فذهب أبو حيان[2] إلى أن مجيء (كان) الزائدة بين الجار والمجرور شاذ لا يقاس عليه وقال السيوطي (شذ زيادتها بين الجار والمجرور) ولكن نلاحظ اضطراب النحاة واضح في زيادة كـان فهم سوغوا لزيادة كان في شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين (ما) وفعل التعجب نحـو (ما كان أحسن زيداً) وبين الصفة والموصوف، كقول الفرزدق:

فكيفَ إذا مررت بِدارِ قَومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كِرام [3]

فنلاحظ أن النحاة سوغوا زيادة (كان) بين الموصـوف (جيـران) والـصفة (كرام) إذ التقدير "وجيران كرام" فالمسوغ هو توكيد المعنى عند الـشنتمري وهـذا مذهب سيبويه[4] وعدها المبرد غير زائدة[5].

ومن الأمثلة على الشذوذ:

عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

وكما نعرف أن الأصل الاستعمالي أن لا يعود الضمير على متـأخر لفظـاً ورتبة، ولكن وجِد في الاستعمال ما خرج على هذه القاعدة وسوغ لـه بالـشذوذ أو الاتساع والشيوع. مثل قول النابغة الذبياني:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاوياتِ وقد فعلْ[6]

فقد سوغ عودة الضمير في ربه، على متأخر لفظا ورتبة (عدي) بالشذوذ.

---

(1) البيت بلا نسبة في الهروي، الأزهية، ص 187، السيوطي، همع الهوامـع 381/1، ابـن يعيش، شرح المفصل 347/4.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 438/1.

(3) الفرزدق، همام بن غالب، ديوانه، دار صادر بيروت، 1966، 290/2، الكتاب سـيبويه 135/2.

(4) سيبويه، الكتاب، 135/2.

(5) المبرد، المقتضب، 117/4.

(6) الذبياني، النابغة، ديوانه جمعه وشرحه محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، الجزائر، 1976، ص 191.

ويتضح من الاستعمالات السابقة، أن الفجوة الكبيرة بين الاستعمال والقاعـدة هي التي أجبرت النحاة على اتخاذ الشذوذ مسوغا لها حتى تتماشى مع القاعدة التـي وضعوها ولو كان المسوغ هو الشذوذ مع أن هذه الاستعمالات هي من صلب اللغة ولا يجوز أن نستبعدها عن جسد الدرس النحوي؛ لأنه من واجب النحوي أن يصف اللغة وصفا محايداً دون أن يتدخل.

لأننا لا يمكن أن ننكر هذه الاستعمالات؛ لأنها وردت عن العرب وتـداولها مثل أي استعمال يوافق القاعدة، فلا يجوز للقاعدة أن تسمح للاستعمال وتستبعد أخر والأكثر غرابة أن التّسويغ بالشذوذ أصبح حجة دامغة خاصة وإن الشذوذ طال جميع أبواب النحو، حتى أصبحت الاستعمالات المسوغة للشذوذ، تقارب أو تكـاد تفـوق الاستعمالات التي واكبت القاعدة سواء بالموافقة أو بأية طريقة تأولها النحاة؛ لإرجاع هذا الاستعمال إلى طريق القاعدة.

ثانياً: الضرورة الشعرية:

أما الوسيلة الثانية من وسائل التّسويغ النحوي المتعلقة بالاستعمال ودورانـه التي لجأ إليها النحاة في تسويغ الاستعمالات التي خرجت عن القاعدة النحويـة، ألا وهي الضرورة الشعرية، وتعد الضرورة من أهم الوسائل التي لجـأ إليهـا النحـاة لتسويغ وإجازة كثير من الاستعمالات الشعرية التي خرجت عن القاعدة المعياريـة التي وضعها النحاة. وتعد الضرورة الشعرية من السبل التـي كثيـراً مـا سـلكها البصريون لرد النصوص المخالفة لأحكامهم وقواعدهم، ويلجأون إليها إذا ما فقدوا الحيلة في تأويل النصوص، أو تخريجها تخريجاً من شأنه النأي عن قواعد الكوفيين وأحكامهم، وتعني الضرورة الشعرية: "الخروج على القاعدة النحوية والصرفية في الشعر خاصة؛ لإقامة الوزن، وتسوية القافية"[1].

(1) حماسة، محمد عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي، القاهرة مكتبة دار العلوم 1979، ص 13.

ويعد الحكم بها على النصوص مظهراً من مظاهر معيارية القاعدة[1]، ويعلـل محمد حماسة عبد اللطيف ذلك بقوله "إن الخلط بين مستويات اللغة في التقعيد دون النظر إلى الشعر على أنّه مستوى معين، يتفرد بخصائص تركيبية مميزة لاختلاف ظروف صياغته ونسقه، هي التي تجعل الضرورة الشعرية مظهـراً مـن مظـاهر معيارية القاعدة، لكن تجدر الإشارة إلى أنهم كـانوا يستـشعرون انفـراد الـشعر بخصائص معينة في التركيب، وهو ما عبـروا عنـه بقـولهم:"إن الـشعر محـل الضرورات"[2].

ويرى أن السبب في ذلك يعود إلى "أن موقف النحاة من مـصادر الاستـشهاد وموقفهم من القاعدة بوجه عام، ونظرتهم إليها على أنها قانون يجب أن يلتـزم بـه المتكلمون، ساعدت جميعها على وجود الضرورة الشعرية، أو فـي عبـارة أكثـر تحديدا، على كثرة ما أطلق عليه النحاة أنّه ضرورة شعرية، واتضح أنّه لـو نظـر النحاة إلى مصادر الاستشهاد نظرة موضوعية، لا تختلف من اتجاه ذاتي إلى آخـر ولو طبقوا الأصول التي حددوها للاستشهاد؛ لما كثرت هذه الضرورات، تلك الكثرة التي تجعل جزء كبيراً من اللغة خاضعاً لضغوط الوزن، واضطرار القوافي"[3].

وتابع الناظم البصريين في الجمع بين (يا) النداء، والميم المشددة للـضرورة الشعرية، فقال: وشذيا اللهم في قريض[4]

ولم يكتف البصريون بهذا التّسويغ النظري في احتمال الجمع بـين العـوض والمعوض للضرورة، بل استحضروا شاهداً شعرياً ووقع فيه مثل هذا الجمع وهـو قول الفرزدق:

---

(1) حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص 7، وانظر: زوين، علي، منهج البحـث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1 دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ص 30-31 1986.

(2) حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص 125.

(3) حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص 128.

(4) الاندلسي، ابن مالك ألفية، ابن مالك في النحو والصرف، دار مؤسسة الكتب الثقافيـة، دار الجنان بيروت ط1 ص 67 1992.

هما نَفَثا في فِي من فَمويهما   على النابح العاوي أشد رجامِ[1]

وموضع الشاهد في البيت في قوله: (فمويهما)، مثنى (الفم) فالأصل في كلمة (الفم) (فوه)، فحذفوا الواو، وعوضوا عنها الميم، فصارت (فم)، وإذا ثني (الفم) بعد رده إلى أصله (فوه) فانه يقال فيه (فوهيهما)، إلا أن الشاعر قال: (فمويهما)، فأعاد الواو التي هي عين الكلمة، وأبقى (الميم) التي قصدوا بها التعويض عن الواو المحذوفة من المفرد، فجمع الشاعر بين العوض والمعوض للضرورة الشعرية، ولما صح هنا صح في (يا اللهم) [2].

ويقول محمد عوني عبد الرؤوف: " كثيراً ما تكون كلمة الشاعر وخاصة الشاعر القديم عند اللغويين والنحويين هي الكلمة الفصيحة والصحيحة التي يجب أن يقاس عليها، وإن وجدوا بها شيئاً يخالف المألوف من كلام العرب ونظموا نحوهم بناء عليه، فإنهم يحاولون الإتيان بالأسباب التي تبيح للشاعر الوقوع في مثل هذه المخالفات النحوية" [3].

وتكاد تلتقي دراسات الضرورة عند القدماء والمحدثين التقاء تاماً، حتى أن الأمثلة الاستعمالية التي تفشتها الضرورة هي نفسها عندهم جميعاً، ويقول صاحب التعريفات[4]:"الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا دفع له، وقد سماها ابن رشيق باب الرخص في الشعر".

فالضرورة عند جمهور العلماء أنها ما وقع في الشعر مخالفا للقياس مما لا يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ولم يسلم مصطلح الضرورة من اختلاف الآراء فإذا كان للضرورة مؤيدون؛ فإن لها معارضين فابن

---

(1) الفرزدق، الديوان، ص 541، وفيه (تفلا) بدلا من (نفثا)، وانظر: الأنباري، الإنصاف، 345/1.

(2) الأنباري، الإنصاف، 345/1 – 346 (الهامش).

(3) عبد الرؤوف، محمد عوني، القافية والأصوات العربية، مكتبة الخانجي، مصر، 1977، ص 130-131.

(4) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد، التعريفات، د.ط بغداد دار الشؤون والثقافة العامة، وزارة الثقافة والإعلام، 1986، ص 78.

فارس ينكر ما يعرف بالضرورة الشعريةإذ يقول: "ولا معنى لقول مـن يقـول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ومـا جعـل ا الـشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول ومـا أبتـه العربيـة وأصولها فمردود، بل للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً"[(1)].

من الملاحظ أن الضرورة في بدايات الوقوف على الاستعمال اللغوي ومادته التي جمعت، لم يكن حولها خلافات، فكان العلماء لا يؤيدون المخالفـات الـشعرية، لأنهم كانوا يغلبون القاعدة والعرف اللغوي السائد مع الالتزام بحدودها دون التنبـه إلى ضرورات التعبير الشعري أو إلى أسرار النظم الفني الخاص بـه وأمـا عنـد الحديث عن الضرورة كوسيلة من وسائل التّسويغ النحوي انطلاقـاً مـن اعتبـار الضرورة رخصة، فالترخيص هو الجواز وكما قلنا سابقا سوغ بمعنى جوز

فالضرورة الشعرية هي مخالفة وخرق لقواعد اللغة قد قبلت هـذه المخالفـة وسوغت بان الشاعر يكون منهمكاً ومشغولا بموسيقى شعره وأنغام قوافيه، فيقع في هذه الأخطاء من غير شعور منه، ويري السامرائي أن الشاعر مضطر أن يسلك من السبل كل شاق لإقامة الوزن.

وعلى ذلك لا يمكن أن تكون شواهد لغوية وربما كان بسبب ذلك أننـا نجـد جميع العيوب التي تقدح في الفصاحة من الشواهد الشعرية[(2)].

فنلاحظ أن تجوز النحاة في الشعر قد أدى بالضرورة إلى أن تكون قد تعدت عن كونها ضرورة إلى أن تكون أصلا يقاس عليه.

ويرى الدرس الحديث أن الضرورة ليست في كثير من الأحيان إلا أخطـاء غير شعورية في اللغة وخروجا على النظام المألوف في العربية شـعرها ونثرهـا

---

(1) ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العـرب فـي كلامها، ط1، تحقيق، عمر فاروق الطباع، بيروت، لبنان، مكتبـة المعـارف، ص 367-368.

(2) السامرائي، ابراهيم، مباحث لغوية، د.ط 1971، بغداد منـشورات مكتبـة الأنـدلس، ص 630.

بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة في الـشعر والنثـر[1]، وهـذا يعنـي أن أصحاب هذه النظرة، يرون أن مفردة الضرورة تحمل معنى العجز وهـذا بـدوره يؤدي إلى استبعاد الكثير من الاستعمالات النحوية من جسد الدرس النحوي.

وأنا لا أتفق مع أصحاب هذه النظرة؛لأن أي استعمال سمع وورد عن العـرب لا يحق لنا استبعاده لأننا لو فعلنا ذلك لاستبعدنا الكثير من هذه اللغة، وإن الضرورة مع كل ما تعرضت له من نقد أو تأييد، فلغة الشعراء لا بد أن تكون الضرورة فيها مستساغة في الذوق البلاغي.

فلذلك وجب علينا قبول الضرورة كوسيلة من وسائل التّسويغ النحوي؛ لأنهـا بلا شك سيكون لها الفائدة العظمى في إثراء مفردات اللغة وتراكيبها.

وقد أثار موضوع الضرورة عن طبيعة الفوارق الموضوعية بـين الـشعر والنثر، فالاختلاف النوعي بين الاستعمالات في الواقع مردة إلـى الاخـتلاف فـي الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص، وقد فرق النحاة بين جنسين أدبيين هما: الشعر والنثر، وجعلوا محور التفرقة هو النظم والضرورة أي وحدة الوزن والروي معـاً، وقد أباحوا للناظم صوراً من التجوز لم يبيحوها للناثر، ثم وجدوا فـي النـصوص المنظومة ما يخرج بها في بعض الأحيان علـى القواعـد الملزمـة ردوا أسـباب الاختلاف بينها وبين القواعد إلى طبيعتها.وقطعوا بأن هذه الطبيعة كانت السبب في خروج هذه الاستعمالات عن القواعد

ومن ذلك قول الشاعر:

ترفع لي خِندفٌ وا يرفع لي ناراً إذا خَمدتْ نِيرانُهم تَقِدِ[2]

والشاهد في المجازاة بـ (إذا) إذ جزم(تقد) وحركه بالكسر وهذا ضـرورة والأصل النحوي قد منع الجزم بـ (إذا) لكن ورودها في الشعر جازمـة أحـرجهم ودفعهم إلى ضرورة تسويغ ذلك في الشعر عن طريق الضرورة، مع أنهم لا يقبلون مثل هذه التسويغات في النثر.

---

(1) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة. ط3 القاهرة: مكتبة الخانجي، ص163. 1987

(2) انظر: المبرد، المقضب، 56/2.

ومرد هذا عدم فهم الاختلاف بين الشعر والنثر على حقيقته فـالاختلاف بـين هذين الفنين الأدبيين اختلاف يقوم على ركائز موضوعية فنيا وأساليب التعبير الفني تختلف في كل جنس منها، فالأساليب الفنية النثرية لا تصلح للأساليب الشعرية فاللغة تختلف إلى حد كبير بين الشعر والنثر، وما يتصوره النحاة العرب من أن الأساليب اللغوية التي تقعد للنثر يمكن أن تصلح مقاييس للشعر تصور واهم، إذ للشعر لغتـه المعبرة عن خصائصه، على ذلك يكون له قواعده التركيبية التي لا تخـضع لغتـه لسواها.

فالضرورة تؤدي إلى الاتساق مع مضمونه مع وجود الإيقاع والوزن فيـه،إذا فلابد من وجود الضرورة، كوسيلة لتسويغ الاستعمالات الشعرية التي تخـرج عـن القواعد، ولا يحق لنا استبعاد الأبيات الشعرية التـي خرجـت عـن القواعـد؛ لأن المضمون الشعري دائماً يعكس الحياة الاجتماعية والفكرية،وما نجد فيهـا والإيقـاع بدوره يتغير لضرورة معطيات الحياة الجديدة في الفكر والواقع معاً.

وفي ظل اللغة التداولية الحديثة، فإن المسوغات ووسائلها تلعب دوراً هاماً في إغناء هذه اللغة والمحافظة على تراثها النحوي.

2.3 وسائل اعتمدت على العقل والمنطق

أولاً: القياس

والقياس في اللغة، التقدير على مثال[1] وفي أصول النحو تدور تعريفاته علـى معنيين: الأول ما قاله ابن الأنباري:"القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وان لم يكن ذلك منقولاً عنهم وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[2] " وزاد السيوطي: "وهو معظم أدلة النحو والمعول عليه في مسائله، ولذا قيل في حده علم مستخرج في المقاييس ".

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قاس).

(2) الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في صـناعة النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، طبعة 2، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 45-46.

والثاني ما قاله ابن الأنباري في كتاب لمع الأدلة: "القياس تقدير الفرع بحكم الأصل أو محل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع وقيـل: هـو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وهو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلهـا متقاربة"[1].

ويظهر أن بين التعريفين تبايناً، ففي حين يوجد في التعريـف الأول عنـصر مجهول الحكم هو "غير المنقول" فإن التعريف الثاني لا يوجد فيع عنصر مجهـول الحكم، ويهدف القياس في التعريف الأول إلى محاكاة العرب في طرائقهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك[2]، في حين يهدف التعريف الثاني إلى تأكيد حكم مقرر مسبقاً وتسويغه.

ولهذا يمكن أن نقول إن للقياس تعريفين أو مفهومين مستعملين في النحو.

الأول: "القياس هو العملية التي بها يخلق الزمن صيغة كلمة أو تركيبـا تبعـا لأنموذج معروف"[3] ومما يمثل هذا التعريف، قول المازني "ما قـيس علـى كـلام العرب فهو من كلام العرب، آلا ترى أنك لم تسمع أنت اسم كل فاعل ولا مفعـول، وإنما سمعت البعض، فقست عليه غيره، فإذا سمعت، (قام زيد) أجزت (ظرف بشر) و(كرم خالد)[4].

والثاني: القياس عملية شكلية يتم فيها إلحاق فـرع بأصـل لعلـة مـشتركة بينهما[5] ويظهر من خلال ما سبق من التعريفات السابقة، أن للقياس دوراًهاماً فـي عملية التقعيد النحوي، خاصة وأن النحاة لم يسمعوا كل ما قالت العرب،وكان أيضا للقياس دور كبير في تسويغ بعض الظواهر الخارجـة عـن الاسـتعمال اللغـوي

---

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص 93.

(2) حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 22.

(3) فندريس، اللغة، ص 105.

(4) ابن جنى، شرح تصريف المازني، تحقيق، ابراهيم مصطفى، ط1، مطبعة البابلي الحلبـي، 1954، ص 181/1.

(5) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 74.

وتعزيزها باستعمالات وشواهد وردت في اللغة، فكان القياس على القليل المختلف فيه أمراً فيه آراء اتفاق ورفض.

فيجوز القياس على المختلف فيه اعتباراً للقول به لدليل، فهو عند قائله كالمتفق عليه كقياس، (إلا) على (يا) بجامع الحرفية والقيام مقام فعل وعمل (يا) نصباً مختلف فيه كما أن عمل (إلا) نصبا مختلف فيه.

وحاصل الأمر أن شروط القياس، كما أوردها النحاة في نظر، والكثرة تناقض القلة، وكلام العرب الموثوق بصحته وفصاحته قد يخرج عن قواعد النحاة أحياناً، فيدفعنا هذا إلى التساؤل، فلماذا القياس ؟... ويشكل هذا السؤال مدخلاً لنا لاعتبار القياس من أحد الوسائل الهامة للمسوغات النحوية، فقد استعان النحاة بالقياس في تسويغ أحكامهم النحوية وتثبيتها ولا سيما أحكام الاستعمالات التي خرجت عن القاعدة فمثلاً النصب بحرف الجزم (لم) كما في قراءة: "أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صدرك"[1] خارج عن الاستعمال، فكان المسوغ لذلك عند النحاة، هو قياسه، على الجزم بحرف النصب (لن) كما في قول الشاعر:

لن يخبِ الآن من رجائِك من حرك من دون بابِك الحلقا[2]

فنجد أن النحاة قد سوغوا هذا الخروج على القاعدة بحمل كل أصل فيهما باسم التقارض والتقارض هو ما أسماه النحاة قياس أصل على أصل فيستعير كل واحد من الأصلين من الأخر حكماً، هو أخص به، فأصل (غير) أن تكون وصفا والاستثناء فيها عارض، معار من (إلا) [3].

ومن أمثلة هذه الصور من القياس، إعطاء (إن) الشرطية، حكم (لو) في الإهمال وإعطاء (لو) حكم (إن) وفي الجزم إذ قيس الإهمال في (إن) الشرطية في نحو (فإن لا تراه فإنه يراك)، على الإهمال في لو وقيس الجزم في لو، نحو قول الشاعر:

---

(1) الشرح، 1.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 333/1.

(3) المصدر نفسه.

لو يشأْ طَارَ به ذو ميعةٍ   لاحقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ [1]

على الجزم في (إن) الشرطية

وبسبب استواء ركني القياس في هذه الصورة، من القياس في الأصالة لا يمكن طرد حكم الأصل على المقيس، لأن المقيس أصل، ولهذا يتبادل الأصلان حكم كل منهما تبنيهما على أصاليتهما معا.

ولقد سوغ النحاة، مشابهة (لا) النافية للجنس لـ (إن) في العمل بقياس الثانية قياس نقيض وعندما عملت (لا) عمل ليس، سوغوا عملها بقياسها على ليس، ويسمى هذا القياس النظير[2]، ونلاحظ أن القياس وسيلة أتخذها النحاة في تسويغ، تناقض عمل (لا).

حتى أن النحاة بالغوا في استخدام القياس وتسخيره لتسويغ أحكام نحوية مطردة لا شبه فيها كرفع المبتدأ بحمله على الفاعل أو العكس، مما يدل على أن هدف هذا القياس تسويغ الحكم النحوي وتعضيده وتقويته.

وقد رأى بعض الباحثين المحدثين أن استخدام هذا النوع من القياس في النحو غير مسوغ ولا موجب له فقد رآه عبد المجيد عابدين، من صور التفاعل بين الفقه والنحو وليس من صميم النحو[3].

وقال تمام حسان: " للأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع، والعلة والحكم، لان نشاطهم كله، يقوم على المعنى، والأقيسة المنطقية، أما اللغة ومنشؤها العرف فإنها تبعد عن القياس، بعد العرف عنه، والأولى أن تدرس كل حالة على علاتها في ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء، وأن لا يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر" [4].

---

(1) انظر: ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، 698/2، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 334/1.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 194/2.

(3) عابدين، عبد المجيد، المدخل لدراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط1، مطبعة الشبكجي، القاهرة، 1951، ص 108.

(4) حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 42.

وقال إبراهيم السامرائي: "استخدام القياس واستخراج النحـو وتعليلـه غيـر مقبول في العلم اللغوي، وهو من غير شك استخدام لوسائل غريبة عن طبيعة هـذا العلم اللغوي،وهو من غير شك أيضا تأثر بالمنهج الكلامي، وما أبعد المنهج الكلامي عن مادة لغوية سبيلها الاستقراء" (1).

وأرى أن استخدام القياس في النحو له ما يسوغه؛ لأن النحاة بهذا النوع مـن القياس الشكلي يقومون بتقرير حكم معروف مسبقاً ثبت بالاستقراء،ولكنهم لما أقاموا النحو على رد أحكامه وظواهره على أصل واحد اضطروا لتسويغ تعدد الأدوات أو الأنواع التي تشابه أصلها وثبت استعمالها في كلام العرب بالقياس.

فبعد أن جعلوا (كان) الأصل في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وجدوا أنه ثبـت بالاستقراء أن هناك مجموعة من الأدوات تعمل عمل كان نفسه، فكانوا أمام أمـرين أن يقروا بأن جميع هذه الأدوات أصول وعندها يكونون قد خرجوا عن الخط الـذي ساروا عليه، أو أن يسوغوا عمل هذه الأدوات، عمل كان بعملية شكلية.

ولكن أقول في النهاية لا يضر النحو والنحاة أن كانوا تأثروا في الفقه أو علم الكلام؛ لأن تأثير العلوم بعضها في بعض أمر طبيعي فأبعد مسافة بين علمين هـي في حقيقتها أبعد مسافة بين النقطتين في دماغ الإنسان.

ولكن الذي يهمنا في هذا الباب، النظر في بعض الاستعمالات التي استند فيها النحاة في دراستها والحكم على طبيعتها وأصولها إلى المنطق الأرسطي فلجأوا إلى المزاوجة بين الدليل النقلي المستند إلى كلام العرب، شعره ونثـره وبـين الـدليل العقلي المؤسس على القياس والاستنتاج، المقررين في سـبيل التّـسويغ لمـذاهبهم وأحكامهم.

ولا بد في البداية من الحديث ولو بعجالة عن تأثر النحاة بالمنطق والأحكـام الفقهية والمنطقية حتى لا أكون قد أصدرت، حكما مجازفاً أو معمماً دون دليل سابق أو دون بينة، تدعم هذا الحكم.

---

(1) السامرائي، ابراهيم، النحو العربي، نقد وبناء، دار صادر، بيروت، 1986، ص 18.

ولعل عناية العلماء بالنحو والفقه والمنطق، في الحضارة الإسلامية كانت عناية فائقة لا سيما وأنّه تناوب على دراسة هذه العلوم عدد كبير من العلماء قاموا بالنظر والتفتيش في موضوعات النحو والفقه وعلاقتها بالمنطق.

وقد أشار إلى ذلك محمد حسن عواد في دراسته للتفاعل بين العلوم الشرعية، والفقه وأصوله وعلم الحديث وعلم النحو إذ قال:"أصول النحو بدأت لفكرة القياس وهذه الفكرة نشأت في أحضان القياس الشرعي، ثم ترعرعت الفكرتان، في أحضان المنطق ثم دونت أصول الفقه كاملة وصيغت صياغة منطقية، وجاءت بعد ذلك أصول النحو مكملة ناضجة في إطار منطقي على نحو أصول الفقه تماماً"(1).

فيتضح مما سبق، عند إثارة قضية التفاعل بين العلوم كالاستعانة بأساليب الإقناع في المنطق، وكاستعانة الفقه ببعض أحكام النحو، ولهذا فتفاعل أحكام النحو مع الفقه له دور كبير في تسويغ بعض الاستعمالات، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:" يا أَيها الذِين آمنُواْ إِذَا قُمتُم إِلَى الصلاةِ فاغْسِلُواْ وجوهكُم وأَيدِيكُم إِلَى الْمرافِقِ وامسحواْ بِرؤُوسِكُم وأَرجلَكُم إِلَى الْكَعبين وإِن كُنتُم جنُباً فَاطهرواْ وإِن كُنتُم مرضى أَو علَى سفَرٍ أَو جاء أَحد منكُم من الْغَائِطِ أَو لاَمستُم النساء فَلَم تَجِدواْ ماء فَتَيمموا صعِيداً طَيباً فَامسحواْ بِوجوهِكُم وأَيدِيكُم منْه ما يرِيد اللّه لِيجعلَ علَيكُم من حرجٍ ولَكِن يرِيد لِيطَهركُم ولِيتِم نِعمتَه علَيكُم لَعلَّكُم تَشْكُرون "(2) فمن خلال نظرة النحاة إلى هذا الاستعمال، نلاحظ ما يلي:

أولاً:اتفاق النحويين أن (إلى) تكون للغاية، واختلافهم فيما بعدها هل يدخل فيما قبلها أم لا، فتشكل من ذلك اختلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي والكعبين في غسل الأرجل، فمن يرى أن ما بعد (إلى) داخل فيما قبلها يوجب الغسل في المرافق والكعبين، ومن لم ير ذلك لم يوجبه(3).

---

(1) الإسنوي، جمال الدين بن عبد الرحيم، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، ط1، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، 1985، ص 88.

(2) سورة المائدة، 6.

(3) انظر:المالقي، أبو جعفر احمد، رصف المباني في حروف المعاني ط2، تحقيق احمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق، 1985، ص 167.

الثاني: عندما قرأ بعض القراء[1] (وأرجِلِكم) بالجر، عطفاً على (برؤوسكم) إذ أجاز بعض الفقهاء مسح الأرجل عملاً بظاهر هذه القراءة، ورد بعضهم بعد جـر (أرجلكم) على المجاورة، وبقاء الأرجل في الوضوء الغسل عملاً بـالقراءة الثانيـة وهي نصب كلمة (وأرجلكم) [2].

فنلحظ أن تفاعل النحو مع الفقه وأصوله أو المنطق مـن ناحيـة الأسـلوب والعرض والصياغة موجود، أما من ناحية نظرية النحو فلا أعتقد أن هنـاك أثـراً فالقياس في النحو غير القياس في الفقه، وغير القياس في المنطق، ولعل عدم التفرقة بين أحكام النحو، ومناهج النحاة في النظر إلى الأصول النحوية، أدى إلي الاستعانة بالعلوم المختلفة في دراسة النحو، فالرماني يرى أن الاستعانة بـالعلوم المختلفـة، تكون على طريق التبع للفرض، والبطليوسي يرى أن ((صناعة النحو ليـست مـن صناعة الجدل وإن كانت بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات)) [3]، والفرخان يرى أنه ((لا بد في العلوم من أن يستعين بعضها ببعض والشرط أن يرد إلى كـل منهما ما يليق به أو يندرج تحته)) [4].

فمن الملاحظ أن دراسة تأثر المسوغات النحوية وتفاعلها مع الفقه والمنطق، تكون من ناحية الصياغة اللفظية فقط، فليس باستطاعة علم المنطـق ولا الفقـه أن يكونا مرجعين، في تقرير ما هو صحيح نحويا مما ليس كذلك من كلام العرب.

فالمنطق ليس من المنطلقات التأسيسية للنحو العربي، وقد شهد بـذلك بعـض الباحثين من غير العرب، فيقول جير هارد أندرس: " لقد بحث بعض المستـشرقين

---

(1) انظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد، النشر في القراءات العـشر، تـصحيح محمد احمد دهمان، مطبعة التوفيق، دمشق، 254/2.

(2) انظر: القرطبي، أبو عبد ا محمد بن احمد، الجامع لأحكام القرآن، ط3، عشرة مجلـدات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967، 94/6.

(3) البطليوسي، أبو محمد عبد ا بن محمد، اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجـاجي، ط1، حمزة عبد ا النشراتي، دار المريخ، الرياض، ص 33.

(4) الفرخان، المستوفي في النحو، 158/2.

من آثار علوم المنطق والنحو الإغريقي والسرياني في النحو العربي فلم يجدوا إلا شيئاً يسيراً من اصطلاح مواقف وموازاة مصادفة عرضية "[1].

وفي هذا رد على من يزعم أن النحو العربي وليد المنطق، ولكن هذا لا ينفي أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق وكان للمنطق دور كبير في ترسيخ بعض المسوغات؛ لأنه أعطى للنحاة وسائل جديدة للنظر في المسوغات باستعمال المقولات والاصطلاحات الفلسفية.

فنلحظ ذلك عند الكيشي إذ يقول: (قبول الاسم لكل الإعراب بالذات وامتناعه لبعضه بالعرض وما بالذات أقدم)[2] فنلاحظ أنه يستخدم مصطلح الذات أي الجوهر بالمعنى المنطقي، فهو يرى أن الإعراب حقيقة ثابتة بالاسم، وأن ما طرأ عليها عارض سطحي لا يغير حقيقة الشيء.

ومن الأمثلة العملية التي تدل على استخدام المنطق في تسويغ بعض الاستعمالات، استعمال المقدمات الصورية، فابن الحاجب يستدل على الحرف لا يشكل مع الاسم وحده جملة مفيدة إذ يقول "إذا علمنا أن الجملة هي التي تتركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى وعلمنا أن وضع الحرف لأنه لا يسند ويسند إليه علم بهاتين المقدمتين أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام"[3].

فالصورة المنطقية لكلام ابن الحاجب هي:

المقدمة الكبرى: كل تركيب يتكون من مسند ومسند إليه جملة.

المقدمة الصغرى: الحرف لا يسند ولا يسند إليه.

النتيجة: الاسم والحرف لا يشكلان جملة.

---

(1) جير هارد أندرس، المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء، مجلة تاريخ العلوم العربية، القاهرة، 1969، 350/24.

(2) الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ط1، تحقيق عبد ا الحسيني، محسن العميري، جامعة ام القرى، مكة المكرمة 1989، ص 404.

(3) ابن الحاجب، جمال الدين عثمان، الإيضاح في شرح المفصل، ط1، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد 1976، ص 250/1.

فنلاحظ أن ابن الحاجب تأثر بالمنطق الصوري واستخدمه في تسويغ امتناع تشكل الجملة من اسم وحرف، وهذه الوسيلة لم تضف قاعدة جديدة ولكنها برهنت على صحتها صوريا؛ لأن المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى والنتيجة معلومة قبل الشروع في هذا القياس المنطقي، فالوصول إلى النتيجة انتقال صوري شكلي في التفكير من المقدمة الكبرى إلى المقدمة الصغرى.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا تسويغ النحاة لـ (نِعم) و (بِئْس)[1] من حيث تحديد حقيقتها أو ما هيتها، فقد نسبها الكوفيون إلى الاسمية بينما نسبها البصريون إلى الفعلية، واستخدم كل فريق من الفريقين ما أتيح له من براهين وحجج ومسوغات لإثبات ما ذهب إليه من رأي، أما الكوفيون فقد استخدموا في استدلالهم لمذهبهم، بالأدلة النقلية المستمدة من كلام العرب شعره ونثره، والعقلية التي تعود في أصولها إلى طرق الاستدلال المنطقي القائمة على الاستنتاج والاستنباط.

أما الأدلة النقلية التي بنوا أحكامها على أساسها، فقد اختصروا فيها على الملاحظات الحسية الشكلية المتمثلة في قبول (نعم) و (بئس) بعض من علامات الأسماء كحرف الجر، والنداء، ونون الوقاية.

واستدلوا بقول حسان ثابت:

ألستُ بنعم الجار يؤلفُ بيتَه أخاقلِةٍ أو معدِم المال مصرما[2]

وهذا دليل على دخول حرف الجر على (نعم) لإثبات اسميتها، وأما دخول حرف النداء عليهما فاستدلوا بقول بعض العرب (يا نعم المولى، ونعم النصير)[3].

فالكوفيون، بهذا استقرؤوا أدلتهم من واقع الاستعمال اللغوي، ولم يخرجوا عليه، بل اعتمدوه أساساً لتسويغ أحكامهم؛لأنهم نظروا إلى الشكل الخارجي فقط.

ولم يقف الكوفيون عند هذا الحد في تسويغ مذهبهم، بل لجأوا إلى التّسويغ عن طريق الاستنتاج والاستدلال بالدليل العقلي الذي صاغوه في صورة مقدمات

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 14.

(2) المرجع نفسه، 98/1، حسان بن ثابت، ديوانه، شرح وكتب حواشية عبد، امهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986 ص 218.

(3) الانباري، الإنصاف، 99/1.

ونتائج، فهم في ذلك يسيرون على خطى المنهج المنطقي ويمكن تمثيلهـا بالطريقـة الآتية:

المقدمة الكبرى: الجر والنداء من علامات الأسماء.

المقدمة الصغرى: دخول الجر والنداء على (نعم وبئس).

نتيجة: (نعم وبئس) اسمان.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا تسويغ النحاة اسمية (أفعل التعجب) [1] فقد نسبها الكوفيون إلى الاسمية بينما نسبها البصريون إلى الفعلية، واستخدم كل فريـق مـن الفريقين ما أتيح لهم من براهين وحجج ومسوغات، لإثبات ما ذهب إليه مـن رأي فاستخدم الكوفيون في استدلالهم لمذهبهم بالأدلة النقلية المستمدة من كـلام العـرب، شعره ونثره، والعقلية التي تعود في أصولها إلى طرق الاستدلال المنطقي القائمـة على الاستنتاج والاستنباط، أما الأدلة النقلية التي بنوا أحكامهم على أساسـها، فقـد اختصروا فيها على الملاحظات الحسية والشكلية في قبول (أفعل) بعض من علامات الأسماء مثل التصغير.

كما في قول الشاعر:

يا ما أُميلح غِزلاناً شَدن لنَا مِن هاؤليا ئِكن الضالِ والسمرِ [2]

وهذا دليل على وجود علامة من علامات الأسـماء وهـي التـصغير فـ ـ (أميلح): تصغير أملح، فالكوفيون بهذا استقرأوا أدلتهم من واقع الاستعمال اللغـوي ولم يخرجوا عليه بل اعتمدوه، أساساً لتسويغ أحكامهم؛ لأنهم نظروا إلـى الـشكل الخارجي فقط، واستخدم أيضاً الكوفيون تسويغ ما ذهبوا إليه عن طريق الاسـتنتاج والاستدلال بالدليل العقلي الذي صاغوه في سور ومقدمات ونتائج فهـم فـي ذلـك يسيرون على خطى المنهج المنطقي ويمكن تمثيل ذلك بالطريقة الآتية.

مقدمة كبرى: التصغير من علامات الأسماء.

مقدمة صغرى: تصغير (أفعل التعجب).

---

(1) انظر: الانباري، الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة 15.

(2) الانباري، الأنصاف في مسائل الخلاف 123/1، انظر: ابـن يعـيش، شـرح المفـصل، 135/5، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة ملح.

نتيجة: أفعل التعجب (اسم).

أما البصريون، فسوغوا لمذهبهم الذي يثبت أن (نعم وبئس) أفعال بأدلة نقلية استقرؤواها من كلام العرب، إذ وردت (نعم وبئس) فيها متصلة بعلامات الأفعـال مثل، ضمائر الرفع المتحركة، وألف الاثنين، واو الجماعة في قول العـرب "نعـم رجلين" (نعما رجلين) (نعموا رجالاً) وتاء التأنيث الساكنة في نحو قـولهم (نعمـت المرأة) (وبئست الجارية) [1] أما (أفعل التعجب) [2] فقد سوغوا فعليتها اسـتناداً إلـى دليل نقلي وردت فيه (أفعل) وقد دخلته نون الوقاية الخاصـة بالأفعـال نحـو مـا أحسنني، وما أظرفني، وما أعلمني، فنلاحظ أن البصريين عنـدما سـوغوا (لـنعم وبئس) انتهجوا المنهج الوصفي التقريري الذي يبتعد عن التفسير عن طريق اكتفائهم بالأدلة النقلية.

أما في أفعل التعجب فقد استندوا أيضا في تسويغ مذهبهم إلى الأدلة العقليـة التي قدموها في صورة مقدمات ونتائج شرطية، فقالوا "الدليل على أن أفعل التعجب فعل أنّه ينصب المعارف والنكرات (وأفعل) إذا كان اسماً لا ينـصب إلا النكـرات، خاصة على التمييز نحو قولك زيد أكبر منك سناً وأكثر منك علماً ولو قلت زيد أكبر منك السن أو أكثر منك العلم لم يجز"[3].

ويمكن تمثيل ذلك وفق المنهج المنطقي على النحو الآتي:-

مقدمة كبرى: اذا كان (أفعل) التعجب فعلاً فإنه ينصب المعارف والنكرات.

مقدمة صغرى: أفعل التعجب ينصب المعارف والنكرات.

النتيجة: إذاً أفعل التعجب فعل.

ومن الطرق التي سوغ بها البصريون مذهبهم ورد حجج الكوفيين ما يعرف بـ (قياس الإحراج) وهو قياس مركب يتألف من مقدمتين: أكبرهمـا تتـألف مـن قضيتين شرطيتين متصلتين معطوفتين، وأصغرهما تتألف من قضية شرطية منفصلة تُثبت المقدمتين، ومن نتيجة، وهو يستخدم عادة في الجدل لإلزام الخصم بقبول أحـد

---

(1) الانباري، الإنصاف مسألة 15.

(2) المصدر نفسه مسألة 15.

(3) الانباري، الانصاف، مسألة 15.

رأيين، كلاهما غير مرغوب فيه(1). وعرفه أرسطو بأنه "هو الذي ينتج من مقدمات ذائعة"(2) وقد عرفه بعض المناطقة بقولهم: "هو قياس يراد به الإحراج أي التضييق على الخصم "(3).

ونلحظ ذلك عند البصريين عند ردهم على الكوفيين فقد ذكر الكوفيون أن (أفعل) إذا كان اسماً فإنه يعمل في الاسم المعرفة بعده النصب خلافاً لقول البصريين بأنه لا ينصب إلا النكرة على التمييز.

وسوغ الكوفيون قولهم هذا بأدلة نقلية منها قول النابغة الذبياني(4):

ونَأخُذُ بَعده بذنابِ عيشٍ أجبِ الظهر ليس له سنام

ولكن البصريين فندوا دليل الكوفيين هذا بأسلوب "قياس الإحراج" معتمدين روايات عدة لهذا الشاهد، وهذه صورة ردهم(5).

مقدمة كبرى: إذا كانت الرواية "أجب الظهر" بالرفع كان التقدير فيها "أجب الظهر منه" وعندكم الألف واللام قامتا مقام الضمير العائد، فلا حجة لكم في هذا البيت وإذا صحت رواية النصب "أجب الظهر" كان نصب الاسم "الظهر" على التشبيه بالمفعول على نحو "الحسن الوجه".

مقدمة صغرى: إما أن تكون الرواية "أجب الظهر" برفع الظهر؛ لأنه فاعل، أو تكون "أجب الظهر" بالنصب على ما رويتم.

النتيجة: إذن إما "أجب الظهر منه" والألف واللام قامتا مقام الضمير، أو "أجب الظهر" على التشبيه بالمفعول.

---

(1) مهدي، فضل ا ، مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة، بيروت، ط4، 1990، ص 227.

(2) أرسطو، منطق ارسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1980 489/2.

(3) يعقوب، محمد، دروس المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1976، ص 233.

(4) الذبياني، ديوانه، ص 233.

(5) انظر: الأنباري، الأنصاف، مسألة 15.

فنلاحظ أن البصريين سوغوا لمذهبهم في الرد على كلام الكوفيين عن طريق "قياس الإحراج" فذكروا حالات الإعراب الثلاثة للرواية الرفع، والنصب والجر.

ومن كل ما سبق ذكره من أدلة والكوفيين والبصريين، يتبين لنا أن الفـريقين انطلقا في الاستدلال لأحكامهم على اسمية "نعم وبئس" و "أفعل التعجـب" بالنـسبة للفريق الأول،وفعليتها بالنسبة للفريق الثاني من مرجعية عامة مـشتركة أو مـن بديهية مسلمة ثابتة في اللغة العربية، وكانت محل إجمـاع الفـريقين وموضـوع اتفاقهم، وهي علامات الأسماء والأفعال، فلما وجد الكوفيون أن هذه الكلمات قبلـت بعضاّ من علامات الأسماء، حكموا عليها بالاسمية، والشيء نفسه يقـال بالنـسبة للبصريين، فلما لاحظوا أن هذه الكلمات اتصلت بها بعض من علامـات الأفعـال نسبوها إلى الفعلية.

واستخدام مثل هذه المعطيات: المقدمات (البينات) والنتائج يـسمى بـالمنطق الأرسطي "بالاستدلال الاستنباطي"[(1)] أو "القياس الحملي الاقتراني" وهو قياس يتكون من مقدمتين ونتيجة أو من ثلاث قضايا تسمى إحداها بالمقدمة الكبرى التي يرد فيها الحد الأكبر، وتسمى الثانية بالمقدمة الصغرى التي يرد فيها الحـد الأصـغر، أمـا القضية الثانية فهي النتيجة، وهي التي يرتبط فيها الحد الأصـغر بالحـد الأكبـر[(2)] ويسميه بعض علماء المنطق بـ "البرهان الاستنباطي" وجميعها مسميات لنوع واحد من أنواع البراهين المنطقية الأرسطية.

ومن كل ما سبق يتبين لنا أن الكوفيين والبصريين عندما أصدروا أحكامهم لم يأخذوا بعين الاعتبار مجمل المعطيات الواردة في المقدمات، ومدى مطابقتها للنتائج، بل نجد أن النتائج جاءت معممة، بحيث تجاوز محمولها بمحمول إحدى المقـدمات؛ ولذا فإنه يترتب على ذلك خطأ النتيجة أو كذبها، ومن ثـم عـدم صـحة البرهـان الاستنباطي لدى الفريقين.

---

(1) بول موى، المنطق الصوري وفلسفة العلوم، ترجمة فؤاد حسن زكريا، مكتبة دار العروبـة للنشر والتوزيع، 1981، ص 349.

(2) علي، عبد المعطي و قاسم، محمد، المنطـق الـصوري أسـسه ومباحثـه، دار المعرفـة الاسكندرية، 1985، ص 299.

ومن الأمثلة على تأثر النحويين بالمنطق الأرسطي عند تسويغهم الظاهرة النحوية، "التعجب من لوني السواد والبياض"[1] فقد كانت هذه المسألة تشكل خلافاً بين النحاة، فقد جوز الكوفيون استعمال صيغة "ما أفعله" في التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من سائر الألوان، وفي المقابل ذهب البصريون إلى عدم جواز التعجب فيهما قياساً على سائر الألوان، وقد سوغ كل فريق لمذهبه بمسوغات واستدلالات على صحة رأيه، فأما الكوفيون، فقد سوغوا لمذهبهم بالدليل النقلي المستند إلى الملاحظة الحسية عند طريق الاعتماد على الاستعمالات الواردة في كلام العرب وكان دليلهم النقلي قول الشاعر طرفة بن العبد:

إذا الرجالُ شَتَوا وأشْتد أكْلُهم فأنتَ أبيضهم سِربالَ طباخ[2]

والشاهد في الاستعمال السابق أنه "أبيضهم" وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز في "ما أفعله وأفعل به".

وقول الشاعر[3]:

جاريةٌ في دِرعها الفَضفَاض تقطّع الحديث بالإيماض

أبيض مِن أختِ بني أباض

والشاهد في البيت أنه قال "أبيض" وهو "أفعل" من البياض.

ومن يمعن النضر في كلام الكوفيين يجد أن الصيغ الواردة في هذه الشواهد "أبيضهم" و"أبيض" ليست صيغاً تعجبية، أو ليس السياق الواردة فيه يراد منه التعجب، وإنما هذه الصيغ في هذا السياق هي صيغ للمفاضلة، فـ "أفعل" هنا هي أفعل التفضيل فالكوفيون باعتمادهم على الصورة اللفظية لهذه الصيغ؛(لأن هناك تطابقاً بين صيغة التعجب وصيغة التفضيل) وفصلها عن السياق، دون محاولة التعمق في المعنى المراد بهذه الصيغة – جعلتهم يخلطون بين موقفي التعجب والتفضيل ومما يدلل على أن هذه الصيغة هي صيغة تفضيل توافر عناصر

---

(1) الانباري، الأنصاف، مسألة 16.

(2) طرفة ابن العبد، ديوانه، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975، ص 147.

(3) الأنباري، الإنصاف، 149/1، ابن منظور لسان العرب، مادة (بيض).

التفضيل، وهي المفضل عليه، إضافة إلى صيغة التفضيل. فالمفضل في الشاهد الأول هو الضمير (أنت) العائد على المهجو، وهو عمرو بن هند والمفضل عليه هو الضمير (هم) في أبيضهم العائد على الرجال. والمفضل في الشاهد الثاني هو ضمير مستتر تقديره "هي" عائد على الجارية والمفضل عليه، هو (أخت بني أباض) أما التعجب، فليس فيه مثل هذه العناصر.

فنلاحظ أن اعتماد الكوفيين على الصورة اللفظية (الشكلية) للصيغة غلبت على منهجهم طابع الوصف. أما مسوغهم العقلي القائم على القياس المنطقي فقد صاغوه بأسلوب البرهان الشرطي، أو القضية الشرطية فقالوا:"إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة... فإذا كانا هما الأصليين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين ومتقدمين عليها"[(1)].

ويمكن تمثيل ذلك وفق المنهج المنطقي على النحو الآتي:

مقدمة كبرى: إذا كان السواد والبياض أصلي الألوان؛ فإنه يجوز التعجب منهما.

مقدمة صغرى: السواد والبياض أصلان للألوان.

النتيجة: إذن يجوز التعجب منهما.

إلا أن هذه المقدمات ظنية غير مستندة إلى أدلة يقينية ثبت مدى صحتها فهي "تحتمل الكذب، بحيث يكون صدقها ممكناً، فإن النتيجة تكون مصدراً لتكوين (الرأي) ويكون القياس لذلك (قياساً ظنيناً) يفيد الظن فقط[(2)].

وعند النظر إلى مسوغاتهم نجدهم احتجوا لمذهبهم بطريقة الاستدلال القياسي القائم على استخلاص نتيجة من مقدمتين أو قضيتين فأكثر. فقالوا "الدليل على أنه لا يجوز استعمال (ما أفعله) من البياض والسواد أنّا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما"[(3)].

---

(1) الانباري، الأنصاف، 150/1.

(2) انظر يعقوبي، دروس المنطق الصوري، ص 195.

(3) الانباري، الأنصاف، 150/1.

ويمكن تمثيل ذلك وفق المنهج المنطقي على النحو الآتي:

مقدمة كبرى: كل الألوان لا يجوز التعجب منها.

مقدمة صغرى: السواد والبياض بعض الألوان.

النتيجة: إذن السواد والبياض لا يجوز التعجب منهما.

ولم يقف البصريون عند هذا الحد من التّسويغ بالقياس الاستدلالي بل دعمـوا ذلك بمسوغات أخرى، وسمي هذا النوع من القياس بمبدأ (السبب الكافي) وهو أحد مبادئ العقل وفحواه: لا شيء يحدث دون سبب كاف له، أعني أنه لا شيء يحـدث دون أن يستطيع من يدرك الأشياء إدراكاً كافياً أن يعطي السبب الكافي ليبين لمـاذا جاء الشيء هكذا، وليس على خلاف ذلك[1].

فقال البصريون في تسويغهم للنتيجة "إنما قلنا ذلك؛ لأنـه لا يخلـو امتنـاع ذلك:إما أن يكون لأن باب الفعل منهما يأتي على أفعل نحو أحمـر، وأصـفر... أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجـرى أعـضائه وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد، وبين سائر الألوان علّة الامتناع؛ فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان"[2] وعند تمثيل ذلك وفقاً للمنهج المنطقي.

مقدمة كبرى: أما لأن باب الفعل منهما يأتي على (أفعل)، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول عنه.

مقدمة صغرى: باب الفعل منها يأتي على وزن (أفعلَ).

النتيجة: لا يجوز التعجب من السواد والبياض.

نلاحظ أنهم بتشبيههم الألوان بأعضاء الجسد، يحولون الأشياء المحسوسة إلى أشياء مادية ملموسة، وهو أسلوب عقلي. كما أنهم بقياسهم الجزء (السواد والبياض) على الكل (سائر الألوان) أفادوا من الاستدلال القياسي المنطقي الأرسطي؛ لأن قياس الجزء على الكل هو مبدأ من مبادئ المنطق الأرسطي ويسمى بالاستقراء، ومعرفة أرسطو بقوله:"الاستقراء هو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي"[3].

---

(1) انظر: يعقوبي، دروس المنطق الصوري، ص 10.

(2) الانباري، الإنصاف، 151/1.

(3) ارسطو، منطق ارسطو، 507/2.

وكما قاس البصريون الظواهر والأحكام بعضها ببعض فكذلك قاسوا النصوص بعضها ببعض وذكروا أن ما أورده الكوفيون من قول الشاعر:

فأنت أبيضهم سربال طباخ

وهو من باب الشاذ الذي لا يقاس عليه، ومثله دخول "أل" التعريف الخاصة بالأسماء على الأفعال في قول الشاعر ذي الخرق الطهوي(1):

يقولُ الخَنا وأبغض العجمِ ناطقاً ... إلى ربنا صوتُ الحمار اليجدع

ويستخرج اليربوع من نافقائِهِ ... ومن جحرِهِ بالشيخةِ اليتقصع

إلا أن الاعتقاد الراجح هو أن "أل" الداخلة على الفعلين "اليجدع" و "اليتقصع" ليست بـ "أل" التعريف، وإنما هي اسم موصول بمعنى (الذي) أي: الذي يجدع والذي يتقصع.

ومهما يكن من تأثر المسوغات النحوية بالمنطق فليس من الإنصاف في مهاجمة استعمال النحاة للمنطق، ولا في الدفاع عنهم، بل الإنصاف في الاتفاق على أن المنطق وسيلة "فليس هناك مانع من الفلسفة النحوية كوسيلة لتنظيم الفكر وترتيب العرض، وتوضيح القاعدة وإبراز الثمار التي تمخضت عنها القواعد التي خرجت عن هذه الأصول في الاستعمال إلى الغلو والجدل، وتعليل التعليل والاتساع في القياس مما يفضي بالقارئ إلى التعقيد وإرهاق الذهن فهذا هو المنهج الفلسفي المنبوذ.

ثانياً: التأويل:

أما الوسيلة الثانية من وسائل التّسويغ النحوي التي تعتمد على العقل والمنطق فهي التأويل وأولَ الكلام تأويلاً، وتأولَه دبره وقدره وفسره(2) والتأويل عند علماء التفسير يعني التفسير والاجتهاد في استنباط المعنى المقصود عن ظاهر الألفاظ أو مما يومي به دلالة تلك الألفاظ وتركيبها وقال القرطبي "والتأويل يكون بمعنى التفسير، كقولك تأويل هذه الكلمة على كذا ويكون بمعنى يؤول الأمر إليه(3) ويرى

---

(1) الانباري، الإنصاف، 151/1، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة جدع.

(2) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، 331/3.

(3) القرطبي، تفسير القرطبي 15/4.

الزركشي أن التأويل هو صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه، فالمفسر ناقـل والمـؤول مستنبط[1]" إذاً حد التأويل صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، فالتأويل في معنييه اللغوي والاصطلاحي يعني التقدير والتفسير والتبيين لكثير من الأصـول التي لا تتسق مع الأصول التي اتفقوا عليها سواء من استقراء النصوص أم بتأثرهم بعلم المنطق وعلم الكلام.

والتأويل النحوي يمتد امتداداً مباشراً من مدلوله اللغوي، إذ يتجه إلـى حـل التعارض القائم بين القانون الإعرابي المطرد والحالة المخالفة لـه فـي الـنص أو الاستعمال، مما يدفع النحاة إلى معالجة هذا الخرق للقاعدة النحويـة عـن طريـق الاستعانة بالاحتمالات المتعددة التي ينطوي عليها الاستعمال في جانب المعنى وهنا تنطلق ممارسة النشاط الذهني النحوي لتنتهي إلى نتيجة مقنعة أو مقبولة على الأقل.

ففي قراءة الحسن البصري: "إِن الذِين كَفَروا وماتُوا وهم كُفار أُولَئِك علَيهم لَعنَةُ اللّهِ والْملآئِكَةِ والناسِ أَجمعِين" [2] [3]، برفع الملائكة والناس ويظهر التعـارض واضحاً مع القانون الإعرابي المطرد الذي يقتضي العطف على المجـرور بـالجر، فأخذ النحاة يفتشون عن مخرج يحلّون به هذا التعارض الصريح ولم يكن أمامهم إلا الاستعانة بالتأويل، فيقول ابن جني متأولاً (هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدل عليه قوله سبحانه:"لعنة ا " فكأنه قال (يلعنهم ا) [4] فنلاحظ لجـوء النحـاة لاسـتخدام التأويل كوسيلة لتسويغ الاستعمالات التي خرجت عن القواعد.

وما يهمنا في هذا المقام أن الاستعمالات اللغوية التي خرجت عن قواعـد النحو وأصبحت موضع خلاف دفعت النحاة إلى قبول هذه الاستعمالات ولو كلفهـم الأمر تقديم كثير من المسوغات العقلية والمنطقية لإرجاع هذه الاسـتعمالات التـي خرقت القواعد وكشفت عن عدم شموليتها لكلام العرب، ومن الأمثلة على ذلك مـا

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد، تحقيق محمـد أبـو الفـضل، ط1، 1957، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي وشركاه، 149/2.

(2) البقرة، 161.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن، ص 61/1.

(4) ابن جنى، المحتسب، ص 116/1.

نتج عن نظرية العامل وجلبته من تعقيد الكثير من القضايا النحوية، فـدفعتهم إلـى تقديم كثير من المسوغات المنطقية ومن الأمثلة على ذلك.

الحذف والتقدير.

في حقيقة الأمر أن فكرة الحذف والتقدير عند النحاة العرب تكاد تقع تحـت تأثير الاتجاه الفلسفي والتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات، وأبرز مظاهر هذا التأثر تقسيمهم المحذوف إلى لازم وجائز، والمقصود بالحذف اللازم أنّه لا يجـوز ذكـر المحذوف فيه، وإن كان يتحتم في الوقت نفسه تقديره لسلامة القواعد.

فالمعروف عند النحاة أن الجملة المفيدة لا بد فيها من وجود مسند ومسند إليه قال سيبويه: تحت عنوان (هذا باب المسند والمسند إليه): "وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك (عبد ا أخوك) و (هذا أخوك) ومثل ذلك (يذهب زيد) فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"(1).

وقد علق محمد عيد على قول سيبويه هذا بقوله: ((فهذه اللابدية فرضت عدم استغناء كل من ركني الجملة عن الآخر، كما فرضت على المتكلم النطـق بهمـا، وامتد ذلك إلى الباحثين في النحو وطبقوا مبدأ "اللابديه" هذا بتقدير أحـدهما اذا لـم يوجد مع الآخر، بل استفحل الأمر فقدروهما معاً مع خلو الكلام منهما)) (2) والحقيقة أن الدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف باللابديه في فهم الجملة، والجملة الحقيقة هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أما تكوينها الشكلي فلا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما، وقد تتحقق بكلمة واحـدة، إذا أدت المعنى المفيد.

والى هذا ذهب فندرس حيث قال: "والجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعاً فهي عنصر مطاط، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحـدة (تعـال صـه، السيارة، إياك) وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً بنفسه(3).

---

(1) سيبويه، الكتاب،1\76

(2) عيد، أصول النحو العربي، ص 217.

(3) فندريس، اللغة، ص 101.

وفي الكلام العربي، وعلى رأسه القرآن الكريم جمل لم يتوافر فيها الركنـان اللذان جعلهما النحاة شرطين لازمين لكل جملة مفيدة نعني بهما المسند والمسند إليه، ومع ذلك فقد فهم العربي معنى هذه الجمل كاملاً لأن العرف اللغوي ارتضى ذلك.

وقد ذهب بعض الدراسيين المحدثين[1] إلى أن الجمل نوعان، أحدهما منطقي ينطقه المتكلم في هدوء وتعقل، وهو يتركب من اسمين أو اسم وفعل والآخر انفعالي ينطقه المتكلم وهو منفعل متوتر وهو ما جاء على كلمة واحدة مثل (إياك) (الأسد)، فإذا أخضعنها للمنطق فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب، وقطعنا الصلة بين معناها وروحها، أو بين منطوقها ونفسية صاحبها،والحقيقة أن في كلام العرب جملاً كثيرة لم يتحقق فيها وجود المسند إليه وحده، وجاءت من المسند فقط، أو المسند إليه وحده وجاءت بغيرها أحيانا ولم يكن الدافع إلى ذلك نفسيا دائماً، وإنما كان العرف اللغوي، أو خصائص اللغة العربية الذاتية، وماتعتمد عليه من قدرات تكمن في بنيتها، سـبباً لوجود أفعال هذه الجمل، ومهمة اللغوي أن يقبل هذه الجمل كما صدرت، من غيـر أن يزيد عليها ويفترض عناصر وهمية مكملة لها ولقد قام فهم النحاة للجملة علـى أساس منطقي ثم فرضوا الواقع الفلسفي على الشكل اللغوي [2] بمعنى أنهم فهمـوا الجملة في ضوء المنطق فكما لا يمكن أن يكون هناك حدث بلا محدث، أو لا يكون حدث من غير ذات كذلك لم يرتضوا أن يجئ مسند إليه بلا مسند أو العكس، وكانوا إذا غاب أحدهما قدروه، حتى يتفق النص اللغوي مع الواقع الخارجي.

وإظهار بعض المحذوفات على سبيل التقدير والتأويل يذهب ببلاغـة الـنص اللغوي كإظهار المحذوف في قولك: (يا خالد) فلو أظهرنا ما زعم النحاة انّه محذوف لتسويغ ناصب المنادى لصارت الجملة (أدعو خالد) فتخرج الجملة من الإنشاء إلـى الخبر وبين التعبيرين فارق كبير، فالدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف بهذا الإلزام المنطقي ولا تسمح بأحكام المنطق والفلسفة أن تتحكم بدراسة اللغة.

---

(1) عيد، أصول النحو العربي، ص 220.

(2) عيد، أصول النحو العربي، ص 220.

فيتضح لنا مما سبق أن التّسويغ للظواهر والاستعمالات الخارجة عن القواعد بأساليب القياس والتأويل في جوهرها ترتكز على أسس منطقية، وحري بنا أن نتبع المنهج اللغوي الذي يسجل الظواهر كما هي دون أية محاولة لتـسويغها وإلـصاقها بالمناهج الفلسفية والمنطقية، مما يدفعنا إلى إغفال بعض خصائص اللغـة وإهمـال بلاغتها لا سيما إننا نعلم أن واجب النحوي أن يصف اللغة دون تدخل.

ومن الأبواب النحوية التي تؤيد تأثر المسوغات النحوية بالمنطق وعلم الكلام عن طريق استخدام المقدمات والاستنتاجات العقلية نداء الاسم المعـرف بـ ـ (أل) فالأصل الاستعمالي للمنادى أنّه لا يجوز نداء الاسم المحلى (بـأل) [1] إلا بوجـود فاصل فاختلاف النحاة في تقديم المسوغات لتأييد مذاهبهم عندما وجدوا ما يخرق هذه القاعدة فلجأ الكوفيون في تسويغ مثل هذا الاستعمال إلى السماع والقياس أما السماع فقد استشهدوا بقول الراجز[2]:

فيا الغُلامان اللذان فَرا

إياكما أن تُكسباني شرا

فجمع الشاعر بين حرف النداء (يا) و(ال) التعريف في قوله: (فيا الغلامان).

ومنه قول الراجز[3]:

فَديتُكِ يا التي تَيمتِ قَلْبي

وأَنتِ بخيلةٌ بالود عني

والشاهد في قول الشاعر:"يا التي" فأدخل حرف النداء على ما فيـه الألـف واللام وهو الاسم الموصول "والتي".

أما القياس الذي استدلوا به على صحة نداء ما فيه الألف واللام من الأسماء، فيتمثل في قياسهم مثل هذا الاستعمال اللغوي على نداء لفظ الجلالة في الدعاء، نحو "يا ا اغفر لنا" وهو استعمال لغوي صحيح بإجماع الفريقين، قال الكوفيون: "والذي

---

(1) الأنباري، الإنصاف، مسألة 46.

(2) الأنباري، الأنصاف، 312/1.

(3) الأنباري، الأنصاف، 313/1.

يدل على صحة ذلك، أنا اجمعنا على انه يجوز أن نقول في الدعاء "يا ا اغفر لنا" والألف واللام فيه زائدتان فدل على صحة ما قلناه[1].

أما نحاه البصرة فقد، سوغوا في استدلالهم لمذهبهم الذي يرفض الاسـتعمال اللغوي القائم على الجمع بين (يا) النداء و (ال) التعريف إلى قاعدة عامة في النحـو العربي فيما يخص النداء وتنص هذه القاعدة على أنّه لا يجوز اجتماع معرفين فـي كلمة واحدة.

ومن الملاحظ بالمسوغ الذي قدمه البصريون أنهمانطلقوا من خلال أسـلوبين من أساليب الاستدلال العقلي أحدهما: الاستدلال القياسي القائم على استخلاص نتيجة من مقدمتين وتكون على النحو الآتي:

مقدمة كبرى: لا يجتمع معرفان في كلمة واحدة.

مقدمة صغرى: (يا) النداء و (أل) التعريف معرفان.

نتيجة: أن (يا) و (أل) لا يجتمعان في كلمة واحدة.

والآخر الاستدلال بالأولى الذي تكون فيه القضية المراد إثبات الحكم لها أولى بذلك الحكم من القضية المستحضرة، والقياس عليها فلما لم يصح اجتماع معـرفين: أحدهما لفظي قوي وهو حرف النداء (يا) والآخر معنوي ضعيف وهو العلمية فـي نحو (يا زيد)؛ ولأنه لا يصح اجتماع معرفين لفظـين قـويين وهمـا (يـا) و (ال) التعريف في نحو (يا الرجل، ويا الغلام) كان ذلك من باب أولـى فـنلاحظ تـأثر البصريين بالمنطق الأرسطي.

أما عن موقف البصريين من أدلة الكوفيين النقلية والعقليـة، فإنّـه كالعـادة الرفض والاعتراض، وتقديم شتى المسوغات عن طريق التأويل والتخـريج التـي بدورها سترجع هذه الاستعمالات إلى طريق تتفق به مع القواعد النحوية.

---

(1) الأنباري، الأنصاف، مسألة 46.

الفصل الرابع
مظاهرالمسوغات في النحو العربي

بعد أن تحدثنا في الفصل السالف عن أساليب التّسويغ التي اتخذها النحاة طريقا لتسويغ الاستعمالات الخارجة على القواعد وكان الهدف من هـذا التّـسويغ صـحة القواعد وسلامة الاستعمالات، فالغاية الحقيقية التي توخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد بتسويغ ما يختلف معها من استعمالات.

نصل من هذا كله إلى أن التّسويغ يوجب الالتزام بالاستعمال، فكان اتخـاذهم الشذوذ أسلوبا للتسويغ سببه قصور الاستعمالات كميا وتحدثنا عن هذا عند الحـديث عن الشذوذ،وكذلك اختلاف نوعية الاستعمالات يؤدي إلى قصر بعض الظواهر على ظواهر أخرى وصولاً إلى إعادة صياغة التركيب ليظهر بصورة لا تتعارض مـع القاعدة.

وتظهر بوضوح أبعاد ظاهرة التّسويغ في النحو العربي تطبيقا وآثارها في هذا النحو عند الحديث عن مظاهر وأشكال التّسويغ النحوي من مثل: الحذف والزيـادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، والفصل والاعتراض، وغلبـة الفروع على الأصول.

وسأدرس هذه الأشكال في هذا الفصل لكي تتضح معالم هذه الدراسة وأثرهـا في التراث النحوي عن طريق التطبيق.

أولاً: الحذف والتقدير.

قد شكل الحذف مظهراً هاماً من مظاهر التّسويغ فالجملة لا بد من أن يكـون فيها عنصران أساسيان المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهذين العنصرين ما يـؤدي معاني أخرى مكملة لهما ومن هذه المكملات المفعولات والحال والتمييز وغير ذلك، وقد وجد أن ثمة تراكيب لم يراع في تراكيبها هذا الشكل المفترض لبنـاء الجملـة ويعرفه المخاطب بقرينة لفظية أو غير لفظية، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعـون الهلال فقال قائل منهم: الهلالُ وا ، أي هذا الهلال، وإذا رأيت رجلاً قد سدد سهما فسمعت صوتا (القرطاس وا) أي أصاب القرطاس أو رأيت قوما يتوقعون هلالاً ثم

سمعت تكبيراً قلت: (الهلالَ وا) أي رأوا الهلال، ومثل هذا (مررت برجل زيـد) فكأنك قلت هو زيد وعلى هذا قول ا عز وجل: " وإِذَا تُتْلَى علَيهِم آياتُنَـا بينَـاتٍ تَعرِفُ فِي وجوهِ الَذِين كَفَروا الْمنكَر يكَادون يسطُون بِالَذِين يتْلُون علَيهِم آياتِنَا قُـلْ أَفَأُنَبئُكُم بِشَر من ذَلِكُم النار وعدها الله الَذِين كَفَروا وبِئْس الْمصِير " [1].

فنلاحظ من الأمثلة السابقة أن حذف أحد ركني الجملة أثار اهتمام النحاة فابتداء الكلام مثلا باسم منصوب يجبر النحاة على تبرير ذلك لتقدير محذوف يعمل في ذلك الاسم النصب وإذا وصف اسم مجرور بصفة مرفوعة يوجب النحاة علـى تقـدير بمبتدأ لهذا الاسم.

وقد لخص ابن السراج ذلك في كتابه الأصول بعبارة موجزة معبـرة حيـث قال[2]: "واعلم أن جميع ما يحذف، فإنّهم لا يحذفون شيئاً إلا أبقوا دليلاً على ما ألقى" وأجمل ابن جني وجوه الحذف بقوله[3]: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحـرف وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيـب في معرفته".

والحذف يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجود فيه ويضل النحاة عن هـذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنّه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية وبين النصوص التي تخالف تلك الشروط فيرى السيوطي[4] أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي فـإذا تغيـر الحكـم الإعرابي دل عليه باصطلاح آخر هو الاتساع فيقول: (الاتساع ضرب من الحذف، وبهذا المفهوم يلتقي الحذف بالتقدير في مواضع محددة، ذلك أن التقدير يقـال فـي حالات ثلاث الأولى: تقدير الحركة الإعرابية والثانية تقدير الجملة والثالثة تقـدير بعض أجزائها.

---

(1) الحج، 72.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 254/2.

(3) ابن جنى، الخصائص، 360/2.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر 13/1.

وبهذا نصل إلى أن ظاهرة الحذف تشكل مظهرا من مظاهر التّسويغ النحوي لإعادة صياغة المادة اللغوية لتواكب القواعد فمثلاً في قراءة زيد بن علي: " وقِيلَ لِلذِين اتقَواْ ماذَا َأنزلَ ربكُم قَالُواْ خَيراً للذِين َأحسنُواْ فِي هذِهِ الدنْيا حسنَةٌ ولَدار الآخِرةِ خَير ولَنِعم دار الْمتقِين " [1] فجاء في الكشاف أن المسوغ لرفع خير هو حذف المبتدأ وتقدير الكلام هو خير ويسوغ الزمخشري ذلك بقوله فإن قلت لم رفع الأول ونصب هذا قلت فصلا بين جواب المقر وجواب الجاحد[2] ومنه قوله تعالى: " وإِذَا قِيلَ لَهم ماذَا َأنزلَ ربكُم قَالُواْ َأساطِير الأَولِين " [3] برفع (أساطير) على خبر المبتدأ المضمر عند النحاة.

ولا أريد أن أطيل في ذكر الأمثلة الكثيرة على الحذف، فلا يكاد باب نحوي يخلو من الحذف سواء أكان بالحركة أم بالجملة أم بأجزاء من الجملة أو حذف العامل فقد تناول هذا الموضوع دراسات كثيرة وعند تحليل النماذج التي ذكرها النحاة للحذف يكشف عن حقيقة بالغة الأهمية وهي أن النحاة يخلطون بين الحذف والتفسير، ويجعلون تفسير النص جزءاً لا يتجزأ ويحتمون لذلك مراعاة تسويغ أي استعمال حتى يعود إلى القواعد وترتضيه أحكامها.

ثانياً: الحمل على المعنى.

لقد مر بنا أن النحاة والبلاغيين والمفسرين جادون في طلب تفسير المسائل والاستعمالات التي تبدو مخالفة للمألوف اللغوي فكان الحمل على المعنى من مظاهر التّسويغ التي اتكأ عليها النحاة في كثير من الاستعمالات المخالفة للأصل النحوي ويشكل هذا المظهر من أهم مظاهر المسوغات النحوية التي تم على أساسها تسويغ النصوص المخالفة لقواعد التطابق خاصة، وهو بدوره يحاول إسباغ الاستعمالات على الأصول النحوية ويعتمد في ذلك على بعض القواعد التي تنظم بين الاستعمال والقاعدة لتنتج آثارها في مجال التطبيق.

---

(1) النحل، 30.

(2) الزمخشري، الكشاف، 407/2.

(3) النحل 24.

ولهذا فقد انبرى القدامى لإيلاء مسألة الحمل على المعنى قدراً كبيراً من النظر إذ جعلوه مسوغاً من مسوغات الخروج عن القاعدة أو وسيلة من وسائل فهم العدول اللغوي فيطالعنا ابن فارس في كتابه "الصاحبي" بقوله:"هذا باب يترك حكـم ظـاهر لفظه لأنه محمول على معناه) [1] وقد وقف ابن جني وقفة طويلة عند هذه الظـاهرة فيقول: "إن العرب اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ" [2] ويشاطرهم الـرأي السيوطي بقوله: "ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قُبح" [3].

ومن هذا الفرض يترتب علينا أن لا يذهب بنا مركب الحمل على المعنى بعيداً ويكون مدعاة للتعسف والإفراط في تحميل اللفظ ما لا يحمل.

وقد تنبه إلى ذلك الجرجاني ووقف عنده بالقول: "فأما الإفراط فيما يتعاطاه قوم يحبون الإغراب في التأويل ويحرصون على تكثير الوجوه وينسون أن احتمال اللفظ شرط في كل ما يعدل به عن الظاهر" [4] ومن الأمثلة على ذلك مسائل كثيرة منهـا المطابقة بين العدد والمعدود مثل قول الشاعر:[5].

وإن كِلاباً هذهِ عشْرُ أبطُنٍ وأنتَ بريءٌ مِن قَبائِلها العشر

فذكّر العدد مع المعدود المذكر وكان حقه أن يقول في العدد (عشرة) ولكنـه خالف بذلك تسويغا له على الحمل على المعنى؛لأنه حمل المعدود أبطن على معنـى قبائل (أبطن) (قبائل) وأبان عن ذلك في عجز البيت بقوله (قبائلها العشر) ومنه أيضا التنقل بين الإفراد والتثنية والجمع ومثال ذلك قول الشاعر:[6]:

أما الوسامةُ أو حسن النساءِ فَقَد أُوتيت مِنْه لو أن العقْلَ محتَنِك

فالضمير في (منه) جاء مفرداً مذكراً بعد ما سبق بالشيئين، هما (الوسـامة) و(حسن النساء) وكان القياس أن يقول الشاعر (منهما) ولكنه حملها علـى المعنـى

---

(1) ابن فارس، الصاحبي (253) ص.
(2) ابن جنى، الخصائص، 420/1.
(3) السيوطي، همع الهوامع، 331/3.
(4) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 340.
(5) سيبويه، الكتاب، 565/3.
(6) الفراء، معاني القرآن 81/1.

فالوسامة هي الحسن وكلاهما الجمال، ويظهر أيضا في قوله تعالى: " يا أَيها النبِـي إِذَا طَلَقْتُم النساء فَطَلِّقُوهن لِعِدتِهِن وأَحصوا الْعِدةَ واتقُوا الله ربكُم لَا تُخْرِجوهن مِـن بيوتِهِن ولَا يخْرجن إِلا أَن يأْتِين بِفَاحِشَةٍ مبينَةٍ وتِلْك حدود اللهِ ومن يتَعد حدود اللـهِ فَقَد ظَلَم نَفْسه لَا تَدرِي لَعل الله يحدِثُ بعد ذَلِك أَمراً "[1] فقد بداء بخطاب النبي ثـم أخبر عن ذلك الأفراد بالجمع في قوله (طلقتم) وقد سوغ ذلك بحمل الخطاب لأمـة رسول ا جميعا[2] ومن الأمثلة أيضا، التعبير عن المذكر بالمؤنـث بنحـو قـول الشاعر:

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائِل بني أسدٍ ما هذه الصوتُ[3]

فقد أنث الصوت؛ لأنه في معنى الاستغاثة[4] وقول عمرو بن أبي ربيعة:

فكان مِجني دون من كُنْتُ أتقي ثلاث شخوصٍ كاعبان ومعصر[5]

فأنّث الشخص؛ لأنّه أراد به المرأة

ثالثاً: التقديم والتأخير.

تشكل ظاهرة التقديم والتأخير مظهراً مهما من مظاهر التّسويغ النحوي لكثيـر من الاستعمالات فكما نعرف أن الأصل في الاستعمال اللغوي الذي وصفه النحاة في بناء الجملة الفعلية أن تبدأ بفعل ثم فاعل ثم المفعولات وان الأصـل فـي الجملـة الاسمية أن يكون المبتدأ في أول الجملة ثم يذكر الخبر بعده[6] وقد لاحظ النحـاة أن الجملة قد تخرج عن هذا البناء لأغراض معنوية، فيتقدم الفاعـل علـى الفعـل أو المفعول على الفاعل أو المفعول على الفعل والفاعل،وقد يتقدم أيضا الخبـر علـى المبتدأ.

---

(1) الطلاق، 1.

(2) الزمخشري، الكشاف، 554/4.

(3) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، 166/1.

(4) ابن جنى، الخصائص، 416/2.

(5) البغدادي، خزانة الأدب، 321/3، سيبويه، الكتاب 175/2، ابن أبي ربيعـة، ديوانـه، ص 189.

(6) حماسة، في بناء الجملة العربية، ص 43.

وكان سيبويه أبرز النحاة الذين تحدثوا عن هذه الظاهرة وأبان عن أسرارها فقد ذكر في أكثر من موضع مواطن يجوز فيها التقديم والتأخير ومواطن أخـرى لا يجوز فيها ذلك كما كشف عن الأغراض التي يقصدها المتكلم عند التقـديم[1] وقـد جعل ابن جني التقديم والتأخير على ضربين احدهما ما يقبله القيـاس والآخـر مـا يسهله الاضطرار والأول كتقديم المفعول على الفاعل نحو، زيداً ضرب عمر، ونحو قام عندك زيد والثاني كتقديم المستثنى على الفعل الناصب له كقولك إلا زيـداً قـام القوم[2].

وما يهم دراستي هو الاستعمالات التي خرجت عن المألوف اللغـوي وكـان التقديم مظهراً من مظاهر التّسويغ لهذا الخروج ومن ذلك قول النابغة الذبياني[3]:

جزى ربه عني عدي بن حاتم　　جزاء الكلابِ العاوياتِ وقَد فَعلْ

فالأصل تقديم (عدي) وتأخير (ربه)؛ لأن الضمير على الوجـه الأول عائـد على (عدي) المتأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يسوغ ولكن بعض العلماء أجازوا ذلك في الشعر فقط، يقول الأزهري:"والصحيح جوازه في الشعر فقـط" [4] مـسوغا ذلـك بالضرورة ويقول الصبان:"وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر" [5] وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر.

فالقاعدة المعيارية أوجبت الفصل بالمفعول به بين الفعل والفاعل فـي حالـة اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول به لضمان صحة التركيب اللغوي ومـن أجاز الجري على الأصل دون تقديم المفعول به على الرغم مـن اتـصال الفاعـل بالضمير العائد على المفعول به كان مسوغه ورود ذلك في الشعر إذ تـم تـسويغ بعض الاستعمالات التي ورد فيها مثل ذلك الخروج بعودة الـضمير علـى غيـر المفعول به كما في البيت السابق.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 34/1.

(2) ابن جنى، الخصائص، 382/2.

(3) ينظر: الذبياني، ديوانه، ص 82.

(4) الأزهري، شرح التصريح، 416/1.

(5) الصبان، حاشية الصبان 547/2.

إذ لم يعد الضمير على عدي وإنما عاد على الجزاء الذي دل عليـه الفعـل جزى في بداية البيت[1] والأصل أن يكون البيت (جزى عدي بن حاتم ربه) وهـذا تسويغ الاستعمال جريا على القاعدة المعيارية، فنلاحظ أن التقديم والتأخير والفـصل تعد أهم المظاهر التي يتخذها النحاة لتسويغ الاستعمالات المخالفة لقواعد الترتيـب وهذه المظاهر تتطلب من النحوي أن يكون على تصور خاص للنصوص وخاصـة العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب.

وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد، المنظمة لها فالتقديم والتأخير والفصل قد تكون وسائل مستقلة لإعادة صياغة الاستعمال من أجل تأويله وهذا مـا لاحظناه في المثال السابق عندما أعاد أصل الاستعمال إلى (جزى عدي بـن حـاتم ربه).

وتهدف مسألة التقديم والتأخير في صيغ التركيب اللغوي إلى تمكـين القواعـد النحوية من الاستعمالات التي خرجت عن المألوف اللغوي وهذا بدوره يجعل التقديم والتأخير، قضية سهلة في نظر النحاة ويدل على ذلك وجودها بكثـرة هائلـة فـي جزيئات البحث النحوي ومن الأمثلة على ذلك قول زهير بن مسعود:

فلَم أَرقِهِ إن ينج منها وإن يمت فطعنةٌ لاغُس ولا بِمغمر[2]

وقول رؤبة:

يا حكم الوارثَ عن عبد الملك أوديت إن لم تَحب حبو المعتَنك[3]

فالأصل النحوي يحتم صدارة أداة الشرط ثم يأتي بعدها التركيـب الـشرطي فلا يجوز عندهم أن يجعل ما قبلها عاملاً فيها، كما لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[4] ولكن في الاستعمالين السابقين ورد ما يخالف هذه القاعدة فاضطر النحاة إلى اللجوء إلى التّسويغ وادعوا أن زهيرا أردا (إن ينجو منها فلم أرقه) وإن رؤبـة أرد

---

(1)الصبان، حاشية الصبان، 546/2.

(2) البيت لزهير بن مسعود، انظر: ابن منظور، لسان العـرب، مـادة غـسس، بـن جنـي، الخصائص2\388.

(3) البيت لرؤبة في ديوانه ص18 وبلا نسبة في ابن جني، الخصائص 2\389.

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 59/2.

(إن لم تحب أوديت) وأن المتكلم إذا قدم الجواب فإنما يريد في الواقع تقديم الشرط، ولكن هذا التّسويغ لا يكفي لتخليص القاعدة من التناقض، فدفع ذلك النحـاة لإيجـاد مسوغ جديد فقد أجاز سيبويه أن تقول: (زيداً إذا يأتيني أضرب) وسوغه على أنه قد نصب زيداً بالضرب ونوى تقديمه كأنه قال زيداً أضرب إذا يـأتيني، فقـال ابـن جني:(ألا ترى إلى نيته بما يكون جوابا لإذا وقد وقع في موقعه أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه) [1].

رابعاً: الحمل على الجوار:

برز هذا المسوغ في مظاهر كثيرة من اللغة ليشكل ميدانا واسعا فـي صـلب موضوع المسوغات وقد دارت حوله دراسات كثيرة وما يهمنا هنا هو كيفية استفادة النحاة القدامى والمحدثون من هذا المسوغ لإفادة سد الفجوة التي امتدت بين القاعـدة والاستعمال، ولا يكاد كتاب نحوي يخلو من المسألة المنقولة عن العرب (هذا جحر ضبٍ خربٍ) فكثر دورانها في مضانهم فورد في الكتاب:"فقد حمله قـرب الجـوار على أن جروا (هذا جحر ضبٍ خربٍ) فيقول سيبويه عن هذا المثال[2]: "فكيف مـا يصح معناه ثم ذكر رأي الخليل في هذه المسألة فقال[3]" ومما جرى نعتا على غيـر وجه الكلام، (هذا جحر ضب خرب)؛ فالوجه، الرفع وهـو كـلام أكثـر العـرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب، نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب، يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه لأنه نكـرة، كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار هو والضب منزلة اسـم واحد"

وما يهمنا في هذا الموضوع هو أن هذا الاستعمال مع انه خرق القاعدة إلا أن أغلب النحاة لم ينكروا هذا المسوغ، وهو مسوغ يصح عند البلاغين إذ أشاروا إليـه غير مرة في باب المجاز[4].

---

(1) ابن جنى، الخصائص، 309/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 67/1.

(3) المصدر نفسه، 436/1.

(4) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 344.

وكان للمحدثين نصيب للإفادة من هذا المسوغ بوصفه وسيلة من وسائل فهـم الاستعمالات التي خالفت المألوف اللغوي في باب الحركات وقد أشار عبـد الفتـاح الحموز إلى ذلك في كتابه (الحمل على الجوار في القرآن الكريم) وقد ذهب فيه إلى أن الحمل على الجوار مسألة تصح في القرآن الكريم لوجود شواهد فـي القـراءات القرآنية لهذه المسألة ونبه على أن مسألة الجوار ليست اعتباطاً، بل لها قيود وشروط وقد ذكر منها[1]:-

1. أن يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف.
2. اتفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع
3. أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف، وخبر المبتدأ.
4. أن يكون ذا نكتة لا لبس فيها.
5. أن يكون في الخفض لا في الرفع.

وعلى الرغم من كثرة دوران هذا المسوغ عند النحاة ووضع القيود له إلا أنّـه كسر هذه القيود فقد ورد غير مرة مجيء الخفض في المعارف ومنه قوله تعـالى: "يا بِني إسرائِيلَ قَد أنجينَاكُم من عدوكُم وواعدنَاكُم جانِب الطور الأيمن ونَزلْنَا علَيكُم الْمن والسلْوى " [2] فقرئت هذه الآية بالجر على الجوار (الأيمن) ويرى أبو حيـان أن هذه القراءة لا يجوز تسويغها حملاً علـى الجـوار، فـسوغها الزمخـشري[3] باستخدام وسيلة أخرى وهي الشذوذ.

وكان لهذا المسوغ دور كبير في إفادة المحدثين في تفسير كثير من المـسائل التي خرج فيها الاستعمال عن القاعدة، ومن ذلك قول تمام حسان في بـاب النعـت السببي:"فهو أمر تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام الحركات وهو مظهـر جمـالي للمناسبة في الحركة بين المتجاورين" [4].

---

(1) الحموز، عبد الفتاح، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، طبعـة 1، ص 33.

(2) طه، 80.

(3) أبو حيان، البحر المحيط 346/7.

(4) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 234.

ويتبدى لي أن هذا المسوغ ليس مقصورا على باب الحركة الإعرابية كما ارتأى النحاة من قدامى ومحدثين، بل يتجاوز ذلك إلى باب القرب في الكلمتين أحدهما في التذكير، والآخر في التأنيث دون النظر إلى العلامة الإعرابية على نحو ما يطالعنا في باب ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، ومن المسائل التي يمكن حملها على هذا المسوغ النعت بالجوار؛ فقد قرأ أبو جعفر وزيد بن علي الآية الكريمة ({وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكُل أمرٍ مستَقِر }) [1] بخفض (مستقر) على انه وصف (لأمر)، وأيضا قوله تعالى: " وَأذَان من اللّهِ ورسولِهِ إِلى الناسِ يوم الْحج الأَكْبر أن اللّه برِيء من الْمشْرِكِين ورسولُه فَإِن تُبتُم فَهو خَير لكُم وإِن تَوليتُم فَاعلَمواْ أَنكُم غَير معجِزي اللّهِ وبشرِ الذِين كَفَرواْ بِعذَابٍ أَلِيمٍ " [2] بخفض (رسوله) فسوغت على العطف على الجوار.

ونلاحظ بعد هذا العرض أن هذا المسوغ أدى إلى إغناء اللغة باستعمالات كثيرة وأنّه ليس مقصوراً عند القدماء على وسائل محددة، فالجوار مسألة مستعملة كثيراً في أيامنا هذه في باب جمع المذكر السالم فعندما يخاطب المدرس طلابه قائلا لهم (هات جمع مذكر سالم) متوهما أن لفظ (سالم) وصف للمذكر.

خامساً: الفصل:

وهو مظهر من مظاهر التّسويغ النحوي لتسويغ الاستعمالات المخالفة لقواعد الترتيب فيكون بوضع لفظ بين لفظين آخرين في الجملة ينتمي أحدهما إلى الآخر كأن يكونا (متلازمين) أو بينهما صورة من صور التضام[3] وعرفه علي أبو المكارم بقوله[4]:" فمن الملحوظ أن لفظ الفصل يستخدم في البحث النحوي في حال وجود فاصل من نوع خاص بين جزئي الجملة أو أجزائها المتوالية وهذا الفاصل يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزئي الجملة عملاً وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها".

(1) القمر (3).

(2) التوبة، 3.

(3) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، طبعة 2، عالم الكتب، ص 118/2. 2000.

(4) أبو المكارم، التفكير النحوي، ص 338.

ونلاحظ من التعريفات السابقة أن الفصل هو وجـود فاصـل يفـصل بـين المتلازمين وهذا الفاصل يجب أن يكون مفردا وليس جملة؛ لأن الجملة تـدخل فـي باب الاعتراض الذي يعد في حقيقته فصلا وإن اختلفت المسميات بالإضافة إلـى أن الفاصل قد يتجاوز حال الإفراد إلى شبه الجملة (الجار والمجرور) التي تعـد مـن الفواصل الحرة التي يسوغ أن تفصل بين معظم الأزواج النحوية، وبهـذا التحديـد لمضمون الفصل تتحدد علاقته باصطلاح (الاعتراض) الذي يـستخدم بكثـرة فـي المسوغات النحوية ويقصد به النحاة أن يكون الفاصل بين الأجزاء المترابطة التـي يجب تعاقبها ليس جزءاً واحدا أو متعددا وإنما جملة كاملة ومعنى هذا أن الفارق بين الفصل والاعتراض واضح إذ في الفصل قد نجد الفاصل أو الفواصل لهـا محلهـا الإعرابي أما في الاعتراض فان الجملة كلها لا محل لها من الإعراب ومن الأمثلة على الفصل النحوي:

أولاً: الفصل بين المتلازمين بالجار والمجرور مثل قول الشاعر:

فلا تَلحني فيها فإن بِحبِها أخاك مصاب القلب جم بلابلُه[1]

فقد فصل بين الحرف الناسخ (إن) واسمها (أخاك) بالجار والمجـرور فيقـول عبد السلام هارون:"وبعض النحاة يمنع تقدم محمول خبر إن على اسـمها والوجـه خلافهم لأنه يجوز تقديمه في ما الحجازية، فهي متعلقة بالخبر وساغ بها أن تفـصل بين إن واسمها"[2].

ونلاحظ تسامح النحاة في مثل هذا النوع من الفصل دون شروط أو قيود وهي مما يتوسع فيه في الكلام.

وقد فصلوا بالظرف والجار والمجرور بين فعل التعجـب والمتعجـب منـه والفصل بينهما في الأصل بغير الظرف والجار والمجرور قبيح وممنـوع وحتـى

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 133/2، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 440/1، ابن هـشام، مغنى اللبيب 693/2.

(2) سيبويه، حاشية الكتاب، 133/2.

بالظرف والجار والمجرور نحو: (ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد)، (وما أثبت عند الحرب زيداً) [1].

ويشترط في شبه الجملة (الظرف، والجار والمجرور) أن تكون متعلقة بفعل التعجب، مثل (ما أضيع في بلادنا المودة ممن لا وفاء لهم)، فلو كانت متعلقة بمعمول فعل التعجب، أو بغير فعل التعجب لم يصح الفصل بها، مثل (ما أحسن عند دواعي الغضب الحليم)؛ لأن شبه الجملة (عند دواعي الغضب) متعلقة (بحليم) [2]، وليست متعلقة بفعل التعجب، فكما أن ما التعجبية وفعلها متلازمان كذلك فعلها والمتعجب منه متلازمان، فأجاز النحاة، الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور مع شدة تلازمهما وترابطهما.

وقد سوغ السيوطي التوسع في الظرف والجار والمجرور في شرح الإيضاح، بقوله:"الظرف و الجار والمجرور اتسع فيهما، ووجه ذلك أن جميع الأفعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وإن لم يذكر فإذا ذكرفعلى التأكيد، وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه أو في حكمه فكأنك اذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء" [3].

وقد ورد في الاستعمال اللغوي فصل بين المضاف والمضاف إليه، ما يخالف المألوف اللغوي كما في قول، أبي حية النمري:

كما خُطَّ الكتاب بِكف يوماً يهودي يقارب أو يزيلُ [4]

والأصل في البيت (كما خط الكتاب يوما بكف يهودي) ففصل بين المضاف (كف)، والمضاف إليه (يهودي) بالظرف الأجنبي، وهو (يوماً) [5] ولعل هذا الفصل الذي شدد النحاة في قبوله لكونه يفصل بين المضاف والمضاف إليه ولكونهما

(1) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 287/1.

(2) انظر: عباس، النحو الوافي، ص 358/3.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر، 288/1.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 179/1، السيوطي، الهمع 432/2، أبو حية النمري 1975، شعر أبي حية، تحقيق محيى الجابوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص 163.

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 169/3، والأزهري، شرح التصريح 736/1.

شديدي الترابط وكأنهما كالكلمة الواحدة تحتاج إلى مسوغات، حتى تقبلها أذن السامع فلا يعقل أن لا يقبل مثل هذا الاستعمال، وقد ورد عن العرب الفصحاء.

وخلاصة القول أن مظهر الفصل يشكل وسيلة من وسائل التّسويغ التي جعلت النحاة يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذاك فصلوا بهما بين الفعل الناقص عن معموله كقولنا:(كان في الدار) أو عندك زيد جالساً وفعل التعجب عن المتعجب منه وبين الحرف الناسخ ومنسوخه[1] والمضاف والمضاف إليه حتى دفع هذا التوسع في تسويغ وقبول هذا الفصل النحاة إلى الحرية في الفصل بين المتلازمين بالجملة المعترضة، فهي تفصل بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر والشرط وجوابه والموصول وصلته والموصوف وصفته[2]، لتميزها بنوع خاص من الحرية، ويتوسع فيها كما يتوسع في الظرف والجار والمجرور فيسمح لها أن تتوسط بين المتلازمين دون أن يضطر النحاة إلى إيجاد تخريج لهذا الفصل فهو فصل سائغ وكثير في كلام العرب لأنه لا يغير مجرى الكلام ولا يضعف العلاقة بين المتلازمين[3].

والجملة المعترضة بعيدة عن مجرى السياق النحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الأعراب وقد تكون اسمية أو فعلية وهي نوع من أنواع الفواصل التي تتميز بكونها جملة مستقلة بالفائدة.

ومن أمثلة الفصل:

القسم.

إذ يعد من الفواصل التي يتوسع فيها في الكلام كالظرف والجار والمجرور وكان المسوغ عند النحاة للاتساع في استخدام القسم كفاصل كثرة دورانها حتى أنهم اغتفروا الفصل بها بين الحرف ومدخوله في نحو قولك: (قد وا قام زيد) وكذلك تساهلوا في قبول الفصل بها بين الحرف العامل ومعموله.

---

(1) انظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، 693/2.

(2) ابن هشام، مغنى اللبيب، 387/2.

(3) عبد العزيز موسى علي، 2006، دراسات العلوم الإسلامية والاجتماعية، بحث الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، ص 11.

في قول حسان بن ثابت:

إذن والله نَرميهم بحربٍ   تُشيب الطفلَ من قَبل المشيبِ[1]

والشاهد في قوله (إذن والله نرميهم) إذ نصب الفعل المضارع وهو (نرمي) مع الفصل بينهما بالقسم وهو فصل سائغ وسوغه سيبويه بقوله (ولا تفصلوا بشيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن) لان (إذن) أشبهت (أرى) في الأفعال في منزلة (أرى) في الأسماء وهي تُلغى وتُقدم وتُؤخر، فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين) [2].

على الرغم من أنّه لا يفصل بينهما بغير القسم، كما أجازوا الفصل بالقسم بين الاسم الموصول وصلته والمضاف والمضاف إليه على الرغم قبح الفصل بينهما إلا انه مع القسم يصبح جائزاً في السعة كما يقول ابن هشام: "أن يكون الفاصل قسماً، كقولك هذا غلام والله زيدٍ"[3].

فنلاحظ من خلال قراءة الأمثلة السابقة أن الفصل كان يشكل ركيزة أساسية ومظهراً من مظاهر المسوغات النحوية فكان النحاة يتسعون ويجيزون الفصل بشكل كبير وهذا يلعب دوراً كبيراً في الإغناء اللغوي.

سادساً: غلبة الفرع على الأصل

إن غلبة الفروع على الأصول من الأساليب التي كانت طريقاً للمسوغات النحوية في تسويغ الاستعمالات المخالفة للأصول، فالنحو العربي منظومة من العلاقات المتداخلة المتشابكة التي يمكن أن نصفها بقواعد كلية، تندرج تحتها أجزاء من أبواب شتى من النحو وهذه القواعد الكلية شديدة التداخل مع القواعد التفصيلية لكل باب نحوي.

ولعل فكرة التأليف في القواعد الكلية تعود إلى السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر، فأول فنون كتابه فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع

---

(1) انظر: حسان بن ثابت، ديوان حسان، 30، السيوطي، الهمع 295/2، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين، مصر، الدرر 11/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 12/3.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك 165/3.

وهو معظم الكتاب وأهمه[1]، ويعود عزوف النحاة عن تقديم المادة النحويـة وفـق منهج القواعد الكلية (الأصول) إلى أن هذا المنهج يوزع الباب النحوي الواحد علـى قواعد متعددة فيقطع أوصال الباب النحوي ويشتت الدارس إضافة إلى عدم شـمول قواعد الكلية لمسائل النحو كافة ويرى الدكتور تمام حسان أن القواعد الكلية ضوابط منهجية سماها قواعد التوجيه وقصد بها تلك الضوابط المنهجية التي وصفها النحـاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الحكم وقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم[2].

ولعل الأصل انحطاط الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حـق الأصـل لأن النحاة بعد أن يجعلوا حكمهم فرعا على أصل يسلبون الفرع شيئاً من مزايا الأصـل تحقيقاً لفرعيته فالأصل في العلم أن يكون مذكراً عربي الوضع غير مركب تركيبـا مزجيا ليس على وزن خاص بالفعل أو معدولا عن أصله ولهذا منع العلم المؤنـث والأعجمي والمركب تركيباً مزجياً من الصرف فسلب منه التنوين والجر بالكـسرة تحقيقا لفرعيته ومنع النحاة تقدم اسم إن عليها لأنها فرع (كان) فلا يجوز أن تعطي حريتها في التقديم والتأخير[3]، ولأن الأصل في واو العطف فقد منع النحـاة تقـدم المفعول معه لأن واو المعية فرع على واو العطف فلا يسوغ التصرف فيما بعدها[4] واسم الفاعل لا يعمل عند البصريين من غير اعتماد إذا كان نكرة لأنه فرع علـى الفعل في العمل فيجب أن ينحط عنه.

وانحطاط الفرع عن رتبة الأصل يقابله حرية واسعة نسبيا للأصل تصل إلى درجة عدم المساس بعلة العمل أو التصرف لأن الأصل لا يعلل فالأصل في أدوات النداء (ياء) لذا تقدر عند الحذف، وكذلك كل ما كان أصل بابه مما يجـوز حذفـه والأصل في المبتدأ التقديم لكن يجوز أن يتأخر وجوبا أو جوازا أما الوجوب فلتحقيق

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 10/1.

(2) حسان، الأصول، ص 221.

(3) الصنعاني، تهذيب الوسيط في النحو، محمد بن علي، تحقيق فخر الـدين قـداره ط1، دار الجيل، بيروت 1991، ص 184.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 276/2.

الانسجام مع القواعد الأخرى كحق الصدارة لأسماء الاستفهام والشرط وأما الجواز فهو اتساع.

ولكن الذي يهمنا في موضوع المسوغات النحوية أن هذه الأصول التي أولاها النحاة أهمية كبيرة قد قبلت بعدد من الاستعمالات المخالفة لهذه الأصول بحيث يسمح اعتبار هذه الاستعمالات أصلا وتلك القاعدة فرعا حتى إن النحاة لا يحتاجون إلى تعليل خروج هذه الاستعمالات عن القواعد؛ لأنها حينئذ في اعتبارهم بوجه من الوجوه هي الأصل والقاعدة.

ومعنى هذا كله أن التّسويغ في هذا الأسلوب لم يقف عند تخريج الاستعمالات وتوجيهها وإنما تجاوز هذه النصوص إلى القواعد ذاتها فغير فيها ويدل بصورة سلبت الأصالة عن القاعدة وأسبغتها على ما يخالفها من نصوص.

ومن الأمثلة التي تكشف مدى توسع النحاة في غلبة الفروع على الأصول في النحو العربي وأصالته في الأصول النحوية ذلك أن القواعد التي انتهى إليها النحاة في ترتيب الفاعل والمفعول به ضرورة تقدم المفعول به على الفاعل إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول، ولكن ورد في الاستعمال النحوي ما يخالف ذلك ومنه قول النابغة[1]:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فَعل

فعندما نظر النحاة إلى هذا الاستعمال، المخالف للقاعدة فالأصل تقديم (عدي) وتأخير (ربه)؛لأن الضمير عائد على (عدي) المتأخر رتبة ولفظاً وهذا لا يسوغ وقد سوغه في بداية الأمر النحاة بالشذوذ ولكنهم لم يكتفوا بهذه الوسيلة من وسائل التّسويغ وهي الشذوذ بل حاولوا أن يجدوا له مسوغا آخر ولكن كيف يتسنى ذلك لهم...؟؟ وهم يصطدمون بالأصل النحوي القائل بأن الفاعل رتبته التقدم والمفعول به رتبته التأخر وقد وقع كل منهما في بيت النابغة في الموقع الذي هو أولى له.

(1) انظر: الذبياني، ديوان النابغة، ص 88.

إذاً فليس لنا أن نعتقد بان الفاعل وقد وقع مقدما أن موضوعه التأخير وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد الفاعل إذا وقع مؤخرا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدما فقد أخذ مأخذه وهذا ما ذهب إليه ابن جني[1] في حديثه عن هذا البيت.

ويتبدى لي من ذلك أن النحاة إذا وجدوا تعارضاً بين القواعد والاستعمال ابتكروا أسلوباً من أساليب التّسويغ النحوي يهدف إلى إثبات عدم قسرية القاعدة وطردها على وتيرة واحده، وهكذا إذا كان الأصل في القاعدة أن يكون الفاعل مقدما، فلما لا يكون الأصل، تقدم المفعول، بما أن النحاة سوغوا هذا البيت بهذه الطريقة، وكذلك لكثرة تقدم المفعول، وفي الاستعمالات النحوية في القرآن وفصيح الكلام ونلحظ ذلك في كلام ابن جني عندما قال (حتى أنه إذا أخر يقصد المفعول به – فموضوعه التقديم، كأنه قال: (جزى عدي بن حاتم ربه) ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدما عليه، مفعوله فجاز ذلك)[2].

سابعاً: التحريف

لم تكن مظاهر الحذف والتقدير الأسلوب الوحيد الذي لجأ إليه النحاة لعلاج القصور في القواعد، عن بعض الاستعمالات، بل لجئوا إلى عدد من الأساليب لتحقيق عدم قسرية القاعدة ومن أهمها التحريف وهو الربط بين عدد من الأدوات أو الصيغ التي يوجد بينها نوع من الاتفاق وشيء من الاختلاف في الناحيتين الصوتية والتركيبية.

وغاية التحريف رد الفوارق الصوتية إلى أصل متفق عليه ومن ثم تفسير الخلافات التركيبية[3] وأبرز هذه الأبواب التي قيل فيها باب إن وأخواتها فقد سعى النحاة بين (إن) المكسورة المشددة وبين (إن) الساكنة، فذهب النحاة إلى أنهما شيء واحد، فإن (إن) الثقيلة المؤكدة تخفف فتسكن وحين تسكن تفقد اختصاصها بالأسماء وتدخل على الأفعال، نحو قوله تعالى " لَيس علَيكُم جنَاح أَن تَبتَغُواْ فَضلاً من ربكُم فَإِذَا أَفَضتُم من عرفَاتٍ فَاذْكُرواْ اللّه عِند الْمشْعرِ الْحرامِ واذْكُروه كَما هداكُم وإِن

(1) ابن جنى، الخصائص، 294/1.

(2) ابن جنى، الخصائص، 297/1.

(3) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 329.

كُنتُم من قَبلِهِ لَمِن الضآلين " [1] فنلاحظ أن (إن) المشددة قد خففت فدخلت على الفعل (كنتم) ومنه قول الشاعرة:

با ـ ربك إن قَتَلْتَ لَمسلِما   وجبتْ عليك عقوبةُ المتَعمد[2]

فالشاهد في هذا البيت أن (إن) المخففـة فقـدت اختـصاصها فقـد فقـدت بالضرورة سبب إعمالها بناء على الأصل العام الذي يقرر أن عمل الحروف يمتـد عن اختصاص بما تعمل فيه[3] ولكن يجزون ان تعمل استصحابا للأصل وتبين لنـا أن النحاة يقرون أن (إن) الثقيلة هي بعينها (إن) الخفيفة، وأن ما حدث هـو بعـض التصرف الصوتي الذي نتج عنه ضعف عمل الصيغة المخففة، ويظهر جليـاً دور التحريف في عكس هذا الخلاف والخلط في دراسة الصيغ وعدم ملاحظة ما بينهـا من فوارق صوتية ودلالية وتركيبية، وينسحب على ما سبق موقف النحاة من (لكن) المشددة و(لكن) المخففة فالأولى عاملة والثانية ساكنة مهملة.

فيرى النحويون أن (لكن) المخففة، هي مخففة عن (لكن) المشددة وأنه لا يوجد بينهما فارق إلا في الأصوات وفي الوظيفة النحوية، ويـرى آخـرون أن المعنـى مختلف، فلكن المشددة تفيد الاستدراك ولكن الساكنة المهملة حرف عطـف بمعنـى (بل) [4].

ويتبدى لنا ما أوجده التحريف من خلط في دراسة الصيغ وانحـراف التنـاول الموضوعي للظواهر وإغفال للخصائص الصيغ والتراكيب وما يؤكد ذلك أن النحاة قد أقروا في الأمثلة السابقة أن كلاً من الصيغتين جاء بتحريف واحدة عن الأخرى، وفي نفس الوقت يفرقون بينهما من حيث الأصوات والدلالة والوظيفة النحوية.

ثامناً: الزيادة

والزيادة في التراث النحوي، اصطلاح يمتد من البحث الصرفي إلى الـدرس النحوي فلم تكن أساليب الحذف والتقدير الوحيدة التي استخدمها النحاة لتـسويغ مـا

---

(1) البقرة / 198.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 72/8، سيبويه، الكتاب، 474/1.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر، 263/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 80/8.

أحسوا به من اختلال وقصور في قواعدهم عن الاستعمالات اللغوية المخالفة للمألوف اللغوي مما أحدث فجوة كبيرة بين القاعدة والاستعمال.

فقد لجأوا إلى عدد من الأساليب لتحقيق شمولية القاعدة ومن هذه الأساليب وجود زيادات في الصيغ والتراكيب، فكما قدروا وجود صيغ لا وجود لها لإثبات عدم قسرية القاعدة عن الاستعمال ولإكمال أطراف العمل النحوي فإن الزيادة قد فرضت إغفال بعض الصيغ الموجودة في الاستعمال وإلغاء ما لها من تأثير.

والزيادة في التراكيب اللغوية شكلت قضية خلافية كبيرة بين النحاة في معناها ودلالتها فمن النحاة من يرى أن الزيادة ليس لها معنى،أي وجود الصيغة المزيدة، وعدمه واحد، فلو حذفتها لا يتغير الكلام عن معناه الأصلي[1].

أما عند سيبويه فلا يمكن أن تكون الزيادة لغير معنى؛ لأن التوكيد معنى صحيح وتكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى[2]، وصرح ابن جني أن معنى الزيادة توكيد الكلام فيقول: " إنها إنما جيء بها توكيداً للكلام ولم تحدث معنى"[3].

فعند النظر في أقوال النحاة السابقة نجد ان الزيادة في اللفظ فقط مع أن لها تأثيراً في المعنى وإن كان هذا التأثير مجرد دعم المعنى وليس استحداث معنى جديد، أما أبو حيان فيرى[4]، ان الزيادة لا تحدث معنى فكأنه يرى معنى الزيادة إلغاء المعنى والعمل، ومعنى هذا أن حروف الجر لا تزاد مطلقاً لأنها لا تنفك عن التأثير فيما يليها من أسماء.

ووقف بعض النحاة[5] موقفا يجمع بين هذه الآراء فقد تكون زائدة في المعنى فقط، نحو حروف الجر مثل (ما جاءني من أحد) فهي زائدة في المعنى ولكن الإعمال موجود، أو إلغاء في الأعمال فقط نحو (زيد منطلق ظننته) وأيضاً (وما كان أحسن زيداً) وأما الإلغاء في المعنى واللفظ نحو (ما) و (لا) و (إن).

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر 228/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 92/1.

(3) ابن جنى، سر صناعة الأعراب، 150/1.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، 229/1.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 137/8.

وقد كان لهذا الاختلاف في مفهوم الزيادة أثـر كبيـر فـي الاصـطلاحات المستعملة للدلالة عليها، فالذين فسروا الزيادة على أنها لا تحـدث معنـى أنكـروا الزيادة في التراكيب وفي هذا تضارب مع النص القرآني؛ لأن القرآن الكريم منـزه عن ذلك ولا يوجد فيه زيادة دون معنى ورد عليهم ابن يعيش وتبعه السيوطي بأنـه "ليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى فان كان الأول، فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى، وإن كان الثاني التأكيـد والتأكيد معنى صحيح" [1].

وبالنظر إلى جدلية هذه الإشكالية، فلا بد من الإشارةً بالتسليم والانصياع إلى وجود الزيادة في النحو على اختلاف مواضعها، سواء كان ذلك في الأمثلة المستقاة أو فيما تم تخريجه من الشواهد اللفظية، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه لا يمكـن الوقوف عند هذه الشواهد حصراً، وتبقى مواضع الزيادة في بعض الـصيغ التـي يطرد فيها دعوى الزيادة محدودة، وفاعلة، اتفق النحاة وبعض الدارسين على إلغـاء عملها وتهميش دورها بدعوى الزيادة ومن أمثلة هذه الصيغ:

1. زيادة الباء في الفاعل.

فقد تزاد الباء في الفاعل، فتفصل بين الفعل والفاعل كما في قوله تعالى: " ما أَصابك مِن حسنَةٍ فَمِن اللّهِ وما أَصابك مِن سيئَةٍ فَمِن نفْسِك وأَرسلْنَاك لِلناسِ رسولاً وكَفَى **بِاللّهِ شَهِيداً** "[2] فيقول سيبويه (إنما هي كفى ا ، ولكنك لما أدخلـت البـاء عملت) [3] فالأصل قوله تعالى (كفى ا شهيداً) إذ أدخلت الباء لتفصل بـين الفعـل (كفى) وفاعله لفظ الجلالة (ا) على الرغم من جر الفاعل بحرف الجر إلا انه يبقى مرفوعا محلا.

وفي موضع آخر يقول أبو ذؤيب الهذلي:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 228/8، السيوطي، الأشباه والنظائر 228/1.

(2) النساء، 79.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 92/1.

شَرِبن بِماءِ البحر ثُم ترفعت متى لُجج خُضر لهن نَئيج[1]

فنجد أن الباء في المفعول به زائدة والتقدير (شربن ماء البحر).

الخاتمة:

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج ومن أبرزها:

أولاً: إن الدوافع لوجود المسوغات هي: البحث عن المعنى، واطراد القاعدة النحوية، والبحث عن النحو التعليمي، ومحاولة كشف حكمة أسرار واضع اللغة، والبحث عن الوظائف اللغوية.

ثانياً: إن المسوغات استطاعت أن تثبت أن الأصول التقعيدية التي قام عليها النحو تراعي الجانب المعنوي والجوهري للتراكيب، فهي لا تنظر إلى الإطار الخارجي فقط، بل تحاول الربط بين الخارج والداخل في ضوء معادلة منطقية مقبولة.

ثالثاً: إن الاستنتاجات التي توصل إليها النحاة من خلال المسوغات ووسائلها المختلفة تفرض علينا ضرورة قبول الحلول التي وصفوها من خلالها والتي تخلص النحو العربي من الخلافات التي أغرقت كتبهم وتخلصهم أيضا من تلك الأصول الجدلية غير المنطقية التي تتناقض في مسيرتها مع التداول اللغوي وطبيعة اللغة.

رابعاً: شكلت المسوغات النحوية جزءاً لا يتجزأ من النحو الوظيفي الذي يبحث عن المعنى والوظيفة والتركيب إضافة إلى أنه يعنى عناية فائقة بجميع الاستعمالات ولا يسمح لنا باستبعاد أي استعمال طالما نطقت به العرب.

خامساً: للمسوغات دور كبير في التقعيد النحوي فقد شكلت عنصراً من عناصر الإغناء اللغوي لكثير من الاستعمالات التي استشهد بها النحاة باعتماد رئيس على السماع أو القياس، وقد أدت مسألة الإغناء اللغوي إلى ظهور نوع أخر من أنواع الإغناء تنتج بفعل هذه المسوغات ألا وهو الكفاية اللغوية.

(1) الهذلي، أبو ذؤيب، ديوانه، 51/1 شرح سهام المصري ط1 المكتب الإسلامي بيروت 1988.

سادساً: المسوغات محور هام من محاور الدرس اللغوي أدت إلى توسـيع جوانبـه الفكرية وتطبيقاتها التداولية. فخدمت النحاة في الخـروج مـن كثيـر مـن الإشكالات التي وقعوا فيها وفي الوقت نفسه فإنهـا كـشفت عـن الطـرق المنهجية التحليلية التي تعامل فيها مع أساليب التقعيد النحوي.

سابعاً: إن المنطق الواقعي التراكمي في دراسة هذه الظاهرة هو الذي شكل المحرك الأساس لدراسة المسوغات النحوية المتعددة.

ثامناً: للمسوغات أثر واضح في الدراسات النحوية التي ظهرت منذ بـدء التـأليف النحوي، ويظهر هذا الأثر واضحاً في مناهج البحث النحوي وصياغة النحاة أصول النحو وفروعه وتعليلهم ظواهره وأحكامه

تاسعاً: للمسوغات النحوية إيجابيات ولها سلبيات في النحو العربي، ولا تكاد تفصل بينهما شأنها شأن الخلاف النحوي الذي أغنى النحو العربـي بالاجتهـادات والأقيسة الشكلية والعلل العقلية.

عاشراً: قد لعبت المسوغات دوراً كبيراً في اتساع دائرة الفكر النحوي مـن خـلال اتساع دوائر الاستقراء اللغوي، وساهمت في دعم اللغة في مسيرتها التداولية وإغنائها بكثير من الاستعمالات.

حادي عشر: إن التّسويغ للظواهر والاستعمالات الخارجة عن القواعد بأساليب القياس والتأويل في جوهرها ترتكز على أسس منطقية.

ثاني عشر: كان الهدف من هذا التّسويغ صحة القواعد وسلامة الاستعمالات فالغاية الحقيقية التي توخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد بتسويغ مـا يختلـف معها من استعمالات.

المراجع

أرسطو، (1980)، **منطق أرسطو**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعـات، الكويت، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1982)، **شرح شافية ابن الحاجـب**، تحقيق محمد نور ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين دار الكتـب العلميـة، بيروت.

الأسد، ناصر الدين، (1969)، **مصادر الشعر الجاهلي**، دار المعارف، مصر.

الإسنوي، جمال الدين بن عبد الرحيم، (1985)، **الكوكب الدري فيما يتخرج علـى الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، ط1، تحقيق محمد حسن عـواد، دار عمار، الأردن.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى **(د.ت)، شرح الأشموني**, تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

الأفغاني، سعيد، (1978)، **في أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة.

امرؤ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي، (2003)، **الديوان**، شرحه عبد الرحمن المصطاوي، ط1، دار المعرفة.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن، (1998)، **الإنصاف فـي مـسائل الخـلاف** ، تحقيق: حسن حمد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن، **أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح قـدارة، دار الجيل، بيروت، 1995.

كمال الدين عبد الرحمن، (1971)، **الإغراب في جدل الإعراب**، ولمع الأدلـة فـي صناعة النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، طبعة 2، دار الفكر، بيروت.

الأندلسي، ابن مالك، (1992)، **ألفية ابن مالك في النحو والـصرف**، دار مؤسـسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت ط1.

أنيس، إبراهيم، (1975)، **من أسرار اللغة**، ط5،القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية.

ابن بابشاذ، طاهر ابن أحمد، (1976)، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت.

بالمر، (1995)، **علم الدلالة**، ترجمة صبري السيد، دار المعرفة، ط1.

البطليوسي، أبو محمد عبد ا بن محمد، **(د.ت)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي** ، ط1، حمزة عبد ا النشراتي، دار المريخ، الرياض.

البغدادي، عبد القادر، (1988)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، وضع هوامشه وفهارسه ، محمد نبيل طريفي ، ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت.

بول، موى، (1981)، **المنطق الصوري وفلسفة العلوم**، ترجمة فؤاد حسن زكريا مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع.

ترزي، فؤاد حنا، (د.ت)، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب، بيروت.

التهانوي، محمد علي، (1996)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** طبعة 1 تحقيق، علي دحروج وزملاؤه، لبنان، مكتبة لبنان.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (1948)، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

الجارحي، رسمية طراف، (1990)، **أمثلة النحاة ودورها في صناعة النحو وتعليمه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد، (1986)، **التعريفات**، د.ط بغداد دار الشؤون والثقافة العامة، وزارة الثقافة والإعلام.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد، **(د.ت)، النشر في القراءات العشر** تحقيق محمد احمد دهمان، مطبعة التوفيق، دمشق.

أبو جناح، صاحب، (1998)، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاته**، دار الفكر، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1990)، **الخصائص**، تحقيق محمد النجار، دار الشؤون العامة، بغداد، طبعة 4.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1954)، **شرح تصريف المازني**، تحقيق، إبراهيم مصطفى، ط1، مطبعة البابلي الحلبي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، **المحتـسب**، تحقيق علـي البحـري ناصـف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، د.ط.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيـق حـسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

جير هارد أندرس، **(1969)،** المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحـو العربـي فـي عصور الخلفاء، **مجلة تاريخ العلوم العربية**، ص350/24، القاهرة.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان، **(**1976)، **الإيضاح فـي شـرح المفـصل**، ط1، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

حباص، محمد يوسف، **(**1992)، الحمل على المعنى عند النحاة، **حوليات كليـة دار العلوم**، العدد الخامس عشر، القاهرة.

الحديثي، خديجة، **(**1981)، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث**، د.ط، العـراق، دار رشيد.

حسان، تمام، **(**1985)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، طبعة 3، الهيئـة المـصرية العامة للكتاب طبعة 3،.

حسان، تمام، **(**1980)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط1، دار الثقافة.

حسان، تمام، **(**2000)، **البيان في روائع القرآن**، طبعة 2، عالم الكتب.

حسان بن ثابت، (1986)، **ديوانه**، شرح وكتب حواشية عبد، امهنـا، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

حسن، عباس، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ط2، دار المعـارف، القـاهرة، 1978.

حسن، عباس**، (**د.ت**)، النحو الوافي**.

حسنين، عفاف، **(**1996)، **في أدلة النحو**، ط1، القاهرة المكتبة الأكاديمية.

الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك العبسي، (1987)، **الديوان**، تحقيق نعمان محمد أمين طه مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الحلواني، محمد خير، **(د.ت)، أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي، الرباط.

الحلواني، محمد خير، (1974)، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتـاب الإنصاف**، دار العلم، حلب، د ط.
حماسة، محمد عبد اللطيف، (1979)، **الضرورة الشعرية فـي النحـو العربـي**، القاهرة مكتبة دار العلوم.
حماسة، محمد عبداللطيف، (1982)، **في بناء الجملـة العربيـة**، ط1، دار القلـم، الكويـت، ص43.
الحموز، عبد الفتاح،(1984)، **التأويل النحوي في القـرآن الكـريم**، ط1، مكتبـة الرشيد للنشر والتوزيع.
الحموز، عبد الفتاح، (د.ت)، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، مكتبة الرشيد، الرياض، طبعة 1.
الحموز، عبد الفتاح، (1997)، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصـفي**، ط1، دار عمار.
الحموز، عبد الفتاح، **(**1986)، المذهب الفلسفي ابن قيم الجوزية وشيخة ابن تيمية، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الأول، العدد الأول، ص74.
الحموز، عبد الفتاح، (2008)، **انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى**، دار عمار للنشر.
الحموز، عبد الفتاح، (1993)، **ظاهرة التغليب في العربية**، ط1، الكـرك جامعـة مؤتة.
الحموي، ياقوت، (د.ت)، معجم **الأدباء**، دط، بيروت، دار الفكر.
أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، (1328هـ ـ)، **البحـر المحـيط**، مطبعة السعادة.
أبو حية النمري، **(**1975)، **شعر أبو حية**، تحقيق محيـى الجـابوري، منـشورات وزارة الثقافة، دمشق.
الدجني، فتحي، (1982)، **النزعة المنطقية في النحو العربـي**، وكالة المطبوعـات الكويت ط1.
دمشقية، عفيف، **(**1976)، **تجريد النحو**، ط 1، بيروت.

الدناع، محمد خليفة، (1996)، **مسالك النحاة في وجوه الروايات**، عرض دراسـته لشروح آبيات الكتاب، د.ط بنغازي، جامعة قاريونس.
الذبياني، النابغة، أبو امامة بن معاوية، (1976)، **ديوانه** ، جمعه وشـرحه محمـد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع.
الراجحي، عبده، (1988)، **النحو العربي والدرس الحـديث**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (1954)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيـق محمد أبو الفضل، القاهرة، مكتبة الخانجي.
الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (د.ت)، **تاج العروس من جـواهر القـاموس**، الأميرية، الكويت.
الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، **(د.ت)، الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مـازن المبارك ط4 دار النفائس، بيروت.
الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدا (1957)، **البرهان في علوم القـرآن**، بـدر الدين محمد، تحقيق محمد أبو الفضل، ط1، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي وشركاه.
الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمر الخـوارزمي (2004)، الكـشاف، تحقـق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (2004)، المفصل، تحقق فخر الدين قدارة،، دار عمار، عمان، الأردن.
زوين، علي،(1986)، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحـديث**، ط1 دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
سامبسون جفري، (1993)، **المدارس اللغوية التطور والصراع** ، ترجمـة احمـد نعيم، المؤسسة الجامعية، ط1.
السامرائي، إبراهيم، (1986)، **النحو العربي نقد وبناء**، دار صاد، بيروت.
السامرائي، إبراهيم، (1960)، **دراسات اللغة وتاريخها** د.ط بغداد مطبعة العاني.
السامرائي، إبراهيم، (1971)، **مباحث لغوية**، د.ط، بغداد منشورات مكتبة الأندلس.

السقا، مصطفى، (د.ت)، **نشأة الخلاف في النحو**، مجلة مجمـع اللغـة العربيـة، 91/10.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف(1986)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تحقيق أحمد محمد الخراط ط1، دار العلم، دمشق.

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان، (1992)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هـارون ط1، دار الجبل، بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السراج، **(**1985)، **الأصول في النحـو ،** تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **(**2003)، **الأشباه والنظائر**، عبد العال مكرم، ط3، عالم الكتب، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1986)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعهـا** ، د.ط، شرحه وضبطه وصححه وعنون وموضوعاته وعلق حواشيه محمـد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، صيدا، منشورات المكتبة العصرية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1988)، **الاقتراح**، دط، قدم له وطبعه، أحمد سليم الحمصي و محمد أحمد قاسم، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1980)، **همع الهوامـع فـي شـرح جمـع الجوامع**، تحقيق عبد السلام مكرم الكويت.

الصالح، صبحي**، (**1989)، **دراسات في فقه اللغة،** دار العلم، ط2.

الصبان، محمد علي (2003) حاشية الصبان على شرح الاشـموني، دار الفكـر، بيروت.

الصنعاني، محمد بن علي، **(**1991)، **تهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق فخر الـدين قدراه ط1، دار الجيل، بيروت.

صطراوي، مسعود، **(**2005)، **التداولية عند العلماء العرب**، دار طليفة، ط1.

طرفة ابن العبد، (1975)، **ديوانه**، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقّال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

طليمات، غازي مختار، (2000)، **في علم اللغة**، دار طلاس، ط2.
عبد التواب، رمضان، (1987)، **فصول في فقه اللغة**، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.
عبد الرؤوف، محمد عوني، (1977)، **القافية والأصوات العربية**، مكتبة الخانجي مصر.
عبد العزيز موسى علي، (2006)، **دراسات العلوم الإسلامية والاجتماعية**، بحث الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة.
عابدين، عبد المجيد، (1951)، **المدخل لدراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، ط1 مطبعة الشبكجي، القاهرة.
العبيدي، رشيد عبد الرحمن، (2002)، **مباحث في علم اللسانيات**، طبعة 1 ، بغداد.
ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1980)، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد دار الأندلس ط1.
ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1986)، **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، مكتبة العاني، بغداد.
ابن عصفور، علي بن مؤمن، (د.ت)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح.
العكبري، ابن برهان، (1984)، **شرح اللمع**، تحقيق فائز فارس، ط1، الكويت.
العكبري، ابن برهان، (1986)، **التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين**، ط1، تحقيق عبد الرحمن، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
علي، عبد المعطي و قاسم، محمد، (1985)، **المنطق الصوري أسسه ومباحثه**، دار المعرفة الاسكندرية، ص 299.
عيد، محمد، (1988)، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**، ط3، القاهرة، عالم الكتاب.
عيد، محمد، (1978)، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد، **(د.ت)، الصاحبي في فقه اللغة العربيـة ومـسائلها وسنن العرب في كلامها**، ط1، تحقيق، عمر فاروق الطباع، بيروت، لبنان، مكتبة المعارف.

الفراء، أبوزكريا يحيى، (1955)، **معاني القرآن**، تحقيق محمد النجار ونجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة.

الفرخان، علي بن مسعود، **(**1987)، **المستوفي في النحو**، تحقيق محمـد بـدري المختون، دار الثقافة القاهرة.

الفرزدق ، همام بن غالب، (1987)، **الديوان**، شرح وتعليـق علـي فـاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1.

فريحة، أنيس، **(**1955)، **نحو عربية علم اللغة الحديث ،** ط3 القاهرة عالم الكتـب 1988 ميسرة د.ط بيروت، دار الثقافة.

مهدي، فضل ا ، **(**1990)، **مدخل إلى علم المنطق**، دار الطليعة، بيروت، ط4.

فندريس، جوزيف، (1950)، **اللغة،** تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ط1 مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

فيرستغ، كيس، **(**2000)، **عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي**، ترجمة محمود علي كناكري، وزارة الثقافة.

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **(د.ت)، القاموس المحيط**، طبعة البابي الحلبي.

القرطبي، أبو عبد ا محمد بن احمد، (1967)، **الجامع لأحكام القرآن**، ط3، عشرة مجلدات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

الكيشي، (1989)، **الإرشاد إلى علم الإعراب،** ط1، تحقيق عبد ا الحسيني، محسن العميري، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

المالقي، أبو جعفر احمد، **(**1985)، **رصف المباني في حـروف المعـاني** ، ط2، تحقيق احمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق.

المبرد، أبو العباس، (د.ت**)، المقتضب**، دط، تحقيق محمد عبـد الخـالق عظيمـة القاهرة، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث.

المتوكل، أحمد، (1986)، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، دار الثقافـة ، الدار البيضاء، المغرب، ط1.

يعقوب، محمد، (1976)، **دروس المنطق الـصوري**، ديوان المطبوعات الجامعيـة الجرائد.

محمود، زكي نجيب، **(د.ت)، المنطق الوصفي**، طبعة 1، مكتبة الانجلو مصرية.

المخبل السعدي، (1987)، **ديوانه**، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت ط1.

المرزوقي، احمد بن محمد بن الحسن، (1972)، **شرح ديوان الحماسـة**، تحقيـق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.

المسدي، عبد السلام، (1981)، **التفكير اللـساني**، مركـز الدراسـات والأبحـاث الاقتصادية والاجتماعية، ط3 العدد الخامس، تونس.

مصطفى، إبراهيم، (1959)، **إحياء النحـو**، د.ط، القاهرة، مطبعة لجنـة التـاريخ والترجمة والنشر.

أبوالمكارم علي، (1973)، **أصول التفكير النحوي**،منشورات الجامعة الليبية، كليـة التربية.

أبو المكارم، علي، (1971)، **تاريخ النحو العربي**، حتى أواخر القرن الثاني طبعة1 القاهرة،.

الملخ، حسن، (2000)، **نظرية التعليل في النحو العربي**، ط1، عمان، دار الشروق، ص 130.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **(د.ت)، لـسان العـرب** ، دار صـادر، بيروت.

الموسى، نهاد، (2003)، **الصورة والصيرورة**، دار الشروق.

الموسى، نهاد، (1976)، **رأي في رسم منهاج النحو**، مجلة التربية، العدد الرابـع عشر، قطر.

النيسابوري، ابو الحسن مسلم بن الحجاج، (د.ت)، **صحيح مسلم**، دار ابـن حـزم، بيروت.

الهذلي، أبو ذؤيب، (1988)، **ديوانه**، شرح سهام المصري ط1 المكتب الإسـلامي بيروت.

الهروي، علي بن محمد النحوي (1993)، **الأزهية في علـم الحـروف**، تحقيـق، عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (د.ت)، **مغنى اللبيب من كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، مصر.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، **(د.ت)، شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيـق محمد محي الدين، مصر الدرر.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، **(د.ت)، شرح شذور الذهب**، تحقيق محمد محي الدين، دت.

وهبة، مجدي، (1984)، **معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب**، طبعـة (2) بيروت، مكتبة لبنان.

ابن ولاد، أبو العباس أحمد، **(**1996)، **الانتصار لسيبويه على المبرد**،ط1، تحقيـق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الوليدي، منصورصالح محمد، (2006)، **الخلاف النحوي في المنصوبات** ، عـالم الكتب الحديث ط1.

ابن يعيش، موفق الدين ابو البقاء، (2001)**، شرح المفصل**، تحقيـق اميـل بـديع يعقوب، عالم الكتب العلمية، بيروت.